

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٣٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الاثنين الواقع في أول كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة الرابعة بعد الظهر

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة وتصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - مشروع قانون يتعلق بمركز انعقاد محكمة الهرمل.
 - ٣ - مشروع قانون يتعلق بصلاحيات المحكمة المذهبية الدرزية.
 - ٤ - بدء التناقش في موازنة عام ١٩٣١ : موازنات رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء.
- عقد مجلس النواب جلسته في تمام الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في أول كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الشيخ محمد الجسر وحضور الوزارة.

النواب الحضور السادة

حيدر، بستاني، أنيس الخوري، ارسلان، نصار، يعقوب، قزعون، قدورة، السعد، شهاب، أبو ناضر، أديب، تلحوق، كنعان، دموس، بيهيم، اسحق، نوفل، الأسعد، فضل، يونس، الفاخوري، زكور، غصن، عسيران، الزين، الخازن.

١ - افتتاح الجلسة وتصديق محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص الجلسة السابقة.

فتلي.

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر؟ (سكوت) صدق المحضر.

الرئيس: وزع على حضراتكم تقرير اللجنة عن موازنات رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ومجلس النواب وهذا التقرير.

تقرير لجنة الموازنة على مخصصات رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس ورئاسة الوزارة.

عقدت لجنة الموازنة جلستها في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ بحضور حضرات الأعضاء عبد الله بك بيهم، ابراهيم بك حيدر، شبل بك دموس، الأمير خالد شهاب، الأستاذ جبرائيل نصار، وشرعت في درس الموازنة فدرست ما يأتي منها:

موازنة رئاسة الجمهورية: الباب الأول

درست اللجنة موازنة رئاسة الجمهورية عن سنة ١٩٣١ فوجدت ان اعتماداتها هي نفس الاعتمادات المدونة في سنة ١٩٣٠ فصدقتها كما وردت.

موازنة المجلس النيابي: الباب الثاني

ثم درست اللجنة موازنة المجلس النيابي فوجدت أن اعتماداتها قد خفضت عن سنة ١٩٣٠ مبلغ ٦٥٠٠ ليرة لبنانية سورية وهي تقريباً راتب الثلاثة نواب الذين يشغلون مناصب الوزارة فوافقت عليه كما ورد.

موازنة رئاسة مجلس الوزراء: الباب الثالث

ثم انتقلت إلى الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء فوجدت أن الحكومة قد أنقصت اعتماداتها عن سنة ١٩٣٠ مبلغ ١١١٣ ليرة لبنانية سورية فصدقت عليها كما وردت. وهي تطلب من مجلسكم الموقر التصديق عليها.

بيروت في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

رئيس لجنة الموازنة

خالد شهاب

الرئيس: اعتمادات رئاسة الجمهورية هي ثلاثة بنود:

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

الفصل الوحيد - رئاسة الجمهورية

٢٢١٤٠ ليرة ل.س.

١ - مخصصات رئيس الجمهورية

٢٦١٦

٢ - غرفة الرئاسة

٣١٠٠

٣ - لوازم ونفقات ادارية

٢٧٨٥٦

مجموع الفصل الوحيد والباب الأول

الرئيس: هل لأحد اعتراض؟ من يقبل هذه البنود يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس.

الباب الثاني - مجلس النواب

الفصل الوحيد - مجلس النواب

وحيد - تعويضات الرئيس والأعضاء ومرتبات الموظفين

ولوازم ونفقات ادارية ١٣٠٠٠٠.

الرئيس: كان اعتماد المجلس في السنة الفائتة ١٣٦٥٠٠ ليرة فأصبح هذه السنة ١٣٠٠٠٠ ليرة أي بانزال ٦٥٥٠ ليرة.

الأستاذ ميشال زكور: جاء في تقرير اللجنة ان الستة آلاف وخمسمئة ليرة تحسم من معاشات النواب الوزراء، فإذا صدف أن تألف مجلس الوزراء من أقلية من النواب أو كان كله من النواب لا يؤثر هذا في موازنة المجلس. ان لجنة الموازنة بنت انزالها المبلغ على أن في مجلس الوزراء نواباً تتوفر معاشاتهم كنواب.

الرئيس: الحكومة انقصت اعتماد المجلس بناء على طلبي.

الأستاذ نصار: انني وإن كنت من اللجنة أرى أن تبقى اعتمادات المجلس على حالها وتكون خاضعة لرئيس المجلس وحده.

الأمير خالد شهاب: هذا التنزيل جرى بطلب سماحة الرئيس. وعلى كل فباب الاحتياطي مفتوح لصغار الموظفين فكم بالحري للنواب ولا أرى خشية إذا حذف المبلغ من موازنة المجلس وجعله في الاحتياطي. الأستاذ ميشال زكور: أنا لا أعارض في الانقاص ولكن اعترض على السبب الذي من أجله بنت اللجنة الانقاص.

الأستاذ زكور: ما دام حضرة الرئيس رأى أن تنقص اعتمادات المجلس فلم يكن من داع للقول ان معاشات النواب الوزراء تتوفر.

الرئيس: اعتمادات المجلس تقسم إلى ثلاثة أقسام أولاً تعويضات النواب، ثانياً معاشات موظفي قلم المجلس، ثالثاً النفقات الادارية وقد كانت في السنة الماضية إذا لم تخني الذاكرة خمسة آلاف ليرة للطبع والتنوير وما أشبه ولا يمكن انقاصها.

الأستاذ نصار: المسألة مسألة مبدأ. يجب أن يظل اعتماد المجلس على حاله.

وزير الداخلية: الحكومة لا شأن لها بميزانية المجلس. ولكن الحكومة رأت مع سماحة الرئيس أن مبلغ المئة وثلاثين ألف ليرة يكفي وإذا لم يكفِ المبلغ فإن الحكومة لا تبجل بغيره. الرقم لا يعني أن النائب الذي يصبح وزيراً تحذف مخصصاته.

الأستاذ نصار: طالما اعتمادات المجلس انفاقها مضمون في جهتها فيجب إبقاء المبلغ على حاله.

رئيس الوزارة: أظن أنه ما دام المبلغ كافياً فلا لزوم لزيادته لأن الموازنة في عجز فلا يمكننا الآن زيادة ستة آلاف ليرة.

الشيخ يوسف الخازن: أول شيء تقييد النفقات لا يفيد أن الاعتماد يجب أن يصرف. أما إن الحكومة لا تقبل بالزيادة فهذا شيء لا نسلم به.

رئيس الوزارة: لم أقل شيئاً من هذا. طلبتم منا تنقيص ستة آلاف ليرة ففعلنا ولا شأن لنا بذلك.

وزير الداخلية: الحكومة تركت لرئيس المجلس حرية تقدير المبلغ وهي تعتقد كما يعتقد سماحة الرئيس أن المبلغ كاف.

الشيخ يوسف الخازن: من أين أتى النقص.

الرئيس: كان مخصصاً للمكتبة خمسمئة ليرة ذهبية فلم نشتريها، ثم اشترينا في السنة الفائتة سيارة جديدة أما هذه السنة فالسيارة بحالة جيدة وليست أرى لزوماً لزيادة الاعتماد.

الأستاذ نصار: لا نقبل أن تخفض الحكومة موازنة المجلس.

وزير الداخلية: أكرر القول إن الحكومة ليست هي التي وضعت موازنة المجلس.

الأستاذ زكور: ما دام أنه قد تم الاتفاق بين رئاسة المجلس والحكومة وأن حضرة الرئيس وقد مضى على وجوده ثلاث سنوات في الرئاسة يرى أن المبلغ كافٍ مع التوفير فأعتقد أن المئة وثلاثين ألف ليرة كافية وأرى أن تحذف ملاحظة اللجنة بخصوص النواب الوزراء.

الأستاذ نصار: نحن لا نشك في حكمة سماحة الرئيس. ولكن هذه مسألة تتعلق بالمجلس. انقاص اعتماد المجلس بحسب رأي الحكومة لا نوافق عليه.

الرئيس: الحكومة لم تفعل شيئاً سوى أنها قالت لي أرجوك أن ترسل لنا موازنة المجلس فأبقيت تخصيصات النواب كما هي وأبقيت كذلك تخصيصات الموظفين مع الزيادة للذين يعملون بجد ورأيت أنني يمكنني أن أنقص المبلغ من بعض المصارف فقلت للحكومة أنني أستطيع انقاص اعتمادات المجلس ستة آلاف وخمسمئة ليرة. هذا كل ما جرى.

الأمير خالد شهاب: قلت ان اللجنة توافق على حذف الفقرة المتعلقة بالوزراء من النواب ولكن وضعنا الفقرة لنبرهن أننا درسنا المسألة.

الرئيس: من يقبل اعتماد المجلس كما ورد يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس.

غرفة الرئاسة ٧٨٠٥

الرئيس: قلم الترجمة ٣٨٥١

في هذا البند رئيس قلم براتب ٢٠٩٦ ومعاون رئيس قلم براتب ١٢٩٩. ثم قال لي حضرة مدير المالية أنه أعد مرسوماً بطلب تخصيصات زيادة لهذا البند لأن الموظف موجود وليس له اعتماد.

الأمير خالد شهاب: أشكلت على لفظة رئيس غرفة. جدول الموظفين لا ينص على وظيفة تدعى وظيفة رئيس الغرفة فما هي رتبته.

رئيس الوزارة: هذا اللقب شخصي أما درجته فهو مدير.

الأمير خالد شهاب: لماذا هنا رئيس غرفة براتب ٢٨٠٤ وفي رئاسة الجمهورية رئيس غرفة براتب ٢٠٩٦.

رئيس الوزارة: هذه وظيفته.

الأمير خالد شهاب: ما رتبته؟

رئيس الوزارة: الأمير فائق شهاب رتبته مدير ام حيمري فهو مفتش.

الرئيس: الغرفة عندنا تقابل ال cabinet في الوزارات الافرنسية لقب رئيس الغرفة مستقل عن الرتبة، فهناك رئيس غرفة وهو مدير، وهناك رئيس غرفة وهو مفتش.

الأستاذ اسحق: لاحظ المجلس أثناء أعماله أن أكثر المشاريع كانت تقدم إلينا بلغة عربية لا نفهمها حتى كنا غالباً نضطر إلى إعادة المشاريع إلى الحكومة لجلاء معناها وكنا نستوضح بعض أمور من مطالعة النص الافرنسي للمشاريع. ثم أوجه سؤالاً لحضرة رئيس الوزارة وهو كيف تجرى ترجمة المشاريع اليوم وهل هناك قلم مخصوص.

رئيس الوزارة: كل دائرة تترجم مشاريعها. ان رئيس قلم الترجمة منوط به عمل الجريدة الرسمية وأعمال الترجمة في رئاسة الوزارة ومعه معاون له.

الأستاذ زكور: كما تفضل وسبقني الزميل من ذكر المصاعب التي كنا نلاقيها في تفهم المشاريع الواردة إلينا بلغة عربية سقيمة اقترح أن تكون في الحكومة دائرة للترجمة تكلف بترجمة جميع المشاريع لأنه لا يجوز أن تستقل كل وزارة بترجمة مشاريعها.

الأستاذ اسحق: أوافق وأطلب إلى الزميل أن يرجئ اقتراحه حتى نتفق والحكومة على مشروع من شأنه توحيد الترجمة.

الأستاذ زكور: لا مانع.

رئيس الوزارة: ندرس الأمر ونعطيك النتيجة.

الرئيس: نؤجل التصويت على موازنة رئاسة الوزارة حتى تعطينا النتيجة.

وزير الداخلية: ما بدنا نتكلف نفقة جديدة.

الرئيس: يقصد الزميلان الأستاذان زكور واسحق أن تتوحد الترجمة.

الأستاذ زكور: لقد اضطررنا عدة مرات أن نعيد ترجمة المشاريع هنا في المجلس.

الرئيس: رفعت الجلسة. نجتمع الأربعاء بعد الظهر.

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

الجلسة الثانية والعشرون

المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة ٣ بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - التناقش في ميزانية رئاسة مجلس الوزراء.

٣ - التناقش في ميزانية وزارة المعارف.

٤ - سؤال لبعض النواب في شأن الرسوم على الفاكهة اللبنانية في الخارج.

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الثالثة زوالية من يوم الثلاثاء في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الأستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة والأستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون

ابراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، اسكندر بك البستاني، أنيس بك الخوري، الأمير توفيق ارسلان، جورج أفندي يعقوب، الدكتور حليم قدورة، حبيب باشا السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ روكوس أبو ناضر، رشاد بك أديب، الأستاذ جبرائيل نصار، الدكتور سليم تلحوق، الأستاذ سامي كنعان، الأستاذ شبل دموس، صبري بك جهاده، عبد الله بك بيهم، الأستاذ عبد الله اسحق، عبد الله بك نوفل، فضل بك الفضل، قبلان بك فرنجية، الدكتور مسعود يونس، محمد بك الفاخوري، الأستاذ ميشال زكور، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيران، الدكتور نقولا فياض، الأستاذ يوسف السودا، الشيخ يوسف الخازن.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. فليت ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف ملخص محضر الجلسة السابقة فصودق عليه .

٢ - التناقش في ميزانية رئاسة مجلس الوزراء .

الرئيس : أظن أننا انتهينا البارحة إلى ميزانية رئاسة مجلس الوزراء ووقفنا عند طلب الزملاء اصلاح دائرة الترجمة وقد اهتمت رئاسة مجلس الوزراء بذلك فنقلت موظفاً من الدوائر المالية إلى مصلحة الترجمة تأميناً لحسن سير الأعمال فاضطرت إلى نقل اعتماد من وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء قدره ٣٩٠ ليرة .

الأمير خالد شهاب : يوجد تصحيح على موازنة رئاسة مجلس الوزراء طلبته الحكومة على ما أظن .
رئيس الوزارة : لا لا لا يوجد شيء جديد يوجد قرار من مجلس الوزراء ان رئيس الترجمة يهتم بكل الترجمات .
الأستاذ شبل دموس : جاءنا من رئاسة الوزارة طلب زيادة ٢٩٤ ليرة .
الرئيس : أظنها زيادة مخصصات .

الأستاذ شبل دموس : عادة هذه الزيادات تصدر بمرسوم فهل القضية قضية قانون أو استحسان .
الرئيس : الطلب ورد بمرسوم من رئيس الجمهورية والآن يضاف إلى اعتمادات قلم الترجمة ٣٩٠ ليرة .
الأستاذ زكور : يعني بذلك أن قلم الترجمة بنقل هذا الموظف صار كافياً وافياً بالمرام كما طلب الزملاء وخصوصاً الزميل الأستاذ اسحق من الحكومة أي أن الترجمات كلها تمر على رئيس الترجمة . .
الرئيس : ولا يبقى فيها أغلاط والآن أصبحت الفقرة قلم الترجمة ٤٥٣٥ بدلاً من ٣٨٥١ .
الأستاذ شبل دموس : بأي رتبة نقل هذا الأمور .

وزير الداخلية : كان سكرتير بوليس ونقل إلى قلم الترجمة بدلاً من نسيب أفندي الخوري المحال على التقاعد ثم كان يوجد موظف آخر يتناول ٤٥ ليرة فاستبدل بغيره بمعاش زهيد وهذا الأخير يهتم بالجريدة الرسمية .
الرئيس : أصبح المجموع ١٧٢٢٨ ليرة .

الأستاذ نصار : كانت قررت اللجنة انزال ١٥ بالمئة من مجموع النفقات الادارية .
الأمير خالد شهاب : رأيت اللجنة أنه يمكن اقتصاد ١٥ بالمئة من مجموع نفقات الدولة الادارية ما خلا نفقات الأجور المربوطة بعقود فاتخذت قاعدة رأيت السير عليها وهي انقاص ١٥ بالمئة من الملابس والمطبوعات والانارة إلخ والقضية قضية ٥٢٠ ليرة يقتصد بها من مجموع موازنة رئاسة الوزارة .
رئيس الوزارة : عايزين تنقصوا من المقطوع لسيارة الرئيس .

الأمير خالد شهاب: لا .

رئيس الوزارة: نأخذ كل قلم على حدة عندك انارة وتدفئة فهل عند المساء نروح لبيتنا ولا تنور .

وزير الداخلية: مع احترامنا للمبدأ الذي اتخذته اللجنة للاقتصاد فهو لا ينطبق على كل نفقة ادارية .

الرئيس: مثلاً، مخابرات البرق والتلفون ٥٠٠ ليرة يجوز أن تنقص .

رئيس الوزارة: لا يمكن أن ما بقي لدينا مال نوقف المخابرات؟ وإذا بقي لدينا مال يبقى في الصندوق .

الأمير خالد شهاب: من الانارة والتدفئة مش ممكن انزال ٥٠ ليرة من اللوازم والمطبوعات الا يمكن انزال ٢٥؟

رئيس الوزارة: منبطل نكتب؟

الأمير خالد شهاب: يدل قطع الحساب على أنه كل مرة حصل اقتصاد ٣٠ ألف ليرة من النفقات الادارية ٥٠٠ .

رئيس الوزارة: يمكن في هذه السنة أن يكون في وفر كبير في المالية والسنة القادمة يمكن يكون بالداخلية لا

يمكن أن يكون ١٥ بالمئة في كل من الدوائر بوجه مقطوع ولا يمكن كلما احتجنا إلى انفاق مبلغ

أن نتقدم باعتماد اضافي يجب أن يكون المبلغ تحت يدنا .

الأمير خالد شهاب: ولكن المبلغ يا معالي الرئيس موجود في باب الاحتياط .

رئيس الوزارة: نرجع إلى المجلس لأجل عشرين ليرة .

الأستاذ اسحق: أرى أن عمل اللجنة المالية بتنزيلها دفعة واحدة ١٥ بالمئة من النفقات الادارية وان يكون من

المبادئ المحترمة ولكني لا أرى لزوماً لتنزيل المبلغ من جميع النفقات على السواء لأن معالي رئيس

الوزارة يقول اذا لم تف هذه النفقات بالحاجة تضطر الحكومة أن تتقدم بطلب اعتماد اضافي لأنه

لا يمكن أن تتصرف بالمال الاحتياطي إلا بموجب قوانين تشريعية وإذا بقي المال يرجع إلى

الصندوق وقد قالت اللجنة نفسها بلسان رئيسها المحترم أنها وجدت في قطع الحسابات وقرأ

يقدر بثلاثين ألف ليرة من هذا الباب وهذا حجة على اللجنة أن المال يبقى ولا يضيع بناءً عليه لا

أرى لزوماً لانقاص بوجه مقطوع خصوصاً أن المبلغ المطلوب انزاله ليس بالمبلغ الجسيم .

وزير الداخلية: استلقت نظر المجلس إلى المخابرات التلفونية وهي مبالغ اسمية يمكن أن تصرف أو يصرف أقل

أو أكثر منها .

الرئيس: البوسطة والتلغراف أصبحت مصلحة لبنانية وليست مشتركة .

وزير الداخلية: حتى الخارجي أيضاً تحت سيطرة الحكومة .

الأستاذ اسحق: لي ملاحظة على النص . ورد في البند الثالث «تخصيصات للوزير القائم بأشغال رئاسة مجلس

الوزراء ٥٠٢» وكان الواجب أن يقال تخصيصات رئيس مجلس الوزراء لأنه يعين رئيساً قبل أن

يكون وزيراً .

رئيس الوزارة: blanc bonnet bonnet blanc

الرئيس: قرر مجلس النواب أن يكون ٨٠ ليرة لمخصصات كل من رئيس الوزارة ورئيس المجلس فهذا الاعتماد يخصص للشخص الذي يقوم برئاسة الوزارة.

الأمير خالد شهاب: تمشياً على قرار اللجنة أنزلنا ١٩٧١ ليرة وما تبقى أطلب أن ينزل منه ٢٥٩ ليرة ونصف.

وزير الداخلية: بيلحق ملابس الحجاب.

الأمير خالد شهاب: يمكن أن تسد النقص من الفقرة التي تريدها.

وزير الداخلية: هذه النفقات غربلت غربلة من قبل المالية وهذه المبالغ المطلوب اقرارها أقل ما يمكن أن يحتاجه كل وزير للنفقات الادارية في وزارته وكل منهم يعتني اعتناءً خاصاً في قضية المصروف. خذوا مثلاً الجندرية إذا لم يحصل حوادث في البلاد ولم يضطر الجند إلى التنقل محافظة على الأمن يبقى المبلغ في الصندوق ولكن إذا لا سمح الله حصل تشويش في النظام فكل المبالغ المرصدة لا تعود تكفي بل يجب اقرار اعتمادات اضافية فإذا سارت الأمور في مجراها الطبيعي كانت الأرقام الموضوعه كافية وإذا زادت قليلاً فتبقى الزيادة في الصندوق.

الأمير خالد شهاب: بناء عليه يمكن للحكومة عند الحاجة أن تتقدم بطلب اعتمادات اضافية عند الحاجة طلبتم ٤٠٠ ألف ليرة أعطيناكم اياها.

وزير الداخلية: للأشغال...

الأمير خالد شهاب: أيضاً للنفقات الادارية طلبتم ١٤ ألف ليرة للبوليس.

وزير الداخلية: خصصت بزيادة عشرين نفراً للبوليس ولألبستهم.

رئيس الوزارة: المخصصات بالكاد تكفي والدليل على ذلك أنه تعطلت عندنا ماكينة للكتابة باللغة العربية طلبنا من المالية اعتماداً لمشتري سواها قالوا ما فيش اعتماد شحدا الماكينة شحادة من احدى الدوائر.

الرئيس: نحن أعزناكم اياها (ضحك).

رئيس الوزارة: بتريدوا نبطل الشغل (ضحك).

الرئيس: الاقتصاد حسن مبدئياً ولكن أظن أن باب الاقتصاد مفتوح أمامنا في فصول الميزانية إذا أردتم أن لا تنزلوا شيئاً من النفقات الادارية في هذا الفصل.

الأستاذ نصار: وزارة المالية وافقت اللجنة على هذا الاقتصاد.

رئيس الوزارة: وزير المالية لا يوافق كل الآراء ما خلا رأيه باطلة.

وزير الداخلية: إذا كنت يا حضرة النائب تريد أن تدلي برأي الأمير جميل فهو يريد أن يبطل معاشي ومعاشك.

المسجون يكلف على أقل تعديل ٩ غروش و ٤٠ فهمس أحدهم في اذن الأمير جميل أنه يمكن الاقتصاد بقرش وأربعين فوضع في الميزانية ٨ قروش لكل سجين .

الأستاذ زكور: اقترح إبقاء المبلغ كما هو حفظاً لكرامة الحكومة لكي لا تقف مكتوفة الأيدي عندما تحتاج إلى مأكنة للكتابة وبما أن المال إذا لم ينفق يبقى في باب الاحتياط كما دلنا على ذلك قطع الحساب .

الأستاذ نصار: بصفتي أحد أعضاء اللجنة اقول اننا بهذا الاقتصاد ما قصدنا أن نخفف من اعتبار هيئة الحكومة ولكن إزالة الشكوى من تضخم الميزانية .

الأستاذ زكور: التضخم في المبالغ التي تصرف حتماً لا في المبالغ المتحمل صرفها قد يمكن أن نقول ان اعتمادات النافعة أو المعارف ضخمة مثلاً ولكن النفقات الادارية لا يمكن أن تكون سبباً في التضخم فما لا ينفق منها يبقى في الصندوق .

الأمير خالد شهاب: عندما نراجع اللجنة بنود النفقات الادارية ترى أن مجموعها يبلغ ٢٢٦ ألف ليرة منها ٥٦ ألفاً للنقل والانتقال و ٢١,٥٩٨ مخبرات و ١٣٠٠٠ انارة وتدفئة إلخ . فترجع اللجنة إلى قطع الحساب فترى أن الاقتصاد ميسور بدليل الحساب القطعي فنطلب الاقتصاد وسواء بقي المبلغ في البنود أو في الاحتياطي تحت الطلب فالنتيجة واحدة وبناء على اختباري الشخصي أرى ان الوزير يجب أن لا يرى أمامه سعة مال وإلا أنفقها .

ابراهيم بك حيدر: قلنا لهم تقدموا بمشاريع طلب اعتمادات اضافية فقالوا انهم لا يريدون فإذا أعطيناهم الآن هذه الاعتمادات وأبقيناه في البنود لا يتقدمون بطلب اعتمادات اضافية .

وزير الداخلية: لا يمكن أن تكلف وزير الداخلية أن يذهب إلى طرابلس أو بعلبك ليحافظ على الأمن بدون نفقة .

الأستاذ اسحق: يعني بذككم تجوا بمشاريع اضافية أو لا (ضحك) .

وزير الداخلية: طبعي بدنا نجى (ضحك) .

الرئيس: اعتماد لفصل الثلث ١٧٢٢٨ من يقبل ذلك يرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس .

٣ - المناقشة في ميزانية وزارة المعارف والفنون الجميلة .

الرئيس: نشرع الآن في درس ميزانية وزارة المعارف والفنون الجميلة الكلام مباح .

ابراهيم بك حيدر: أود أن أتلو تقريرتي عن موازنة المعارف باسم لجنة الموازنة وهو هذا:

تقرير لجنة الموازنة

دققت لجنة الموازنة الاعتمادات المرصدة لوزارة المعارف في الباب الثامن تدقيقاً تاماً شاملاً فتبين لها في (الفقرة الأولى) منها وجود وفر في مخصصات الموظفين بلغت قيمته ٢٣٦٦ ليرة لبنانية سورية. وقد نتج هذا الوفر عن التنسيق التي أجرتها الوزارة أخيراً. ولما كانت تشكيلات هذه الوزارة لم تزل على حالها ولم تبدل عما كانت عليه لذلك لم يتغير شيء في مخصصاتها. ولم يكن من الممكن البحث عن اقتصاد آخر اللهم في ما خلا المخصصات المرصدة للتعليم الأولي والمبينة في الفصل الثالث من هذه الموازنة كما يجيء بيانه.

جاء في الفقرة الأولى من هذا الفصل الخاصة بموظفي المدارس الابتدائية أن المال المرصد في موازنة سنة ١٩٣١ لهذا الغرض قد بلغ ١٧٧ ألفاً ٦٢٥ ليرة ل.س. بعدما كان في سنة ١٩٣٠ الحالية ٢٠٠ ألفين و٣١٢ ليرة ل.س. أما سبب هذا النقص في هذه المخصصات فنقص عدد المدارس الابتدائية في هذا العام عما كان عليه في العام السابق. فبعد أن كان عدد المدارس الابتدائية قبل التنسيق ١٦٥ مدرسة أصبح الآن ١٢٨ مدرسة فقل عدد هذه المدارس ٣٤ مدرسة عما كان عليه سابقاً.

ولقد يتبادر إلى بعض الأذهان أن هذا النقص أضر بالتعليم الأولي بعض الضرر وهو باطل إذ اتضح لنا من درس الحالة الحاضرة بأن المدارس التي أعدت طراً عليها تحسين كبير خصوصاً بعد أن أدرك الأهالي ضرورة مساعدتهم فقدموا لهذه المدارس أبنية أحسن من الأبنية السابقة وقد اعتنت الوزارة عناية خاصة بالمعلمين الذين عينتهم لها وزادت على هذه العناية بأن زادت عدد المعلمين في بعضها لتتم الغاية المقصودة من إنشاء هذه المدارس بعد أن تبين الضرر الذي يلحق بالتعليم الأولي من نقص هذا العدد. فقد وجهت كل عنايتها إلى هذه النقطة وهي تعتقد أنها بلغت الغاية المقصودة منها دون أن تهتم بالمظاهر الخارجية.

ولم تكتفِ الوزارة بهذا الإصلاح وهذه العناية بل زادت في الفقرة الرابعة من ذات الفصل مبلغ ٥٠٨١ ليرة يصرف في سبيل نشر التعليم. وقد استبقت الوزارة مخصصات التعليم الديني الوارد ذكرها في الفقرة الثانية على حالها. أما الاقتصاد فقد جاء في الفقرة الثالثة أن الوزارة انقصت مبلغ ٣٣٠٠ ليرة من اللوازم والنفقات الإدارية. وحذفت الاعتماد المخصص لتدريس أحد الطلاب لأنه لم يقيم بتعهداته وتبلغ قيمة هذا الاعتماد ٦٢١ ليرة. وأضاف ٥٠٠ ليرة ل.س. على هذا الفصل تعويضات للهيئة الفاحصة فيكون مجموع الاقتصاد في مخصصات الفصلين الثاني والثالث ٢٨٦١٨ ليرة ل.س.

وقد اهتمت الوزارة في هذه السنة اهتماماً خاصاً بدار الآثار لتجعلها لائقة بالبلاد التي تنتسب إليها فأضافت الاعتماد الخاص بها ٢٢٤٦ ليرة فأصبح ٦٨٩٢ ليرة ل.س. لسنة ١٩٣١. أما سبب هذه الزيادة فرغبة الحكومة في توسيع هذه المصلحة لاستيعاب جميع الآثار الحديثة المستجدة فقد احتاجت إلى استئجار أماكن جديدة لها بلغت أجورها ٨٣٢ ليرة واشترت آثاراً بقيمة ٥٠٠ ليرة وخصصت مبلغ ألف ليرة لإنشاء متحف في قصر بيت الدين. لذلك بلغت الزيادة في هذا الفصل ٤٥٧٨ ليرة.

وقد اتبعت الوزارة هذه العناية بدار الكتب التي أصبحت غنية بما فيها. فزادت اعتماداتها ٣٩٠ ليرة لأحداث وظيفة كاتب و ١١٠٠ ليرة لمشتري بعض الكتب وتجديد الموجود منها الذي يحتاج إلى تجديد فتكون الزيادة في هذا الفصل الخاص ١٤٩٠ ليرة ل.س..

أما مخصصات دار الموسيقى الوارد ذكرها في الفصل السادس فباقية على حالها.

وقد بقيت المخصصات الواردة في الفصلين السابع والثامن على حالها وبلغت قيمة السادس (٣٥٠٠) ليرة والثامن ٢٠ ألف ليرة تتعلق باعانة المدارس الخاصة.

وقد حذفت مبلغ ٢٤٦٠ ليرة خاصة بالمجمع العلمي الوطني فيكون مجموع الباب الثامن ٢٦٠٢٣٥ ليرة ل.س. لسنة ١٩٣١ بدلاً من ٢٩٤٦٧٩ ليرة للسنة الحالية ويكون مجموع التوفير المحقق في وزارة المعارف قد بلغ ٢٨٩٢٤ ليرة ل.س..

مقرر موازنة المعارف

ابراهيم حيدر

الرئيس: الكلام لفضل بك الفضل.

فضل بك الفضل: سادتي:

لا حاجة لي إلى الادلال على ما للمعارف من الأهمية في حياة الشعوب فهي الركن الذي تقوم عليه المدنية والتي لولاها لظلت الإنسانية في غمرات الجهل التي كانت تتخبط بها في العصور المظلمة.

إننا إذا نظرنا إلى الميزانية بعين المقتصد الذي يجب أن يقتصر ما يخصصه من المال للأعمال على الضروري الذي لا مندوحة عنه يجب أن ننظر إلى موازنة وزارة المعارف بعين الكريم ويجب أن نخصص لها من الاعتمادات بقدر ما تطلب وأن لا نبخل عليها بالبراة الفرد لأن المدارس إذا كثرت في البلاد على محتواها الأدبي وأصبحت بحق تفاخر ببقية البلدان بأنها بلاد العلم والأدب. وأنه ليسرنا كل السرور أن يكون على رأس وزارة المعارف اليوم معالي الأستاذ جبران تويني الذي فهم هذه الحقائق والذي كان أول عمل قام به عندما تولى مهام وزارته إعادة المدارس الملغاة وهي لعمرى ماثرة يجب أن تسجل له بماء الذهب.

اننا مع شكرنا لمعالي الوزير ومع تقديرنا للأعمال الجليلة التي يقوم بها في سبيل خدمة العلم والمعارف نرجو منه أن ينظر إلى المناطق التي لم يصبها بعد النصيب الكافي من المدارس بعين العناية وأن يخصصها بعدد من المدارس تتناسب مع ما هي عليه من الجهل المحدق.

ان جبل عامل لا يستطيع إلا أن يشكر معالي الوزير على ما أظهره نحوه من العناية ولكن في

قضاء صور وفي قضاء مرجعيون بضع قرى لا تزال بعيدة عن المدنية والعمران وهي لا تعرف معنى للعمل. هذه القرى تستصرخ الحكومة متوسلة إليها أن تخصها بالمدارس التي تبث العلم في ناشئتها المتعطشة إلى النور.

لذلك أتقدم من زملائي أعضاء المجلس الكريم ومن الحكومة الجليلة طالباً إليهم أن يصادقوا على اقتراحي هذا وهو:

يفتح مدرسة رسمية في كل من القرى الآتية في قضاء صور، القليلة - طير دبة، شحيم. ويفتح مدرسة رسمية في قرية عديسة من قضاء مرجعيون.

فإذا حققت الحكومة المحترمة أمنيته هذه أولت هذه القرى منه لا تنسى وليس صعباً على همة وزير المعارف أن يزيد إلى أعماله الماضية البيضاء عملاً ناصعاً جديداً والسلام.

نائب الجنوب

فضل الفضل

الأستاذ زكور: أظن أن المجلس يوافق مجمعا على شكر حضرة وزير المعارف الورد في خطاب الزميل فضل بك الفضل وأني افتخر أن أكون نائبا صحافيا ويتاح لي شكر الوزير الصحافي للعمل الجليل الذي قام به في وزارة المعارف وبهذه المناسبة أسأل الحكومة بعض أسئلة منها أنني أرى مدرسة الصنائع والفنون في ميزانية وزارة المالية وهذا أمر من الغرابة بمكان إذ يكفي أن يطلق على هذه المؤسسة اسم مدرسة لتكون تابعة لوزارة المعارف فإذا أقررنا إلحاقها بوزارة المعارف وفرنا كثيرا من التعب على المالية وكفيناها مؤونة العناية بها. ثم علمت أن إعطاء الرخص بفتح المدارس في لبنان عائد إلى المفوضية ربما كان ذلك معمولاً به لأسباب جوهرية كانت واردة فيما مضى. أما الآن وقد استقرت الحال وسارت حكومتنا على الطريقة الجمهورية فأعتقد أنه إذا طلبت الحكومة من المفوضية العليا أن تعيد إليها هذا الحق لما تأخرت المفوضية عن استجابة طلبها ثم كنت قدمت اقتراحاً بإعادة دار المعلمين وأظن أن وزارة المعارف شعرت عندما فحصت المعلمين لإسناد الوظائف إليهم بوجوب إعادة هذه المدرسة لأننا علمنا أن نجاح المتقدمين كان بمعدل ١٠ أو ١٥ بالمئة فغير دار المعلمين لا يمكن أن يقوم بسد حاجتنا من هذه الجهة فأطلب أن يطرح اقتراحي للدرس بما يختص بدار المعلمين بصورة جديدة والخص طلباتي الأرى أن تضم مدرسة الصنائع إلى وزارة المعارف وأن يكون الحق بإعطاء الرخص لفتح المدارس الجديدة عائداً إلى الحكومة اللبنانية.

رئيس الوزارة: بما يتعلق بمدرسة الصنائع أطلب أرجاء البحث فيها إلى البحث في ميزانية وزارة المالية.

وزير الداخلية: هذه مسألة ادارية وقد أخذنا الطلب بعين الاعتبار.

يوسف بك الزين: سبقني الزملاء بشكر حضرة وزير المعارف فأنا أضرم صوتي إليهم وألفت نظر الحكومة إلى المبلغ المتوفر في ميزانية وزارة المعارف ليرصد في سبيل فتح مدارس جديدة وأن يعتمد ان فتح المدارس حالاً في المحلات التي تضطرها الحالة إلى المدارس سواء في الجنوب أو في البقاع أو في أي محل محتاج.

عبد الله بك بهيم: أضرم صوتي إلى يوسف بك وأطلب إعادة المبلغ المقتصد به إلى ميزانية المعارف لاعادة فتح المدارس التي أقفلت.

عبد الله بك نوفل: كفرد من أبناء طرابلس وكنايب كلغني مواطني أن أقوم بفروض الشكر لمعالي وزير المعارف الأستاذ تويني لما يبذله في سبيل العمل العظيم الملقى على عاتقه وألفت نظره إلى مضاعفة الاهتمام بدار الكتب الوطنية لتزداد رقياً وتحسيناً فقد زرتها فيما مضى وزرتها في هذين اليومين فعجبت للاجتهاد والدقة في ضب الإدارة وقد طلبت ديوان الشاعر نقولا الترك الخطي فحالاً أحضر لي الكتاب وأراني الكونت طرازي من الكتب المريدة إليه ما جعلني أرجع مدهوشاً من التقدم السريع والتحسين المستمر في هذه المكتبة وأناؤمل من الحكومة أن تواصل التحسين وفي الختام أكرر الشكر لمعالي الوزير.

الرئيس: لكي تتم الغاية من هذه المكتبة يجب أن تبعث الحكومة بأحد أبناء البلاد إلى المدارس الفنية في علم تنظيم المكاتب فكما أرسلت أحد أبناء البلاد لدرس فن الآثار وهو الآن نابغة في هذا العلم يجب ارسال غيره لدرس علم تنظيم المكاتب لكي نصل إلى الغاية المرجوة.

وزير المعارف: عندنا من يدرس هذا الفن في باريس.

رشاد بك أديب: اثني وأثلث على شكر الزملاء لمعالي وزير المعارف وقد لاحظت توفيراً في هذه الميزانية وأناي إن كنت من محبذي الاقتصاد أطلب أن يرصد هذا الفرق الباقي لفتح المدارس المغفلة وأن يبقى في موازنة وزارة المعارف العامة والفنون الجميلة.

الرئيس: إذا لم يوجد معلمون لا يمكن إعادة المدارس يجب أن تعاد دار المعلمين أولاً.

رشاد بك أديب: وأضرم صوتي إلى صوت الأستاذ زكور لاعادة دار المعلمين.

الرئيس: لا يمكن أن نكون أميين على تربية أطفالنا وتعليمهم ما لم يكن لنا دار للمعلمين وهذه المدرسة لا تحتاج إلى نفقة كبيرة فإن دولة العلويين ترسل بأبنائها إليها وتشترك بالنفقة وأظن أن الحكومة إذا أرصدت الاعتمادات الكافية لدار المعلمين وأنشئت هذه الدار نكون أميين على أولادنا علماً وأدباً.

الياس بك سكاف: يرصد قسم لدار المعلمين وقسم لاعادة المدارس في القرى .

الأستاذ السودا: في موازنة هذا العام بلغت الاعتمادات المخصصة للمعارف ٢٦٦ ألف ليرة وكنت أتمنى أن تبلغ هذه الاعتمادات مليوناً على الأقل وفي إجماع النواب الذين تكلموا على شكر حضرة وزير المعارف دليل على أن هنالك حاجة قصوى للتعليم والضرب على هذا الجهل المستحكم في بعض المناطق أكثر من الأخرى ولم نر من قبل إجماعاً على أمر مثل الاجماع على هذه النقطة الأساسية التي تدل على اهتمام النواب بالمعارف وما اهتمام النواب إلا صدى اهتمام البلاد .

يوجد في لبنان أكثر من ٢٠٠٠ قرية لا تفيها ١٢٨ مدرسة . . .

وزير الداخلية: ١٣٠٠ قرية لها مختير . . .

الأستاذ السودا: يوجد مزارع أيضاً . . . أحصيت ذلك على المرسوم الاشتراعي وللمزرعة حقها في التعليم . . . وقد وجدت أن في التفاوت بالنسبة بين القرى والمدارس الموجودة سبباً كافياً للفت نظر المجلس إلى أن المئة وثمانين وعشرين مدرسة لا تفي بحاجة ٢٠٠٠ قرية فيا ليت لدى وزارة المعارف مليون ليرة لتنفق - بكل سرور وارتياح - على المدارس والتعليم بدليل الدورة التفتيشية التي اطلعت على تقريرها وارتياح المفوضية العليا إلى تعميم التعليم والتأييد الفعلي الذي أبدته المفوضية والحكومة الفرنسية باعتبار البكالوريا اللبنانية معادلة للبكالوريا الفرنسية وهذه خطوة واسعة في سبيل ترقية العلوم في المدارس اللبنانية نحمد عليها معالي الوزير ومديره ومستشاره ثم لقد حصلت الوزارة على أن يكون لساتها ميزة على الشهادات الأخرى في التوظيف إلا في بعض أحوال شاذة ولأسباب خاصة .

والتعليم قسمان عالي وبدائي وأظن أن النواب والأهالي شعروا بفقدان التوازن بين التعليم العالي والتعليم البدائي وقد تضخمت البلاد بحملة الشهادات العالية الذين أصبحوا لا يجدون مرتزقاً لكثرتهم يقابل ذلك نقص فاضح بالتعليم الابتدائي وقد قرأت شيئاً من احصاءات المتعلمين في جلسة المراسيم الاشتراعية المعروفة . ففي الجنوب يوجد ٩ بالمئة متعلمون .

يوسف بك الزين: ٥ يا سيدي .

الأستاذ السودا: وفي الشمال ١٠ بالمئة وفي البقاع وزحلة ٦٥ ولا يوجد إلا في جبل لبنان وبيروت نسبة يمكن أن نعتبرها صالحة عند هذه الاحصاءات لا يسع الحكومة والمجلس إلا النظر بعين الاعتبار خاص إلى هذه القضية الأساسية بناية الأمة . لا يمكن أن يكون لنا عذر بإبقاء الجهل مخيماً في البلاد التي لا نرى فيها أكثر من مئة ألف يحسنون القراءة والكتابة وقد رأينا في حكومات فتية جديدة قوانين صدرت بالتعليم الاجباري وهذه الطريقة قريية التطبيق في لبنان لاشتياق الناس لتحصيل العلوم، والدليل إجماع النواب على زيادة اعتمادات المعارف في حين أن الجميع يطلبون تشذيب الاعتمادات في الموازنات الباقية .

هذا في شأن المدارس بقي أمامي دار الآثار ودار الموسيقى واعتمادها ١٣٠٠٠ ليرة. هذه البلاد بما فيها من آثار يعتبر لها ميزة على غيرها من شعوب العالم. لقد مر في البقعة كل من مر في التاريخ من أمم ودول. عندنا آثار المصريين والفينيقيين والرومانيين والحثيين والعرب والآثراك كل الآثار التي تسعى مصر اليوم لنش دوائها لتسترد بواسطتها المبالغ الباهظة من السياح. فلبنان يمكنه أن يزاحم مصر في آثاره فعندما نقرأ أن الآثار أرصد لها ١٣٠٠٠ ليرة نحزن أن تكون البلد الأول في العالم كله بالآثار وأن لا يكون لميزانية الآثار عندنا إلا ١٣٠٠٠ ليرة وإذا كان العلم لا يعطى فائدة عاجلة محسوسة فالاهتمام بالآثار يدر المكاسب المالية المستعجلة على البلاد فضلاً عن المركز الأدبي فالسياح الذين يأتون إلى مصر إذا عرفوا أن في جيل آثارنا تاريخية لا يجمعون عن الاتيان لمشاهدتها وهي آثار الأقدمين الذين مروا في بيلوس فضلاً عن صور وصيدا تلك الأملاك الضخمة التي عجز عنها الفاتحون وتلك الآثار التي يمكنها أن تعيد تاريخ الأمم إلى ستة آلاف سنة مضت عند ذلك لا شك بوصول السياح إلينا وزيارتهم تدر ملايين الدولارات على البلاد. إني ألفت نظر الحكومة الجليلة والمجلس المحترم إلى أن المورد أهم من موارد الاصطياف فضلاً عما يناله لبنان من المركز الأدبي في نش آثاره وهذا ليس بالصعب المنال.

دار الموسيقى أرصد لها ٣٥٠٠ ليرة. أنا لست من أرباب هذا الفن ولكني أعرف أن الموسيقى هي من الأسباب التي يبنى عليها تمرين الشعوب وقد قيل ان على قيثاره eiorph نامت الحيات في الغابات ومن الموسيقين من يسحرون الحيوانات عندما يطلقون العنان لأصواتهم الشجية . . .

الرئيس:

موسيقى اليوم لا تنوم

الأستاذ السودا: إنما النوم الذي أقصده هو تلك الغيوبة التي يشعر بها سامع الفن وبعد مجيء الدكتور فياض إلى هنا ربما تسمعون منه السحر وتعزيكم الغيوبة . . . انتهى كلامي أيها السادة وربما أكون أزعجتكم بسماعة وقد قدمت اعتماداً في ٢٣ أيلول سنة ١٩٢٩ وحالت المراسيم الاشتراعية يومذاك دون تصديقه فاسمحوا لي باعادة هذا الاقتراح الآن على سبيل التذكير. وذلك لعدم جواز زيادة ولكن بمناسبة وجود الوزير الحالي على رأس المعارف وهو الذي نسبغ ونثمن على شكره أقول ان طمس آثارنا اللبنانية غير جائز تلك الآثار التي تدل على من نتشرف بهم كقصر الأمير فخر الدين المعني في دير القمر وقصر الأمير بشير الشهابي في بيت الدين خصوصاً ونحن نرى على راس الوزارة رجلاً لا يغيره أن يكون من أبناء دير القمر التي كانت مقاماً للأمير الخطير المعني وإنما يحزن اللبناني أن يقال له عندما يسأل عن مقر الأمير فيدلوه على بضعة أنقاض كانت فيما مضى مقاماً للأمير البلاد العظيم وأصبحت مفرقة بين الأهالي بعد أن لعبت بها الأيدي فأصبحت أديرة ومدارس بحالة لا تتفق مع العظمة التي ملأت الجبل . . . لقد تطفلت على الزميل البستاني . . .

اسكندر بك البستاني: معك حق...

الأستاذ السودا: لماذا لا يكون قصر الأمير بشير في بيت الدين متحفاً وطنياً وأن يكون فيه تمثال للأمير بشير في باحة السراي يجدد المجد الذي كان للبنان مدة نصف جيل. وقد طلبت أن يقوم تمثال من مال الأمة لفتى الشمال يوسف كرم باعتبار أن لنا ثلاثة أسماء عظيمة المعني والشهابي وكرم وترفع لهم التماثيل من مال الأمة حفظاً لكرامتهم وتعظيماً لشأنهم.

الأستاذ شبل دموس: التوفير الحاصل في هذه الميزانية وقدره ٢٨ ألف ليرة ناشئ عن خوف ٦١ أستاذاً بقي أنه وقع في نصيب معالي وزير المعارف الحالي أن يستثمر حالة أوقفه تجاهها الأمر الواقع وقد عمل جيداً فله الشكر لأن المدارس حذفت بموجب الديكراهي لو فلم يبق ثمة من مدرسة ولكن بقيت الاعتمادات كلها فجاء الوزير ومن ورائه الأمة فأعاد بعضاً وليس كلها ولكن بصورة أجمل مما كانت عليه وبشكل يهيئ الطلاب لمستقبل أحسن فالمجد مشترك بينه وبين الذي هدم أولاً لأنه لو لم يهدم ذلك الوزير لما تمكن هذا من تغيير هندسة البناء. بقي أمر آخر ألفت النظر إليه نظره، لقد سمع الآمال التي يعقدونها عليه وعلمنا أن وزارة المعارف تعني بإنشاء المدارس الابتدائية ما خل اثنتين ثانويتين وقد أعدت الوزارة البكالوريا اللبنانية بموجب بروغرام معروف وهذه البكالوريا لا يمكن أن ينالها تلامذتنا لقصر باعهم بل تعطى الذين يتعلمون في المدارس التي ليست تحت سيطرتنا. وفي البلاد ضجة الآن هي أن أبناء الأولاد في كل مكان يشكون من غلاء أجور التدريس الفاحشة التي لا يستطيع أكثر الآباء أن يقدموا بها فيجدر بوزارة المعارف أن تقوم على الأقل بإنشاء أربع مدارس ثانوية يستغنى بها تقريباً عن المدارس الخصوصية وأن يكون مقامها بيروت وصيدا وطرابلس وزحلة ويكون لها برنامج خاص أساسه البكالوريا اللبنانية ففي هذا العمل تضطر المدارس الأجنبية والتي لها صبغة وطنية أن تنزل من أسعارها الفاحشة فيفتح المجال أمام طالبي العلم لوروده من مصادره وكل المدارس مصدر المعلم وأنا مخالف الذين يرون أن التعليم العالي مضر فهذا لا أصدقه ولا أريد أن أبشر به ذلك لأن اللبناني إذا لم يجد رزقاً في وطنه ذهب مسلحاً بالعلم إلى الخارج وهناك يجد احتراماً لمعارفه ومواهبه فيجدر بالحكومة أن يكون لها مدارس ثانوية فإذا أنشأت الوزارة مثل هذه المدارس تكون بالحقيقة أتت عملاً يستحق الثناء العميم أقول ان الوزير النشيط الحالي بنى بناءً حسناً ولكنه اغتنم الفرصة السانحة ففعل ونعما فعل وانه أفكاره أنه لا يليق بالأمة اللبنانية أن تبقى معارفها الرسمية على هذا المستوى لدينا ٢٧٤ معلماً منهم ٢٠ يتقاضون ١١٠ ليرات والباقيون دون الخمسين فإذا كان المعلم في مثل هذا الوقت يرضى بهذا المبلغ الزهيد فليس هو بالصالح الذي يستطيع النباتات الحسنة أجل ليس الحق على الوزارة بل على الاعتمادات وهذا نستطيع أن نصلحه في المستقبل إذ يجب حكماً أن يكون لكل المدارس برنامج يسري عليها وفي كل قرية مدرسة طائفية مستقلة ليست خاضعة

لقانون المدارس في الجمهورية وهذا غلط فاضح. مرة ثانية أطلب من الوزير النشيط الراغب في خدمة بلاده أن يعمل!...

الدكتور سليم تلحوق: انتهز الفرصة للفت نظر معالي الوزير إلى مسألة المكتبة ففي البلاد الأجنبية كل المطابع تبعث إلى المكتبة الوطنية بنسختين أو ثلاث وقد فهمت أن المطابع هنا ليست متمشية على هذه الخطة فأطلب اصلاح هذا الخلل.

ابراهيم بك حيدر: كل من الزملاء اقترح بعد التفكير مسائل هامة وبالطبع الأشياء التي مرت بذهنهم فكرنا بشيء منها واستفسرنا عنها. قال الأستاذ زكور بوجوب اعادة دار المعلمين وهذه القضية درستها ورأينا ان اعادة هذه المدرسة إذا لم يكن لديها العدد الكافي من التلامذة لا تفني بمصاريفها فلا يمكن إنشاء مثل هذه المدرسة لتخرج خمسة أو ستة معلمين في السنة فإذا مشينا تدريجياً بحسب قوتنا لكان ذلك أولى. فإذا كانت الحكومة اللبنانية تتفق مع المفوضية على فتح مدرسة يأتي إليها ثلاثون طالباً من سوريا والعلويين على الأقل وتؤدي حكوماتهم نفقات تعليمهم فلا بأس بفتح هذه المدرسة. أما فتحها لثلاثة عشر أو أربعة طالباً لنخرج منهم سنوياً ٥ أو ٦ فذلك لا يمكن احتماله. جميل جداً أن نقول بدنا نعلم كل أبناء البلاد ولكن يجب أن نكفل بقاءهم أحياء لنعلمهم في سني المحل حيث لا قمح ولا حبوب أخرى. قبل أن تبحثوا بتضخيم الميزانية اقبلوا بالحالة الحاضرة وإن شاء الله نتمكن من البقاء عليها ولنصدق الميزانية كما أتت إلى النظر في التحسين بالمستقبل. فلتعني الحكومة بتعليم بعض الطلبة في المدارس الأخرى وتأخذ منهم معلمين مؤقتاً.

الأستاذ زكور: لقد جربت الحكومة أن تجد معلمين من المدارس الأخرى فلم توفق فمهما بلغ رقي المتعلم لا يفي بالحاجة وبالشروط المطلوبة منه ليكون معلماً. بقي أن أسأل الوزارة عن المبالغ التي تنفقها على هؤلاء الطلبة.

وزير الداخلية: ٣٦٠٠ ليرة.

الأستاذ زكور: لو أنشأت دار المعلمين كم تنفق.

وزير المعارف: ١٤ ألف ليرة على الأقل هذا هو المبلغ الذي كان مرصداً لدار المعلمين يوم تأسيسها.

الأستاذ زكور: وفي المستقبل كم تعتقد...

وزير المعارف: عندما يجيئنا الاقتراح نجيب عليه بالتفاصيل.

الرئيس: كان في تلك الدار ١٢ تلميذاً لبنانيون و ١٠ من اللاذقية وكانت تكلف من ٨ إلى ١٠ آلاف ليرة.

الأستاذ زكور: يعني كانوا يشتركون معنا بالنفقات والآن هل هذه المدرسة ضرورية أم لا.

وزير المعارف: بدون شك.

الأستاذ زكور: هل توافق الحكومة مبدئياً على إعادة هذه المدرسة.

وزير المعارف: نوافق مبدئياً.

الرئيس: لدي اقتراح مقدم من بعض الزملاء يتلى عليكم.

فتلي الاقتراح التالي:

ان الموقعين أدناه يلفتون نظر الحكومة إلى ما يأتي:

ان المبلغ المتوفر من وزارة المعارف هو مبلغ اثنين وثلاثين ألف ليرة لبنانية عن السنة الماضية فنطلب تخصيص مبلغ خمسة عشر ألف ليرة لاعادة مدرسة دار المعلمين ومبلغ سبعة عشر ألف ليرة لإنشاء مدارس جديدة بالمناطق المحتاجة.

الامضاء

جورج يعقوب، سامي كنعان، يوسف الزين، الياس سكاف

نجيب عسيران، صبري حماده، خالد شهاب.

الأستاذ كنعان: بمناسبة هذا الاقتراح ألفت نظر معالي الوزير أنه يوجد مدارس حكومية فيها ستون أو سبعون تلميذاً وليس لها إلا معلم واحد ومن المسلم به أنه يجب أن يكون لكل عشرين أو ثلاثين تلميذاً معلم لذلك أطلب أن يكون لكل مدرسة من هذه المدارس معلمان على الأقل أو أن يتخذ قرار يقضي بزيادة معلم على كل مدرسة يزيد عدد تلامذتها على الثلاثين.

الأستاذ نصار: لست أكرر الشكر لمعالي الوزير فقد سبقني الزملاء إليه فأضم صوتي إليهم على أني كنت أود أن أشكره كزميل وصديق ولكنني أشكره كنائب وأطلب مع فضل بك الفضل أن تفتح المدارس التي أقفلت وأن تستجلب الطلبات التي تتواتر عليه بفتح المدارس الابتدائية لأن التعليم الثانوي المنتشر بكثرة في أنحاء مخصوصة من البلاد أصبح آفة مضرّة فتعميم التعليم البدائي أولى في القرى. أعود إلى الميزانية. ما هو المقصود من إيجاد دار الموسيقى ومن هو مديرها ومن هم الأساتذة ومن يعلمون؟ دار الكتب اثني عليها الزميل عبد الله بك نوفل ولكنني لم أرَ فائدة منها للبلاد هي مجموعة كتب مكدسة في مكان ناء فإذا كانت الحكومة ترجو منها نفعاً فيجب على الأقل أن تضعها في مكان متوسط في البلدة ليتمكن الإنسان من الاطلاع عليها.

الرئيس: شرعت الحكومة تبني داراً للبرلمان على أن يخصص الطابق السفلي منها للمكتبة الوطنية.

وزير المعارف: وبالشكر تدوم النعم اني أشكر لحضرات النواب تلتفهم بتوجيه كلمات الشكر والثناء إلى وزير

المعارف لقيامه بالواجب على أن العمل الذي أثنوا عليه من أجله مستمد من الثقة التي أولوه إياها وكلما ازدادت هذه الثقة قوةً ازداد العمل نشاطاً.

ابراهيم بك حيدر: يحكى عن حاله بخصوص الثقة (ضحك).

يوسف بك الزين: الوزارة متكافلة.

ابراهيم بك حيدر: وأنت بتحكى عن حالك (ضحك).

وزير المعارف: أنتقل من الشكر إلى الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها حضرة النواب لقد قال الأستاذ زكور أن الترخيص بفتح المدارس عائد إلى المفوضية العليا. هذا صحيح ولم تغفل الحكومة عن هذا الأمر بل سعت إلى مفاوضة أولي الشأن وقد أبدى المسيو بنور عطفاً على الطلاب وعملاً مستمراً في سبيل تحقيقه وكانت حجة الحكومة بالطلب أن الرخص كانت تعطى من قبل المفوضية أيام كان الحكم مباشراً. أما الآن فقد أصبح دستورياً فمن المعقول أن يعود أمر اعطاء الرخص إلى الحكومة اللبنانية ونعتقد أننا قريباً سننشر بعودة هذا الحق إلينا. أما في ما يختص بدار المعلمين فإننا بانتظار الاقتراح الخطي الذي يقدمه الأستاذ زكور لنقول كلمتنا فيه.

طلب حضرة عبد الله بك نوفل وشاركه بعض حضرات النواب مضاعفة العناية بدار الكتب الكبرى وأشار الأستاذ نصار إلى وجوب وضع دار الكتب في محل متوسط لتعطي هذه الدار النتيجة المرجوة منها. ان دار الكتب تقوم بالمهمة الكبرى التي أنشئت لأجلها بفضل اقبال المطالعين المطرد عليها وهؤلاء يتجاوز عددهم العشرات يومياً يقصدون اليها لمطالعة كتب التاريخ والفلسفة والعلوم الأخرى لأن هذه المكتبة عبارة عن مجموعة لكتب عديدة جاءت عن طريق الهبة أو الشراء وهي غنية في مختلف أنواع العلوم والفنون وكل طالب يجد فيها طلبته.

أجل ان المكان الذي تقوم به المكتبة الآن لا يفي بالحاجة لكونه بعيداً ولعدم توفر الشروط المطلوبة فيه من وجهة النور والراحة. ولكن ملافاة هذا النقص حاصلة بوجود البناية الكبرى التي تقام للبرلمان والتي اعتمدنا أن نخص الطابق السفلي منها بالمكتبة الوطنية. تكلم الأستاذ السودا عن التعليم الاجباري وقال بوجوب ارساد مليون ليرة للتعليم وأنا أشاركه بهذا الرأي لو كانت الخزانة العامة تتمكن من القيام بهذه النفقات. ان التعليم الاجباري واجب على كل حكومة دستورية ولكن الذي يؤخرنا عن القيام بهذا الواجب هو عدم وجود المال الكافي لهذه الغاية وإن شاء الله كما اعادت الحكومة الجانب الأكبر من المدارس ستعيد الباقي وتزيد عليه في المستقبل كلما اتسع لديها المجال لذلك وسمحت لها وارادات الميزانية. أما اكتشاف الآثار فهذا من الأهمية بمكان وإذا كان الأستاذ رأى المبلغ المرصد ضئيلاً فذلك لأن هذا المبلغ لا يدخل في نفقات الحفر

والتفتيش لأننا نعتد بالتقريب والحفريات على البعثات الأجنبية. كما كانت الحالة في مصر لشهور خلت لأن العلوم الأثرية تعوزنا في الحال الحاضرة وعندما ترسل الحكومة من يتخصص في هذه العلوم سيكون عندنا من ينقب ويبحث ليخرج للبلاد كنوزها الدفينة.

أما في ما يختص بقصر بيت الدين فقد اعتبرته الحكومة بناء تاريخياً أثرياً. وهي تفكر في أن تجعل منه متحفاً تمثل فيه الأزياء والتقاليد القديمة اللبنانية منذ فخر الدين إلى آخر متصرف على الجبل. ولن يسهو عن بالها أن تقيم فيها صوراً تمثل أعظم الحوادث التي جرت في ذلك الزمان مع ما يمكن إقامته من التماثيل وستتقدم في الوقت اللازم بمشروع في هذا الشأن.

لقد حمل الأستاذ نصار على التعليم الثانوي وأريد التعليم الابتدائي وأنا من رأيي لولا أن التعليم الثانوي في هذه الأيام أصبح ضرورياً ولولاه لما وجد هذه الجمهرة من الشبان المتعلمين وإذا كان الأستاذ يشكو من التضخم في عدد الأميين فإن المشروع الذي أشار إليه الأستاذ السودا من المشاريع التي ستحدد عدد الذين يلجون معاهد التعليم الثانوي والعلوي. أما توحيد البرنامج فقد درسته الوزارة بإمعان ورأت أن هناك عقبات عملية لا يستطيع التغلب عليها بسهولة والليبي من الإشارة يفهم. ولكننا عرضنا لها عن طريق الزام الذين يوردن الاستخدام عندنا أن يكونوا حاملين البكالوريا اللبنانية وهذا يوجب على المدارس التقيد بالبرنامج الرسمي ولن يكون من جراء ذلك توحيد تام ولكنه توحيد صالح في الوقت الحاضر ليكون مقدمة للتوحيد التام.

أما في ما يختص باهداء المكتبة الوطنية نسخاً من الكتب الجديدة فقد أرسلت تعميماً منذ شهرين إلى كل المطابع لترسل من كل كتاب جديد ثلاث نسخ تحفظ في المكتبة.

أما عدد المعلمين في المدارس الحكومية بالنسبة للتلامذة فهو ما برح شغل الوزارة الشاغل لأننا لم نكن نتظر مثل هذا الأقبال فالمدارس التي لم يكن فيها إلا ٣٠ تلميذاً أصبح عدد تلامذتها فوق المئة.

كان يوجد ١٦٢ مدرسة قبل تنسيق شباط وكان فيها ١٢,٨٧٩ تلميذاً أم اليوم فليس لدينا إلا ١٢٨ مدرسة وعدد تلامذتها ١٢٣٨٥ تلميذاً أي بزيادة ١٠٠٠ تلميذ تقريباً، بالرغم من نقص عدد المدارس ٣٤ مدرسة وهذا دليل على رغبة الأهلين وثقتهم بوزارة المعارف أيضاً وقد نظرنا بعناية إلى هذه المسألة وأرسلنا نطلب الحاقاً بالميزانية ٩ آلاف ليرة. طبعاً لا يمكن أن نطمح أن يكون لكل ٣٠ تلميذاً معلم ولكننا نسعى إلى تطبيق القواعد البداغوجية التي أشار إليها الأستاذ كنعان.

الحكومة سعت إلى نشر العلم حيث لا يوجد مدارس على الإطلاق ولكنها لم تحجم أيضاً عن فتح المدارس في القرى التي فيها مدارس خصوصية ولكنها تفضل التي لا مدرسة فيها وذلك من

باب تقديم الأهم على المهم وسيكون لمنطقة جبل لبنان نصيبها من المدارس الحكومية والعلم يجب أن لا يكون نظرياً فحسب بل آلياً وصناعياً وزراعياً وقد وضعت وزارة المعارف مشروع الشجرة وهو أن كل تلميذ يغرس شجرة أما في باحة المدرسة أو في محل في القرية وهذا يفيد أن العلم لا يمنع الإنسان من مواصلة الزراعة فيربطه بالأرض التي تحتاج إلى عنايته.

ولينا مشروع يقضي أن يكون إلى جانب بعض المدارس الكبرى معامل صناعية ابتدائية.

وفي الختام أكرر الشكر لحضرات النواب الذين شكروني على ما قمت به من الواجب.

الأستاذ شبل دموس: اقترح التصويت على المبالغ كلها.

الرئيس: بنداً بنداً.

الباب الثامن - وزارة المعارف العامة والفنون الجميلة.

الفصل الأول الوزير.

٤٢٢١.

البند الوحيد الوزير

من يقبل هذا البند يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبل المجلس.

الفصل الثاني - الإدارة المركزية للمعارف العامة والفنون الجميلة ١١٠٨٣.

من يقبل هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس.

٣٦٥٠.

لوازم ونفقات ادارية

الأمير خالد شهاب: تطلب اللجنة تنزيل ٥٤٥ ليرة من هذا البند تنفيذاً لقرارها القاضي بحسم ١٥ بالمئة من مجموع اللوازم والنفقات الادارية.

وزير المعارف: وزارة المعارف أنزلت هذه الاعتمادات من تلقاء نفسها فلم يبق مجال لتنزيلها وهي تكاد لا تفي بالحاجة ومن المعلوم أن نفقات التفتيش تدخل ضمن هذا البند فهل نترك المدارس دون تفتيش وذلك يضر ولا يفيد إلا إذا كان هذا التنزيل نريد أن نعتبره كرمز وعند ذلك إنزال ليرة واحدة يكفي.

الأمير خالد شهاب: لا أدري لماذا تشبث الحكومة بعدم حذف شيء من اللوازم والنفقات والمبلغ الذي تطلب

اللجنة حذفه زهيد جداً فضلاً عن اتساع المجال لدى الحكومة لتتقدم إلى المجلس بطلب الاعتمادات الإضافية التي تراها لازمة والنقطة ليست رمزاً كما أشار حضرة الوزير ولكنها نظرة مالية بحت.

وزير المعارف: الكلمة الفصل للمجلس ولكني أقول ان اللوحات الجدارية لازمة للمدارس وليس لدينا مال لشرائها.

الرئيس: إذا أنزلنا ٢٥٠ ليرة ألا يكفي هذا التنزيل.

يوسف بك الزين: التفتيش واجب للمعارف فإذا أنزلت شيئاً نفقد فائدة التفتيش لذلك أطلب ابقاء هذا الاعتماد على حاله.

رشاد بك أديب: اني وان كنت من أعضاء لجنة الموازنة وأوافق على التنزيل أطلب استثناء وزارة المعارف. الأستاذ نصار: ليس المقصود الوزير بهذا التنزيل ولكنه مبدأ تمشت عليه اللجنة فإما أن يقرر أو انها ترجع اللجنة عنه برمته.

محمد بك فاخوري: التفتيش من الأمور الواجبة لحسن سير المدارس فإذا أجاز الانقاص في اعتمادات الوزارات الأخرى فلا يجوز في المعارف.

الأمير خالد شهاب: كان النقل والانتقال أقل مما هو السنة.

وزير المعارف: لذلك كانت المدارس كالاصطبلات.

الأمير خالد شهاب: التفتيش في كل الوزارة واجب وليس لوزارة ميزة على أخرى فإذا شاءت الرئاسة فلتطرح قرار اللجنة فإما يقبل أن يرفض.

الأستاذ زكور: نشكر اللجنة على فكرتها ولكنها لم تتوخ الاقتصاد من بابها فإذا أنقصت من اللوازم والنفقات الادارية لا نصل إلى النتيجة لأن الوزارة ستطلب الاعتمادات اللازمة لعدم إمكانها الاستغناء عن المخابرات البرقية والتلفونية إذا أعوزها المال فلنكي لا ترجع إلى المجلس بطلب الاعتمادات وبما أن الاعتمادات إذا لم تنفق تبقى في الصندوق وجب التصديق عليها كما وردت فلو قالت يجب أن نقتصد ١٠ بالمئة من رواتب الموظفين لكان الاقتراح فيه نظر لأن رواتب الموظفين مقرر اتفاقها حتماً.

الأستاذ نصار: اللجنة تعتقد أنها أتت الأمور من أبوابها وإذا كان لدى الزميل الأستاذ زكور اقتراح بانقاص ١٠ بالمئة من رواتب الموظفين فليتقدم به.

الأستاذ زكور: أنا ضربت مثلاً.

الأمير خالد شهاب: ما الفرق أن نقص ١٠ بالمئة من رواتب الموظفين ونضع المبلغ في الاحتياط أو أن نقص ١٥ بالمئة من اللوازم

وزير الداخلية: الفرق ان رواتب المأمورين معينة تصرف حتماً وهذه غير معينة يمكن أن لا تصرف.

الأمير خالد شهاب: عندما أقول أنه يلزمني ٢٠٠ ليرة للتنوير أصبح المبلغ كراتب الوزير.

وزير الداخلية: يمكن أن تنفق أكثر أو أقل من ٢٠٠ ليرة. أما راتب الوزير فمعين ويجب انفاقه.

الرئيس: من يقبل اسقاط ٢٥٠ ليرة من اعتماد اللوازم والنفقات الادارية بحيث يصبح مجموعها ٣٤٠٠ يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل المجلس. الخ. . .

الفصل السادس - دار الموسيقى الوطنية

الرئيس: كيف كان اسمها كونسرفتوار.

الأستاذ تويني: سمينها دار الموسيقى بالعربي (ضحك) وهذه الدار فيها مدير يتناول راتباً شهرياً وهناك أساتذة لكل آلة موسيقى شرقية أو غربية كالعود والكمنجة والقانون والمزمار وهؤلاء يتناولون جعلاً معيناً.

الرئيس: يوجد هناك تلميذات وتلاميذ يتعلمون ويدفعون أجوراً للخزينة.

٢٥٢٥

البند الأول موظفو دار الموسيقى

من يقبل هذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٩٧٥

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية

من يقبل هذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الفصل السابع - جوائز واعانات

٢٠,٠٠٠

البند الأول - اعانات للمدارس الخاصة

من يقبل هذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الدكتور تلحوق: ان معالي وزير المعارف يرغب في زيادة عدد المدارس ولكنه يشكو من قلة المال فبدلاً من اعطاء ٢٠,٠٠٠ ليرة للمدارس الخاصة كان يجب أن تنفق على مدارسنا.

وزير المعارف: بهذه العشرين ألف ليرة ندفع اعانة لأربعمائة مدرسة خاصة تنقيد بقوانيننا وتغنيينا عن فتح عدد كبير من المدارس. أما العشرين ألف ليرة فلا تكفي لأربعين مدرسة فما لا يدرك كله لا يترك جله.

الأستاذ شبل دموس: كلام الوزير في محله إذا خضعت هذه المدارس لوزارة المعارف.

وزير المعارف: خاضعة للبرنامج وللتفتيش الرسمي الحكومي.

٤ - سؤال لبعض النواب في شأن الرسوم على الفاكهة اللبنانية في الخارج.

الرئيس: لدينا سؤال من بعض الزملاء هو هذا:

سماحة الرئيس الأفخم

لا حاجة لايضاح ما ينتاب محصولات البلاد من الكساد حتى أصبح المالك يرجو الخلاص من ملكه وقد علمنا أن بلدية دمشق وضعت ضريبة دخولية على البردقان والليمون والموز ثلاثة ليرات سورية للطون بحالة أن حكومة بيروت لا تتقاضى أكثر من ٣٩ قرش سوري عن الطون على كل منتوجات سورية دخولية. بحين أن استهلاك الحاصلات السورية من الغلال والعشر ومربيات وقمر الدين والمنسوجات والفاكهة بأنواعها في الجمهورية تفوق ما تصدره لسوريا مما ذكر أعلاه. نسأل الحكومة ما هي الوسائل التي تذرعت بها وتندرع الآن لتلافي هذه الحالة. وقد أصدرت حكومة فلسطين أمراً تمنع فيه ادخال الأيكي دنيا بداعي انها ملوثة بمرض ولما كان هذا الأمر بنظر مالكي تلك الشجرة غير واقع وأنهم يعتبرون أن شجرة الأيكي دنيا هي نظيفة وسليمة من كل مرض وحشرة مضرّة فنسأل الحكومة ما هي الوسائل التي تذرعت بها لتلافي هي الحالة ونرجو سرعة الاهتمام بهذين الأمرين الحيويين.

الامضاء: فضل الفضل، توفيق ارسلان، نجيب عسيران، يوسف الزين، جورج يعقوب، عبد اللطيف الأسعد، رشيد جنبلاط.

الأمير خالد شهاب: من المعلوم أن تركيا وضعت رسماً باهظاً على الليمون وهذا مورد له أهمية في بلادنا ولم يكن حظ الموز أحسن من حظ الليمون. فالتصدير إلى تركيا أصبح متعذراً وقد وضعت بلدية دمشق رسماً بلدية قدره ٣٠٠ قرش على الطون. بينما بلدية بيروت لا تأخذ أكثر من ٣١ قرش سوري

وقد أصدرت حكومة فلسطين أمراً بمنع دخول الأيكي دنيا إلى أراضيها بحجة كونها ملوثة بمرض فتحن نطلب فحص هذه الثمرة فنياً حتى إذا كانت ملوثة يمنع دخولها وإلا تفاوض في شأنها دار الانتداب .

الرئيس : يحال السؤال على الحكومة والآن نرفع الجلسة على أن تعقد غداً للبحث في البنك الزراعي وقانون التقاعد .
ثم رفعت الجلسة .

رئيس المجلس

محمد الجسر

امين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الرابعة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين الواقع في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة ٣ بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة والتناقش في قانون التقاعد.

٢ - سؤال للأستاذ إسحق في شأن المحاكم.

٣ - سؤال للأمير خالد شهاب في شأن الميزانية.

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة ٣ زوالية من يوم الاثنين في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٠ من العقد الثاني سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الأستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية والأستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

وقد حضر الجلسة حضرة الشيخ جميل الخازن مدير النافعة مندوباً عن وزارة الأشغال العامة.

النواب الحاضرون:

إبراهيم بك حيدر، اسكندر بك البستاني، أنيس بك الخوري، الأستاذ طراد، الأستاذ بشاره الخوري، الأستاذ نصار، جورج أفندي يعقوب، الدكتور قدوره، حبيب باشا السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ أبو ناضر، رشاد بك أديب، رشيد بك جنبلاط، الأستاذ دموس، صبري بك حماده، عبد الله بك بيهم، الأستاذ إسحق، عبد الله بك نوفل، عبد اللطيف بك الأسعد، فضل بك الفضل، قبلان بك فرنجيه، الدكتور مسعود يونس، محمد بك الفاخوري، الأستاذ زكور، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيان، الدكتور نقولا فياض، يوسف بك الزين.

٣ - سؤال للأمير خالد شهاب في شأن الميزانية.

الرئيس: الأمير خالد شهاب يسأل الحكومة

الأمير خالد شهاب: هل ألغي القرار ٣٠٢١ أم لا؟

هل الموازنة عن سنة ١٩٣٠ واضيف على قرار ٣٠٢١ أم مرسوم ٧٣٠٥.

هل يحدث مرسوم ٧٣٠٥ زيادة في الموازنة أم لا وان كان يحدث فمن أين تدفع هذه الزيادات؟

نائب الجنوب

خالد شهاب

الأستاذ زكور: علمت ان رجلاً من راشيا حكم عليه بقتل القومندان تينه وظهر بالتحقيق انه ليس القاتل والقاتل شمله العفو ولم يزل البريء يئن في سجنه فما هي معلومات معالي الوزير بالأمس

وزير العدلية: إذا أراد حضرة النائب فليقدم سؤاله خطأ لأنه لا يمكن ان نجيب عليه قبل الاستعلام.

الرئيس: رفعت الجلسة على ان تعقد غداً

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الخامسة والعشرين

المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة ١٠ قبل الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - المناقشة في موازنة وزارة الأشغال العامة.

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء.

النواب الحضور السادة: حيدر، اسكاف، بستاني، أنيس الخوري، بشاره الخوري، نصار، يعقوب، قدوره، السعد، شهاب، أديب، جنبلاط، كنعان، دموس، حمادة، بيهم، إسحق، نوفل، الفضل، فرنجيه، يونس، فاخوري، زكور، غصن، عسيان، فياض، الزين.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف

الرئيس: هل لأحد ان يقول شيئاً.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

٢ - المناقشة في موازنة وزارة الأشغال العامة.

الرئيس: البحث في موازنة وزارة الأشغال العمومية.

الشيخ بشاره الخوري: ان الجميع يعرفون الجهود التي تبذلها وزارة الأشغال المحترمة والطلبات عليها كثيرة، على ان في لبنان القديم طرقا إذا لم تتداركها الحكومة تهدمت، من ذلك طريق كفرحيم بعقلين،

وطريق جسر القاضي وطريق بعبداء وغيرها فهذه الطرقات يلزمها الإصلاح حالاً من ان تتهدم ويصير دفع المال عليها عبثاً فأرجو من الحكومة ان تجيب رغباتنا بإصلاحها العاجل .

الأستاذ ميشال زكور: لقد اعتاد كل نائب ان يطالب النافعة بإصلاح طرقات منطقته وكنت أود ان لا أتكلم عن منطقتي مكتفياً بما لمهندسي النافعة من الدراية على انني مضطر ان أذكر الوزارة بطريق من أهم طرق الجبل ، طريق بلدة كانت عاصمة لبنان في الماضي يذكر جميع الزملاء الذين زاروا بعبداء في مأتم صديق لنا انهم ساروا على طريق مملوءة بالأخاديد والحفر وعجبوا كيف نست وزارة الأشغال هذه الطريق لذلك أذكرها بها وأؤيد زميلي الشيخ بشاره فيما ذكره عن طرقات الجبل .

فضل بك الفضل: ألقت نظر الحكومة إلى طرقات الجنوب كطريق الطيبة ، كركون النحاس .

عبد الله بك نوفل: أذكر الوزارة بطريق شكا - الهري وطريق طرابلس - إهدن .

الرئيس: النافعة لاحظتها .

نقولا بك غصن: طريق شكا ، أميون لم تصلح بحياتها .

رشاد بك أديب: كان معالي الوزير والمدير شرفاً للضنية ورأياً طرقاتها عاطلة ووعد بإصلاحها والآن أذكرها بالوعد .

الدكتور يونس: أذكر الوزارة ان كل طرقات الجبل لازم لها إصلاح .

مدير الأشغال العامة: مجموع الطرقات في البلاد ٢٢٠٠ كيلومتر والموازنة تسمح لنا بإصلاح ٦٠٠ فالطريق التي تريدون إصلاحها نعملها .

الرئيس: الطرقات التي ذكرها الشيخ بشاره داخلة وطرقات الشمال سيصلح هذه السنة قسم منها وكذلك طرقات الجنوب .

الياس بك اسكاف: قسموا المال على المناطق .

الرئيس: لأجل رحله؟ هناك مشروع بفتح اعتماد ٤٥٠ ألف ليرة .

وزير الداخلية: الحكومة أخذت علماً بجميع الطلبات .

سامي بك كنعان: طريق مشغرة ، جزين شقها الجند والأهلون وبقيت من دون تبحيص لذلك أرجو ان يخصص لها اعتماد أكثر من ٥٠٠٠ ليرة .

مدير الأشغال العامة: هذه الطريق لم تفتح جيداً من الأصل .

الأستاذ زكور: هل خصص شيء لطريق بعبداء . هل يجوز ان تبقى هذه الطريق على حالها .

سامي بك كنعان: طريق بتدين ، جزين شقت قبل الحرب وحتى الآن لم تمد إليها يد الإصلاح .

مدير الأشغال العامة: خصص لها مبلغ هذه السنة وسنباشر صلاحها.

الأمير خالد شهاب: في كل جلسة كان يدور البحث فيها حول الطرقات كانت أول الأصوات ترتفع من الجنوب. وفي البند المخصص الآن للاصلاح والذي فيه اعتماد ٦٥٠ ألف ليرة نقسم الطرقات إلى ثلاثة أقسام، الطرقات العامة كالناقورة، اللاذقية وطرقات الاصطياف ومما لاحظت ان أكثر إخواني طلبوا طرقات من القسم الثالث وهي الطرقات الثانوية وإذا نظرنا إلى توزيع الاعتماد على المناطق رأينا ان كسروان يناله ١١ ألف ليرة والشوف ٣٩ ألف ليرة والبقاع ١٠ آلاف ليرة وأما الجنوب فلا يناله حتى ليرة واحدة.

الرئيس: من أي نوع طرقاته.

الأمير خالد شهاب: من الطرق الثانوية لكننا نرجو الوزارة ان تهتم بها.

مدير الأشغال العامة: ليس عندك طرقات عاطلة.

الأمير خالد شهاب: طريق مرجعيون - مشغرة وطريق حاصبيا راشيا وهذه المناسبة أريد أن أذكر مدير النافعة بمال جمع في الماضي لبناء جسر الخان فأين ذهب هذا المال المجموع بطريقة غير مشروعة فقد سلم أمانة للصندوق والحكومة تصرف به أرجو من الوزارة ان تعيد هذا المال لأصحابه راشيا الفخار دفعت وهي تنادي أعيدوا إلي هذا المال.

مدير الأشغال العامة: لا دخل لنا بهذه القضية.

الرئيس: ماذا جرى بالدراهم؟

مدير الأشغال العامة: لا تزال مخصصة بجسر الخان.

الأمير خالد شهاب: للمجلس قرار بهذا الشأن.

الرئيس: النافعة لا تعرف بالمسائل المالية بل بالمسائل الفنية.

الأمير خالد شهاب: بين حانا ومانا طاروا المصاري.

مدير المالية: المجلس أصدر قانوناً بتخصيص المال لجسر الخان.

الأمير خالد شهاب: بهذا القانون نفسه قيل فقط ان يستعمل لأشغال عامة تهم المنطقة ولم يذكر فيه انه خصص لجسر الخان.

مدير المالية: صحيح.

الأمير خالد شهاب: اعملوا لنا مشاريع نافعة.

إبراهيم بك حيدر: أنا محافظ على المجلس ولكي لا يقال انه مسجل طرقات أقول انه خصص في الموازنة ٦٥٠

ألف ليرة للطرق و١٤١ للجديدة منها و٥٢ ألف ليرة لاصلاح مجاري الأنهر وكل هذا أقل بكثير من حاجة لبنان. الأزمة لا نعرف متى تنتهي وأرى ان الحكومة تحتاج إلى ان يبقى في صندوقها شيء من المال والطريق إذا لم يصلح كله لا يجرب يجب ان نوفر قسماً من هذا المال بحذفنا من الاعتماد ٤٠ ألف ليرة. الناس ينظرون لبيروت وحالتها حسنة أما قرى لبنان فكلها في فقر مدقع يجب ان نفكر كثيراً ونقصد إلى التوفير لذلك ألفت أنظار المجلس إلى هذا الأمر وأقترح تخفيض مئة ألف ليرة من الـ ٦٥٠ ألف ليرة وتخفيض ٤٠ ألف ليرة من الـ ١٤١ ألف ليرة وتخفيض ٢٠ ألف ليرة من الـ ٥٢ ألف ليرة.

يوسف بك الزين: لا شكوى لنا في الجنوب إلا من شق الطرقات الجديدة ونطلب إتمام الأعمال فمن ثلاث سنوات شقوا طريقاً جديدة وحتى الآن لم تبحصص.

جورج أفندي يعقوب: في صيدا جسر يصل قلعة البحر باليابسة هذا الجسر هدمته الأمواج ولم يصلح. اسأل الحكومة من هو المسؤول عن إصلاحه.

وزير المعارف: هذا كان كازخانه للبلدية وقد تركته البلدية يطلب منا ولما كان لا يشمل قانون للآثار فستقدم بمشروع نعتبره من المباني العامة.

قبلان بك فرنجي: رداً على ما جاء به الزميل حيدر أقول ان الاصطيف يدر على القرى أكثر من جميع المواسم وأرجو ان تبقى الموازنة على ما هي عليه الآن.

إبراهيم بك حيدر: طلبي لا يتعلق بقرى الاصطيف.

الرئيس: سنصل إليه بعد قليل.

الأستاذ نصار: ألفت نظر المجلس إلى طريق لم تذكر في الموازنة هي طريق الحازمية، بعدا.

الرئيس: لقد تكلموا عنها.

محمد بك الفاخوري: بيروت طبعاً خارجة عن البحث لكن لو نظمنا جميع الطرقات وجعلناها أسفلت فما هي الفائدة إذا لم يكن لبيروت سكة حديدية تحفظها. قال الزميل حيدر ان حالة بيروت حسنة لكن بيروت تتأخر كثيراً إذا مضت عليها مدة ولم تقم فيها مشاريع هامة وها انا الآن أؤيد اقتراحي السابق بخصوص سكة الحديد.

الرئيس: الحكومة مهتمة به.

رشاد بك أديب: الشكر على الواجب أصبح ضرورياً قبل ان نباشر درس الموازنة أشكر لوزارة النافعة ما تقوم به من الأول فقد أصبح عندنا طرقات كطرق أوروبا.

الأستاذ شبل دموس: أثني.

الأستاذ زكور: والمجلس يصادق.

الرئيس: نتلو تقرير اللجنة على وزارة الأشغال.

فتلي التقرير وهذا نصه:

تقرير

المقرر الخاص في لجنة الموازنة على ميزانية وزارة النافعة وأشغال العامة

عهدت إلي لجتكم درس موازنة الأشغال العامة وأقوم الآن بهذا الواجب مقدماً لحضراتكم نتيجة بحثي فأقول: انني مع اعترافي بالجهود التي بذلها حضرة وزير هذه الوزارة ومعاونوه للقيام بكل الأعمال ضمن دائرة الاعتماد المالي الذي وضعته لهم الحكومة أرى انه لا بد لي عرض ما يأتي:

ان بلاداً كبلادنا ذات عهد حديث بالإصلاح هي بأشد الحاجة إلى عناية كبرى وهمة دائمة في تعمير طرقاتها فتحاً وتوسيعاً وتزفيتاً وما يتبع ذلك من ضروب الإصلاح والعمل النافع وإذا كانت البلاد الغنية بالإصلاح تنفق ثلث ميزانيتها السنوية على الأشغال العامة فما بالكم بهذه الجمهورية وميزانية الأشغال العامة فيها تبلغ أكثر من ١٩,٥ بالمئة أي بما ينقص ١٤ بالمئة عن البلاد الغنية بالإصلاح وقد جاءت الثالثة بالموازنة العامة وحققها ان تكون الأولى لمزيد حاجة البلاد إلى الإصلاح. وأبدأ الآن بدرس البنود.

الباب السابع - الفصل الأول - البند الوحيد

٤٢٢١ ليرة لبنانية مرتب الوزير صدق كما ورد.

الفصل الثاني - البند الأول

ان هذا البند يحتوي على ٦ فقرات الأولى ومجموع نفقتها على الموظفين الإداريين والفنيين ١٥٩٥٥ ليرة لبنانية فقد صدقت كما وردت مع الملاحظة الآتية: بلغ راتب مدير الأشغال العامة ٢٣٦٢ ليرة لبنانية بينما نرى راتب المدير في الإدارات الأخرى يتراوح بين ٢٨٠٠ و ٣٢٠٠ ليرة لبنانية على ان الأعمال والمسؤولية الملقاة على عاتق مدير النافعة هي في نظري لا تقل أهمية عن مسؤولية المديرين الآخرين الأمر الذي يحدو بنا للقول بان الراتب يجب ان يكون للوظيفة لا للشخص ولا ريب في ان المشقات والجهود التي يبذلها مدير النافعة هي أكثر من أتعاب جميع المديرين. وقد لاحظت كذلك ان مرتبات المهندسين تتراوح بين ١٨٦٠ و ٨٤٤ ليرة لبنانية وهي بنظري قليلة لأن الأشغال تحتاج لجهد كثير وإلى النزاهة والعفة والإخلاص لأن من يريد النزول عن طريق الاستقامة لا يصعب عليه ذلك لا سيما إذا كان مرتبه قليلاً لا يكفي. ولكن إذا كان ذا مرتب قليل يسهل لنفسه أمر الشذوذ عن طريق الاستقامة. وانه من الأهمية بمكان ان يكون الموظف في الدولة ذا راتب يكفيه لينشط للعمل.

الفقرة الثانية - دائرة التفتيش واعتمادها ٨١٠٨ ليرة لبنانية مع تصديقي هذه الفقرة أقول انه قد لفت نظري عدم ورود اسم مفتش بين موظفي هذه الدائرة واسمها دائرة التفتيش وأعتقد ان أحد المهندسين فيها هو المفتش وأرى ان ترك التفتيش براتب يساوي رواتبهم لا يبعث فيه روح النشاط والنزاهة في أعماله. فلذلك أرى ان يكون هناك مفتش على الأقل يتوازي راتبه مع مركزه عند سنوح الفرصة للملائمة وبدلاً من ان تمر الأوراق والمعاملات على دائرة التفتيش وتعود إلى المديرية كما هي الحال اليوم يختصر الوقت والمعاملة ويكون المفتش معاوناً للمدير فيعملان معاً.

الفقرة الثالثة - مكتب الطرق والمعار: اعتمادها ١٠٨٤٥ ليرة لبنانية صدقت كما وردت.

الفقرة الرابعة - مكتب المشاريع والدروس: اعتمادها ٢٢٧٤١ ليرة لبنانية صدق كما ورد مع الملاحظة الآتية: ان ضيق الوقت المعطى لدرس كافة المشاريع المطلوب درسها من المكتب لم تمكنه من درسها الدرس الكافي ولذلك فهي أكثر الأحيان تخرج ناقصة. ودليلي على ذلك ان المناقصات التي تحدث في الوزارة لتلزمي الطرق تنقص أحياناً ثلاثين بالمئة عما يقدره موظفو هذا المكتب. أي ان تقدير المكتب يكون بزيادة الثلث تقريباً فان نقصان الدروس أحياناً يؤدي إلى تعديل بالأعمال من حيث الزيادة والنقصان فأرى ان يعطى لهذا المكتب الوقت الكافي في الدرس بمعنى ان المشاريع المخصصة لسنة ١٩٣١ يجب ان يبدأ بدرسها منذ الآن.

الفقرة الخامسة - مكتب اللوازم والسيارات. أ. الخ.

يوسف بك الزين: معاش المدير هنا لا يطابق معاشات البقية واللجنة نظرت لهذه النقطة.

وزير الداخلية: هذه مسألة إدارية نهتم بها.

يوسف بك الزين: ومعاش المهندسين؟

الأستاذ نصار: دائرة المفتشين ورد لها مبلغ ٨١٠٨ في حين انه ليس هناك مفتش فما رأي الحكومة بذلك والمفتش ضروري؟

مدير الأشغال العامة: كان موجود وألغي واليوم يقوم مقامه مهندس.

الرئيس: إذا وجد أحد المهندسين يستحق الترقية يرقى لرتبة مفتش.

الأستاذ نصار: مسألة المهندسين هامة جداً وقبل ان تصل إلى المجلس لعبت دوراً كبيراً. ان رواتب هؤلاء المهندسين قليلة بالنسبة لما يعملون وما يستحقون في حين ان مرتبات بقية موظفي الدولة كبيرة والمهندسون حملة شهادات توازي جميع الشهادات هذا أمر نستكره أقترح على المجلس ان يجعل رواتب المهندسين كافية.

وزير الداخلية: في آخر الموازنة بند ٣٠ ألف ليرة لهذه الغاية والحكومة درست الأمر وهي ستصفهم.

الأستاذ نصار: أرجو ان تكون هذه الزيادة بحيث يأخذون كما يأخذ بقية حملة الشهادات.

رئيس الوزارة: وأكثر منهم.

جورج أفندي يعقوب: شهادة الهندسة أصعب من شهادة الليسانس.

الرئيس: لكن حامل الليسانس قد يحكم بقطع الرقبة يوماً ما.

من يقبل البند الأول فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. ألخ. . .

وزير الداخلية: توزع على سائر الدوائر بيان من حضرة رئيس الوزارة يطلب إلى كل وزارة ان لا تنقل من فقرة إلى فقرة إلا بقرار من الوزارة.

الرئيس: أردت ان أقول ان النقل من فقرة إلى فقرة لا يلزمه من المجلس.

الأمير خالد شهاب: اللجنة بنت هذا التنزيل على حسابات ثلاث سنين خلت ففي كل سنة بقي مبلغ في الفقرات.

الرئيس: لكنهم أخذوا اعتمادات إضافية.

الأمير خالد شهاب: بما فيه الاعتمادات الإضافية.

مدير الأشغال العامة: ان بند المصارف الادارية لا يبقى فيه شيء إنما في سنة ١٩٢٨ كانت وزارة الأشغال طلبت محادل من أوروبا وطلبها يستغرق وقتاً طويلاً ولذلك لم نتمكن من دفع أثمانها في السنة نفسها.

الأمير خالد شهاب: نحن حاضرون لإعطائكم اعتمادات إضافية.

مدير المالية: إذا قدرنا الأمور مثل ما هي يقولون خفضوا إذا طلب اعتمادات إضافية يقولون اما لهذا الليل من آخر.

محمد بك الفاخوري: من جهة نطلب طرقات ومن جهة نطلب تخفيض الاعتمادات. هذا تناقض.

يوسف بك الزين: صرفنا النظر عن التخفيض.

الرئيس: من يقبل التخفيض فليرفع يده

(أقلية)

الرئيس: سقط. من يقبل البند كما تلي فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل.

الرئيس: الفصل الثالث - مشاريع وأشغال. ألخ. . .

يوسف بك الزين: الحادثة ليس لها لزوم ففي الوزارة حادلات كثيرة.

مدير الأشغال العامة: عندنا ٣٥ حادثة منها ٣ قديمة.

يوسف بك الزين: يبعوها.

مدير الأشغال العامة: من يشتري؟ ثم عندنا محادل لا تصلح لأن ثقلها ستة أطنان ومحادل التزفيت لا تكفي.

يوسف بك الزين: أجرة المحادل تستوفونها من الملتزمين. نحن لسنا مجبورين على الدفع.

مدير الأشغال العامة: نحن نستوفيها ونصرفها في طريق ثانية.

الرئيس: يقول الشيخ جميل ان المحادل ذات الستة أطنان كافية لطريق ليس عليها حركة مرور كبيرة أما

الطرق الكبرى فيلزمها محادل ذات ١٢ طن. هذه المحادل غير كافية لذلك تحتاج الوزارة إلى

مشتري غيرها وتأجيرها ثم بكم تؤجرون.

مدير الأشغال العامة: نؤجر سنوياً بخمسة عشر ألف ليرة نصرفها في طريق أخرى.

الأستاذ شبيل دموس: الذي لا يغص بالستمئة ألف ليرة لا يغص بالأقل منها لكن قال المدير انهم يؤجرون بـ ١٥

ألف ليرة فكيف يقيدون هذا المدخول.

الرئيس: في باب «واردات شتى».

الأستاذ شبيل دموس: إذن هي داخلية في الشتى.؟

الأستاذ زكور: لا أعترض على مسألة تأجير المحادل لكن أعلم ان للتزفيت آلات كثيرة فهذه الآلات هل هي

لحساب النافعة أم لحساب شركات الاسفلت؟

مدير الأشغال العامة: للشركات.

الأستاذ زكور: لماذا لا تشترون هذه المعدات. وإلا فيجب ان تبقى المحادل أيضاً لحساب الشركات والملتزمين.

الأستاذ شبيل دموس: بصير احتكار.

مدير الأشغال العامة: حتى لا يحصل احتكار نؤجر نحن المحادل.

الأستاذ زكور: معدات التزفيت تؤخذ من شركة واحدة؟

مدير الأشغال العامة: من التي تعطي الزيت.

الأستاذ زكور: هل تستأجر وتؤجر بنفس السعر.

مدير الأشغال العامة: نعم .

الأستاذ زكور: ألا يجوز ان نشتريها .

مدير الأشغال العامة: ليس عندنا اعتماد .

الأستاذ زكور: ما دامت الحكومة تستفيد ١٥ ألف ليرة وتنفقها على إصلاح الطرقات أقول إذا كان في تأجير المعدات ما يفيد الحكومة يجب على الحكومة ان تشتريها وتؤجرها فتستفيد .

مدير الأشغال العامة: المعدات التي تستعمل للتزفيت بزفت شل لا تصلح لغير نوع من الزفت .

الرئيس: من يقبل البند كما تلي فليرفع يده

(أكثرية) الزين مخالف

الرئيس: قبل المجلس .

إصلاح الطرق والجسور وتعبيدها .

١ - تعبيد الطرق .

٢ - الورش .

٣ - أشغال فنية .

٤ - توسيع الطرق .

٥ - تزفيت الطرق .

يوسف بك الزين: في الفقرة الثانية - الورش: لي ملاحظة على النمرجية وجودهم ضروري لكن وكيلهم يجب ان يكون بالشهرية لأنه يوم الشتاء يشتغل ساعتين وينصرف ثم المناظرون على الطرقات يجب ان يكونوا عالمين بأعمال الطرقات فأقترح ان يعين لكل منطقة مهندس وهو يستطيع تأمين أعمال الإصلاح بنصف المعاش الذي يصير اليوم .

الأستاذ نصار: قدملهم شيء واحد مليح .

الأمير خالد شهاب: مبلغ الـ ٦٥٠ ألف ليرة يصرف على أكثر من ٦٠ طريقاً .

أصوات - أين هو الجدول .

الرئيس: هذا هو الجدول ومنه تثبتوا كيفية صرف المبلغ .

لحضرة ذي السماحة رئيس مجلس النواب الأفخم،

أتشرف بأن أضع في طيه برنامجاً يتضمن أعمال الطرق العامة وطرق الاصطيف والطرق المحلية التي ستقوم بها وزارة الأشغال العامة خلال عام ١٩٣١ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٢٢ أيلول سنة ١٩٣٠

وزير الأشغال العامة

حسين الأحذب

إبراهيم بك حيدر: أطلب تنزيل مئة ألف ليرة من المبلغ.

الرئيس: من يوافق على اقتراح إبراهيم بك حيدر يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط.

يوسف بك الزين: أسأل حضرة المدير عن الطرقات التي بدئ بشقها من ثلاث سنين.

مدير الأشغال العامة: السنة القادمة ان شاء الله.

حبيب باشا السعد: اسأل حضرة المدير عن طريق عاليه وشميا ذكرت أنكم بدأت بها هل ستكملونها؟

مدير الأشغال العامة: نعم سنكملها.

الرئيس: من يوافق على البند الثاني كما تلي فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثالث - إنشاء الطرق الجديدة، ١٤٠٠ ليرة من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

البند الرابع - صيانة مباني الحكومة ١٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: هل لها دائرة خاصة.

مدير الأشغال العامة: كلا. لها مهندس، فيها البرلمان وهو ملزم من ستين.

الأستاذ زكور: كنا سمعنا ان هناك تسعة ملايين ليرة لصيانة بعلبك.

وزير المعارف: ستأتي بمشروع على حدة.

إبراهيم بك حيدر: هذا من المفوضية.

الرئيس: كلا من مال لبنان الذي حفظته المفوضية حتى اليوم.

إبراهيم بك حيدر: كلنا لفرنسا مش بس القلعة.

الرئيس: من يقبل البند الرابع فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل.

البند الخامس - إنشاء مباني جديدة ١٨٥٠٠.

الأستاذ زكور: يجازي هذا البند في قسم الايضاحات انه سينشأ القسم السادس من سجن الرمل فهذا شيء حسن لا سيما ان من يزور السجون يرى ضرورة زيادة الأقسام حتى يكون السجناء في حالة مرضية لكن عندما يحكم على أحدهم بالسجن مع الأشغال الشاقة يجب ان يشغل ألا يمكن ان يستخدم المسجونون عندنا في أعمال تغييرهم وتفيد الحكومة كبنائات الحكومة قبلاً.

مدير الأشغال العامة: إذا وجدنا بينهم معلمين نشغلهم.

الأستاذ زكور: يمكن استجلاب معلمين مخصوصين في الماضي اضطرت الحكومة إلى إرسال عدد من هؤلاء إلى حوران فهربوا اما الآن فالسجن في قلب العاصمة والمسجونون يمكن ان يشغلوا.

وزير الداخلية: بنائات الحكومة تلزم وإذا شغلت المسجونين لا تستفيد شيئاً.

الأستاذ زكور: شغلوا الفعلة.

الأستاذ نصار: النائب يتكلم عن مبدأ يتعلق بموازنة الداخلية.

الأستاذ زكور: لماذا لا أتكلم الآن. أسأل الحكومة هل تريد ان تنفذ القانون بالمسجونين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة.

وزير الداخلية: نعم. جرت مناقشة من زمن في هذا الأمر ولا يسمح للحكومة ان تشتغل بنفسها إلا بمبلغ قدره ٢٥ ألف ليرة فإذا زاد وجب على الحكومة ان تلزم الأعمال ونحن سنرى إذا كان الملتزمون يريدون تشغيل السجناء فنشغلهم المشروع تحت الدرس ثم ان السجناء إذا اشتغلوا يكفوننا حراسة الجندرية لهم.

الأستاذ زكور: مررت مرة في فلسطين ورأيت السجناء يشتغلون في الطرقات وكل عشرة يحميهم واحد ولا يمكن لهم ان يهربوا ثم انا أتكلم عن مباني الحكومة حيث لا يقدر السجناء ان يهربوا.

الرئيس: من يقبل البند الخامس فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل .

البند السادس - تصليح مجاري الأنهر وتطهيرها ٥٢٠٠٠ ليرة.

الرئيس: في سنة ١٩٢٧ قرر المجلس تخصيص ٦٢ ألف ليرة لإصلاح مجرى نهر بيروت وفي كل سنة يدخلون قسماً جديداً ولكن هل يصرف هذا المبلغ كل سنة على النهر.

مدير الأشغال العامة: نعم وقد خففنا المستقعات .

الأستاذ زكور: أعتقد ان هناك التزاماً .

مدير الأشغال العامة: كلا الالتزام لشارع النهر .

الأستاذ زكور: الامتياز للتطهير أو للحائط .

مدير الأشغال العامة: كلا للتطهير .

الأستاذ زكور: هذا الملتزم اشترى معدات من أوروبا ومقابل ذلك سلمته الحكومة حق بيع البحص إذن لم يبق على الحكومة ان تضع هنا اعتماداً .

مدير الأشغال العامة: هذا غير ذلك . الآن نشتغل بالشارع .

الرئيس: إذن نحذف كلمة «وتطهيرها» .

مدير الأشغال العامة: طيب .

الرئيس: من يقبل البند السادس مع حذف كلمة «وتطهيرها» .
(أكثرية)

الرئيس: قبلت .

البند السابع - تحديد الأملاك العمومية البحرية ٢٥٠٠ ليرة .

الأستاذ نصار: ما هي هذه الأملاك؟

مدير الأشغال العامة: هنالك قرار من المفوض السامي يحددها .

الرئيس: يقصد الأستاذ كم متر؟

مدير الأشغال العامة: لا يحدد الأمتار بل محل فقش الموج .

الرئيس: وإذا فقش على ملكي؟

الأستاذ نصار: هذا القرار أوجد مشاكل عديدة. أين يكون ملك الحكومة في حالة المد وملكها في حالة الجزر.
الرئيس: كل ما يطلع القمر الحكومة تملك.

الأستاذ نصار: هذا أمر نريد ان نفهمه.

مدير المالية: في سنة ١٩٢٦ صدر قرار من المفوض السامي هو القرار ١٤٤ وقد بني على أساس معروف في شواطئ الدولة العثمانية إنما في لبنان الشواطئ مملوكة والبرهان جونه وكذلك أسكلة صيدا فهي مبنية على الشاطئ وقد أشكل على الحكومة تنفيذ هذا القرار وقد تألفت لجان خصص لها هذا الاعتماد وهي تعمل على التفريق بين الأملاك الخاصة وأملاك الدولة وأنا مضطر أن أقول ان الخلاف دائم بين أصحاب الأملاك وبين اللجنة على ان اللجنة دائبة في عملها ونحن نسعى لتغيير القرار من المفوضية.

الرئيس: ألا ترون تحضير مشروع بهذا الأمر وكذلك في مسألة قانون الأراضي؟

مدير المالية: فكرة حسنة. الحكومة مستعدة لدرس الأمر وعرضه على المجلس.

الرئيس: من يقبل البند السابع فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. ألخ...

نجتمع بعد الظهر لدرس موازنة الداخلية

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين

الدور التشريعي الثاني - العقد العادي الثاني
الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع
في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣٠
الساعة ٣ بعد الظهر

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة.
 - ٢ - سؤال لفضل بك الفضل في شأن حماية الدخان الوطني.
 - ٣ - التناقص في موازنة وزارة الداخلية.
 - ٤ - التناقص في موازنة وزارة الصحة والاسعاف العام.
- عقد مجلس النواب جلسته الخامسة والعشرين من العقد الثاني سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة بعد ظهر الثلاثاء في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الأستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.
- في مقعد الحكومة: حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة، والأستاذ موسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية، والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.
- النواب الحاضرون، إبراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، أنيس بك الخوري، الأستاذ بشاره الخوري، الأستاذ جبرائيل نصار، جورج أفندي يعقوب، الدكتور حليم قدوره، حبيب باشا السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ روكوس أبو ناصر، رشاد بك أديب، رشيد بك جنبلاط، سامي بك كنعان، الأستاذ شبل دموس، صبري بك حماده، عبد الله بك نوفل، فضل بك الفضل، قبلان بك فرنجيه، الدكتور مسعود يونس، محمد بك الفاخوري، الأستاذ ميشال زكور، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيران، الدكتور نقولا فياض، هنري بك فرعون، يوسف بك الزين.

١ - افتتاح الجلسة

فتحت الجلسة.

٣ - التناقش في موازنة وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام.

الرئيس : نشرع الآن في درس موازنة وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام بعد ان نسمع تقرير لجنة الموازنة.

فتلا إبراهيم بك حيدر مقرر اللجنة ما يأتي :

تقرير لجنة الموازنة الخاصة على موازنة الداخلية

عهدت إلي لجتكم درس موازنة وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام فتبين لي ما يأتي:

الفصل الأول - البند الوحيد: وهو مرتب الوزير. فقد صدق كما ورد.

الفصل الثاني - البند الأول: موظفو الإدارة المركزية.

ان اعتماد هذا البند ينقص عن الاعتماد المرصد له في سنة ١٩٣٠ مبلغ ٧٢٦٣ ليرة لبنانية وهذا النقص ناتج عن التشكيل الاداري الأخير. ولما كان لا يمكن تغيير هذا التشكيل الحالي عما هو عليه فلا يمكن إنقاص شيء منه.

البند الثاني - موظفو الملحققات.

يتضمن هذا البند نقصاً أيضاً يبلغ قدره ٨٨٥٢ ليرة لبنانية عن سنة ١٩٣٠. وقد وجدت في صفحة الايضاحات رقم ٢٨ مرتب رئيس قلم قدره ١٧٤٢ ليرة لبنانية ومرتب رئيس قلم آخر بنفس القيمة ويشغل موظف واحد هاتين الوظيفتين. وهو قائم بأعمالهما كما يجب. فأرى انه يمكن حذف مبلغ ١٧٤٢ ليرة لبنانية الخاص بإحدهما.

البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية.

يتضمن هذا البند زيادة عن مثله في العام الماضي قدرها ١٢٠٠ ليرة لبنانية. فاللجنة جرياً على قاعدتها التي اتخذتها وهي حسم ١٥ في المئة من أصل هذه اللوازم والنفقات حسمت هذه القيمة من هذا الاعتماد فبلغ المحسوم ٢٢٥٠ ليرة لبنانية فيصبح مبلغ الاعتماد في البند الثالث ١٢٧٥٠ ليرة لبنانية.

البند الرابع: أعياد واستقبالات رسمية.

صدق كما ورد

الفصل الثالث - مصلحة السجون.

البند الأول - إعاشة السجناء.

يتضمن هذا البند نقصاً عن العام الماضي يبلغ قدره ٣٧٩٦ ليرة لبنانية نتج عن سقوط أسعار المواد الغذائية لإعاشة المسجونين فصدق كما ورد.

البند الثاني - وقد تضمن هذا البند زيادة ١٦ ليرة لبنانية عن العام الماضي فصدق كما ورد.

البند الثالث - نقل السجناء.

صدق كما ورد

البند الرابع - لوازم السجون.

كان اعتماد هذا البند ١٥٠٠ ليرة لبنانية في سنة ١٩٣٠ فزيد ٣١٠٠ ل.ل. لسنة ١٩٣١ ومنذ أربعة أيام ورد اعتماد إضافي قدره ١٧٠٠ ل.ل. على هذا البند فأصبح مجموعه ٦٣٠٠ ل.ل. فصدق كما ورد.

وقد لفت نظري البند المحذوف في هذا الفصل وقدره ٣٢٣٩٥ ليرة لبنانية. ولما كان هذا المبلغ مذكوراً في حقل النقصان. يتراءى للنظر إليه انه قد نقص من الميزانية والحقيقة ان هذا المبلغ مذكور في موازنة الجندرية لإنفاضة إدارة السجون بها. إذن لا يوجد اقتصاد بسبب وضع إدارة السجون بعهدة رجال الدرك. وإذا دققنا في موازنة سنة ١٩٢٩ نرى ان موظفي السجون كانوا يتقاضون ٢٤٢٣٢ ل.ل. فقط.

ولما كان اعتمادات هذا البند تحتاج إلى شيء من الايضاح نرى اللجنة ان تشير إليها في ما يأتي:

خصصت إدارة الدرك العامة لخدمة مصلحة السجون ٦٣ نفرًا من رجالها مع رؤسائهم يكلفونها سنوياً مبلغاً قدره ٣٢٣٩٥ ل.ل. وهي تقول انها استغنت عن خدمة هذا العدد من رجال الدرك في الصفوف العاملة واقتطعتهم لخدمة مصلحة السجون ثم أضافت على هذه القيمة مبلغ ٢٦٢٤ ل.ل. بصفة تعويض للقواد الذين يراقبون السجون فيكون مجموع القيمة التي تنفقها مصلحة الدرك على إدارة السجون ٣٥٠١٩ ل.ل.

فإذا رجعنا إلى الاعتمادات التي كانت مخصصة في موازنة سنة ١٩٢٩ لهذه المصلحة ونظرنا إلى الاعتمادات الحالية نجد ان الزيادة في هذه المخصصات بلغت ١٠٧٨٧ ل.ل. عما كانت عليه منذ سنتين. فلذلك أرى ان تعاد إدارة السجون إلى أيدي الموظفين الإداريين لأن العسكريين جزء من السلطة التنفيذية وهي السلطة التي تمثل صرامة القانون فان السجون ليست دوراً للقسوة والارهاب بل هي في عرف المتمدين أماكن معدة لإصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق. والغرض الرئيسي من العقوبة هي معالجة المذنبين معالجة أخلاقية تعيدهم إلى الهيئة الاجتماعية أعضاء نافعة فيها.

أما الدرك فسيبقى مراقباً على السجون لا محافظاً عليها كما كان سابقاً مع إنفاضة إدارتها بالموظفين الإداريين.

ولا خلاف بان الموظف الإداري هو أكثر رفقاً بالسجناء وأبر بهم من الجندي الذي يمثل بطبيعته القسوة والصرامة.

الفصل الرابع - قوات الفيلق

تنقص اعتمادات هذا البند عن اعتمادات العام الماضي مبلغاً قدره ٢٥٤٠٨ ليرات وسبب هذا النقص هو تسريح ٩٤ نفرًا من الدرك ما خلا العدد الذي أنيطت به إدارة السجون وقدره ٦٣ نفرًا وقد تقدم ذكره.

فعملاً بكل ما تقدم ذكره أطلب حذف مبلغ ٣٤٦٣٤ ل.ل. المخصص للقوة التي تتولى إدارة السجون وإعادة مبلغ ٢٤٢٣٢ ل.ل. منها إلى الفصل الثالث الخاص بمصلحة السجون.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية.

ان اللجنة جرياً على قرارها بتخفيض ١٥ في المئة من جميع النفقات الادارية ما عدا الأجور فقد أنقص من هذا البند مبلغ ٥٣٢٥ ل.ل. فأصبح ٣٩٥٧٥ ل.ل.

البند الثالث - مشترى مخفر للنبي عثمان.

صدق عليه كما ورد

البند الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع

صدقت جميع هذه البنود كما وردت.

ولا بد من الاشارة إلى ان موازنة الدرك قد نقصت عن العام الماضي مبلغ ٤٨١٩٨ ل.ل. في حين ان هذا النقص لم يؤثر في تقدمها وانتظامها وهو أمر تستحق عليه هذه الادارة الشكر.

الفصل الخامس: البند الأول - موظفو الشرطة.

في هذا البند زيادة قدرها ١٠٧٥٤ ل.ل. نتجت عن زيادة عشرين شرطي وتعويض لموظف بالعدلية وأفراد فرقة السير. فصدق كما ورد.

البند الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع.

تتضمن هذه البنود مبلغ ٩٦٥٦ ل.ل. اقتضاها إصلاح بعض سيارات البوليس وموتوسيكلاته المستعملة فصدقت كما وردت.

البند الثالث - ان اللجنة جرياً على قاعدتها أنقصت من هذا البند مبلغ ١١٨٥ ليرة من لوازمه الادارية ونفقاتها فأصبح ١٢٢٩٥ ل.ل.

البندان العاشر والحادي عشر: صدقا كما وردا.

الفصل السادس - البند الأول: موظفو الادارة المركزية.

في هذا البند احداث وظيفة طبيب مراقب براتب ١٨٠٠ ومهندس براتب ١٠٣٩ ل.ل. لم يشغلها موظف

إلى الآن والقصد من إحداث وظيفة الطبيب ان يراقب التنظيمات الصحية في الجمهورية ووظيفة المهندس وضع خرائط المراكز والمحلات التي تتطلب إصلاحاً صحياً في مدن الاصطياف وغيرها.

فأرى ان يحذف الآن مرتب الطبيب الاختصاصي إلى ان تتوفق الحكومة إلى إيجاد ذلك الاختصاصي الذي يريدون ان يعهدوا إليه بهذه المهمة. فتتقدم الحكومة وقتئذٍ إلى المجلس بمشروع قانون تطلب فيه هذا الاعتماد وتبين فيه صلاحية هذا الطبيب.

وقد صدق البند كما ورد.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية.

ان اللجنة جرياً على قاعدتها أنزلت من هذا البند ٢٠٨ ليرات لبنانية ونصف ليرة فتكون القيمة الباقية ١١٨١ ونصف ليرة.

الفصل السابع: البند الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر.

صدقت جميع هذه البنود كما وردت مع الملاحظة الآتية:

لا يسعني إلا تقدير النشاط والهمة والثناء على إدارة الصحة لإيوائها المرضى والعناية بصورة عامة خصوصاً في مستشفيات طرابلس وبيروت.

ان مستشفى طرابلس ينفق في السنة ١٢١٣ ل.ل. ويعطى إيراداً لا يتجاوز ١٦٠٠ ل.ل. فيكون المنفق عليهم حقيقة مبلغ ٩٦١٣ ل.ل. اما عدد أيام المرضى فليبلغ ١٧٧٧٦ يوماً فتكون النفقة على كل مريض في مستشفى الحكومة في طرابلس ٦٣ غرشنا و٨٩ سنتيماً. فينتج من هذا ان إدارته حسنة للغاية لأننا ندفع للمستشفيات الخصوصية عن كل مريض من ٥٩ إلى ٦٢ غرشنا يومياً.

أما مستشفى الرمل في بيروت فينفق عليه مبلغ ١٧٤٧٢ ل.ل. ويعطى إيراداً قدره ٦٨٠٠ ل.ل. فيكون المصروف عليه حقيقة ١٠٦٧٢ ل.ل. ويبلغ عدد أيام المرضى فيه ٣٨٩٢٤ يوماً فتكون النفقة على كل مريضه ومرضى مستشفى طرابلس هو ان عدد المرضى الذين يدفعون أجرة في مستشفى الرمل يفوق كثيراً عدد المرضى الذين يدفعون أجوراً في مستشفى طرابلس.

وإذا أردنا ان نعمل مقارنة بين عدد أيام المرضى في مستشفيات الحكومة وعدد أيام المرضى في غيرها رأينا ان عدد المرضى في أوتيل ديو - مثلاً، يبلغ ٣١٠٤٣ يوماً. وعددها في المستشفى الفرنسي ٣٦٥٢ يوماً وفي مصح بحنس ١٠٩٥٠ يوماً وفي دار الولادة الفرنسية ٣٦٧٣ يوماً ومستشفى مار الياس ٣٦٦٦ يوماً وفي العصفورية ٧٦٥٣ يوماً فهذه الأرقام وحدها تدل على قدر الانتظام والتدقيق هذه الإدارة.

وقد أرسلت الحكومة تطلب اعتماداً إضافياً قدره ٣٩٤٣ ل.ل. تضاف إلى البند العاشر من الباب الخامس من الفصل السابع أي لمعالجة المعتوهين نظراً لزيادة عددهم وعدم تركهم عالة على الناس في الشوارع.

البند الخامس - لوازم ونفقات إدارية.

ان اللجنة جرياً على قاعدتها أنقصت هذه الاعتمادات ١٥ بالمئة وبلغت القيمة المخفضة ١٠٦٥ ل.ل. ويكون الباقي ٨٢٨٥ ل.ل.

مقرر لجنة الموازنة

إبراهيم حيدر

الرئيس : نبدأ بدرس البنود بنداً بنداً.

الباب الخامس - وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام.

الفصل الأول - الوزير.

البند الوحيد - الوزير ٤٢٢١.

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس.

الفصل الثاني - الدوائر الادارية

البند الأول - موظفو الادارة المركزية، ٣١٠٠٦

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس.

البند الثاني - موظفو الملحققات، ٨٠٥٦٩.

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس.

البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية ١٦,٢٠٠.

الأمير خالد شهاب : أصبحنا نكرر هذه العبارة بوجوب إسقاط ١٥ بالمئة من مجموع اللوازم والنفقات الادارية وهي تبلغ من إنارة وتدفئة ونقل وانتقال وبرقيات ومخابرات تلفونية ومطبوعات ولوازم مكتبية ومفروشات ومشتري كتب ونفقات شتى الخ ٢٤٧,٨١٥ ليرة، أترك للمجلس رأيه في زيادتها وإنقاصها.

وزير الداخلية والصحة : لا أعرض لنظرية اللجنة من الجهة العمومية والذي يهمني أولاً ان أجيبها عليه هو الأمر المختص بوزارتي لذلك أورد بعض أرقام. كان ملحوظاً في سنة ١٩٢٩ للنفقات الادارية ١٦٧٠٠ ليرة أنفقت بكاملها واحتاجت الوزارة إلى ٣٩ ليرة سددت من النفقات العادية وفي سنة ١٩٣٠ الملحوظ ١٥٠٠٠ ليرة فحتى الآن وقد مضى أكثر من عشرة أشهر مصروف منها ١٤٠٠٠ ليرة فضلاً عن الباقي ذمة للوازم وقدره ٢٤٠٠ لير وذمة للبرق والبريد وقدره ٩٢٣ ليرة ويلزمنا نفقة لتسديد مصروف الشهرين الباقيين...

الرئيس : اعتماد إضافي...

وزير الداخلية والصحة : طبعاً... إذا نظرنا إلى كون الاعتماد المرصد هذه السنة لم يكف بالرغم من ان الأحوال كانت عادية ما خلا ٥٠٠ أو ٦٠٠ ليرة صرفت نفقات تلغرافات لاتلاف الجراد فيكون مجموع المصروف ١٦٢٠٠ ليرة ولم يحدث شيء غير عادي فكيف في الأحوال غير العادية.

الأمير خالد شهاب : سنة ١٩٣٠ أنفقت ١٨٠٠ ليرة للمفروشات أم بقيت.

وزير الداخلية : طالما انا باق في هذه الوزارة لا ينفق قرش على المفروشات في دوائر الداخلية في بيروت لأنه بينما نرى المفروشات في حالة العدم في الملحقات نراها بالغة حد الاتقان في بيروت لذلك أتعهد ان لا ينفق قرش واحد على الدوائر المحلية هنا.

الأستاذ نصار : اللجنة تنبهت إلى مسألة المفروشات ورأت ان تلفت نظر الحكومة إليها.

الرئيس : من يقبل البند الثالث واعتماده ١٦٢٠٠ ليرة فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس.

البند الرابع - أعياد واستقبالات رسمية ١٠٠٠.

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس.

الفصل الثالث - مصلحة السجون .

البند الأول - إعاشة السجناء ٣٨٩٦٠ .

الأمير خالد شهاب : للجنة الموازنة رأي وهو ان إناطة إدارة السجون بموظفين إداريين أطبق لحالة الرفق بأولئك الذين قذف بهم نكد الطالع إلى فقدان الحرية وذلك جرياً على ما اعتادته الحكومات الراقية لأن الجندي مع احترامنا لمزاياه العالية وتضحيته الغالية يمثل في شكله وهندامه الرهبة والصراحة يلقيها في النفوس بمجرد النظر إليه فالموظف الملكي أكثر رأفة وشكله مثل باقي الناس لا يشير الرعب في نفس السجين . ومن جهة أخرى يوجد وفر في النفقات إذا أعيدت الإدارة إلى مأمورين ملكيين لأنها عهدت إلى العسكريين لأمر طارئة فيجب ان تتبدل الحالة بزوال الأسباب على ان تبقى الحراسة في يد الأمن العام .

عبد الله بك نوفل : أوافق الأمير خالد لأن الكثيرين في منطقة طرابلس يشكون من الحالة الحاضرة ويطلبون مأمورين إداريين للسجون على ان تبقى الحراسة موكولة إلى الجنود .

الأستاذ نصار : لقد بحثنا في مسألة السجون مرات عديدة والغرض من ذلك الاصلاح في هذه الادارة المحتاجة إلى الإصلاح بصورة مستعجلة ووجوه الاصلاح تنحصر في ثلاثة أمور الأول نزع السجون من إدارة العسكرية وإرجاعها إلى حوزة المأمورين الملكيين ولا أتعرض لتبيان الفائدة من ذلك فقد فصلها حضرة المقرر في خطابه وأظهر بالأرقام وجود وفر يربى على العشرة آلاف ليرة سنوياً أما الثاني فيتعلق بكيفية تنفيذ الأحكام فالحاكم تصدر أحكامها ووزارة الداخلية تنفذ ولم نر حكماً بالأشغال الشاقة نفذ حسب الأصول ومقصد الشارع من هذه العقوبة الارهابية وعدم تنفيذها بالشكل والقصد الذي وضع له جرأ الناس على ارتكاب الجرائم والذهاب إلى السجن مطمئني البال ان التعذيب لن يبالهم هناك فالاعدام وحده ليس واسطة الارهاب الوحيدة . فالمشوق نمر به كما نمر برواية خيالية تمثل على ألواح السينما ثم تذهب من المخيلة بعد أيام وليس المقصود إجهاد المسجون بتعذيبه ولكن تشغيله بما يعود عليه بالفائدة المادية وبما يصرفه عن بقاءه طيلة يومه مع رفاقه ولا شغل لهم إلا تدبير الجرائم ووضع الخطط لها وما يتلو ذلك من القبائح والمنتكرات . فتشغيل المسجون يعود بالربح عليه وعلى الحكومة التي لديها أشغال عديدة يمكن ان تستعمل فيها الأيدي العاملة المحبوسة عندها والتي تضطر حكماً لتأمين معاشها . لديها الطرقات ومباني الحكومة يمكن تشغيل المحكومين فيها ويكون ذلك رادعاً للأشقياء عن ارتكاب الجرائم ان أعظم الناس شقاوة لا يؤلمه السجن مثلما يؤلمه التشغيل الشاق لأنه إنما يرتكب الشقاوة فراراً من العمل النافع وسعياً وراء الرزق من أبوابه غير المشروعة فإذا علم انه سيكون عقابه التشغيل بتكسير الحجارة على الطرقات لا الأكل والسلوى في غرفة يأمن فيها على حياته ومعاشه ينكف عن الإجرام اتقاء للعقوبة الصارمة في السجون اللبنانية . . لا أعلم العدد تماماً . .

وزير الداخلية : ١٣٥ .

الأستاذ نصار : ١٣٥ سجيناً الذين تقدم لهم الحكومة المأكل والمشرب والعلاج كل ذلك على عاتق الأمة التي أضروا بها وكانوا حرباً عليها وهذا الواجب على الحكومة لا يخرج عن كونه نفقة قانونية إجبارية يعود الذي يتمتع بها على الخمول والكسل .

اما الثالث فهو قضية سجن الاحداث وقد كررت الأسئلة في شأنها فكان جواب الحكومة ، ١ - أنها تنظم مسألة سجن الأحداث ، و ٢ - انها ستهتم قريباً بإنجاز هذا الدرس وقد رأيت نظاماً وضعته قائلة انه يفي بالحاجة من هذه الجهة . . .

ان الحدث لا يحكم عليه كمجرم بل يحكم عليه إصلاحاً لنفسه إلى ان يصبح مسؤولاً تماماً امام القانون . . قد تجبني الحكومة انها خصت بالأحداث غرفة منفردة فهذا ليس معناه الإصلاح لأن إصلاح النفس لا يعني ان ينفرد الحدث عن الناس بل يجب ان يوضع في إصلاحية يتعلم فيها الابتعاد عن الجرائم وتبين له مضارها وعواقبها لذلك أسأل الحكومة أولاً هل تريد ان تنفذ أحكام القانون بتشغيل المسجونين؟ ثانياً هل تريد ان توجد محلات للأحداث إصلاحاً لأنفسهم؟

وزير الداخلية : الجواب على السؤال الأول ان أعظم أمانى الحكومة ان تشغل المسجونين غير ان الاقدام على ذلك صعب التنفيذ فقد وجدنا بعد الدرس ان البلاد اللبنانية لا سهول فيها يمكن تشغيل المسجونين بحراثتها أو بتكسير البحص أو غير ذلك لكي يتمكن نفر واحد من القيام بحراسة من المجرمين فالبلاد جبلية لا يمكن تشغيل السجين الواحد إلا بحراسة جندي إلا إذا كان المجلس يوافق ان توضع القيود بأرجل المسجونين . .

الرئيس :

وزير الداخلية : الحكومة لا ترى مانعاً من تشغيل المسجونين . إذا أظهر المجلس رغبته بتشغيلهم فهي مستعدة لوضع مشروع .

أما الشاق الثاني المختص بالأحداث فالحكومة لم تهمل أمر السؤاليين اللذين قدمهما الأستاذ نصار بيد أنها لو أرادت ان تقيم لهذا الغرض بناء خاصاً ومدرسة خصوصية لكلفها ذلك أموالاً طائلة فكل قسم من سجن الرمل كلفها من ١٦ إلى ٢٠ ألف ليرة سورية . أما عدد الأحداث المسجونين فهو ٤٠ وقد فكرت الحكومة في فصلهم عن سواهم فوضعتهم في حبس خاص وعينت لهم عدداً من المسجونين الذين يحسنون القراءة والكتابة لتعليمهم في الزيارة الأخيرة للسجون التي قمت بها مع بعض الزملاء النواب وبعض الصحافيين رأينا ان عدداً من هؤلاء الأحداث الذين لم يكونوا يحسنون القراءة والكتابة أصبح عندهم بعض الإلمام بها فضلاً عن العلوم النفسية التي تلقى عليهم .

أما التشغيل الشاق للمسجونين فلم تلجأ إليه الحكومة ولكنها تلهيهم عن المؤامرات بصنائع أخرى. ففي الرمل وبيت الدين معملان للخياطة واثنان للكندرجية وواحد للنجارة زرنهم وعدنا ممنونين من سير العمل ويوجد بين المسجونين من يشتغلون بالحلاقة وقد استلقت نظري سجين عين حلاقاً للمسجونين تنتهي مدة محبوسيته بعد شهرين ولديه من عمله ٥٠٠ ليرة ملك له يبقي ومثلها للحكومة من أشغاله ولدى أحدهم مكنة خياطة جديدة سألته من أين جئت بها قال اشتريتها بالتقسيط ١٢٧ ليرة فهو يشتغل ويدفع ثمنها تباعاً من وارداته فلا تمضي سنة إلا وهي ملكه.

أما إذا كان المقصود التشغيل الشاق فالحكومة تسعى إلى تطبيقه وتأتي بمشروع إلى المجلس. ورد في تقرير اللجنة ان الادارة إذا أعيدت إلى مأمورين ملكيين تكلف أقل مما تكلفه الآن وهي في عهدة الدرك. وقد يمكن ذلك إذا اتخذنا أساساً السجون التي كانت موجودة سنة ١٩٢٩ أما الآن فقد زيد عليها عشرة سجون في مقرات حكام الصلح فهذه لا يوجد لها موظفون مخصوصون بل تدار من قبل الجندرمة من حراس القرغولات والفرق بين مأموري الجندرمة ومأموري الادارة من أولئك يحرسون ببنادقهم وهؤلاء سلاح لديهم. أما عدد الحراس فهو ٦٣ نفر مع ضباطهم وكان العدد نفسه عندما كانت الادارة بيد الملكيين وإذا أعيدت إلى هؤلاء كان لا بد من إبقاء ٥٠ نفرًا للحراسة فينتج من جراء ذلك نفقة لا تقل عن ٢٤ ألف ليرة.

وإذا نظرنا إلى حسن سير الأمور وتساءلنا هل الادارة منظمة مثلما كانت في عهد المأمورين الملكيين لرأينا ان الفرق لا يقل عن ٢٥ بالمئة من جهة التحسين في النظافة والترتيب. بقي ان اللجنة المحترمة ذكرت كأساس لطلبها ان الجندي بطبيعته قاس شرس...

الأمير خالد شهاب : ما في كلمة شرس...

وزير الداخلية : القسوة...

الرئيس : الشراسة فساد في الأخلاق اما القسوة فينصها الجندي...

إبراهيم بك حيدر : سنة ١٩٢٩ كان الاعتماد ٢٤ ألف ليرة فنحن نقول ان الاقتصاد لا يقل عن ٩٢٠٠ ليرة. وزير الداخلية : كم تريد ان تدفع للمدير وماذا يكلف إنشاء عشرة سجون جديدة.

إبراهيم بك حيدر : أخذنا الرقم عن سنة ١٩٢٩ وإذا زاد عشرة سجون عند حكام الصلح فلا بأس ان تبقى إدارتهم بيد الجندرمة.

وزير الداخلية : إذا أعطيتهمونا ١٠ ليرات وفر نقبل. كانت إدارة السجون تكلف ٢٤ ألف ليرة وكانت الحكومة تتكلف مثلها للحراسة.

إبراهيم بك حيدر : ولكن بهذا التدبير نستغني عن ٦٣ نفرأ مع ضباطهم الخدمة الفعلية .

هنري بك فرعون : انتخب المجلس لجنة لزيارة السجون وقد قامت اللجنة بواجبها وقريباً تتقدم إلى المجلس بمشروع قانون لتشغيل المجرمين وبنتيجة درسها من كل الوجوه .

الرئيس : مسألة الملاحظة المالية ليست موضوع البحث والفرق زهيد بين الاعتمادين إنما الملاحظة الأخلاقية هي المقصودة بالمناقشة يقول بعض الزملاء ان المأمورين الإداريين أولى بالادارة فإذا أظهر المجلس رغبته من هذا الوجه وجب الرجوع إلى ما كانت عليه السجون قبلاً .

الأستاذ نصار : هل في نية الحكومة ان تعطي الادارة للملكيين .

وزير الداخلية : الحكومة ممتنة جداً من الحالة الحاضرة اما إذا شاء المجلس ان يبدي رغبته بالعكس فالحكومة مستعدة للعمل بها .

الرئيس : نحن في دورة الميزانية ضعوا مشروع قانون . . .

الأستاذ نصار : هل تعتبر الحكومة ان الادارة الحالية تكفي . . . خصوصاً للأحداث؟ ألا يمكن زيادة بناء لهؤلاء .

وزير الداخلية : سندرس هذا الأمر .

إبراهيم بك حيدر : السجون كانت تديرها الملكية فكيف نقلت الادارة إلى العسكريين بقانون لم يمر على المجلس .

الرئيس : بمرسوم اشتراعي .

الأستاذ دموس : ٦٣ رجلاً في خدمة السجون كان أصلهم ٩٠ .

وزير الداخلية : غيرهم!

الأستاذ دموس : كان الاعتماد ٣٥ ألف ليرة وكان الحراس ٩٤ والآن الاعتماد ٣٥ ألف والحراس ٦٣ .

وزير الداخلية : عدد الفيلق ١٣٩٤ أخرج منهم ٩٤ بقي ١٣٠٠ منهم ٦٣ لإدارة السجون ولو أرجعت السجون إلى يد الملكية سبقى العدد ١٣٠٠ .

إبراهيم بك حيدر : تقولون انكم استغنيتم عن ٦٣ نفرأ والذين كانوا سيفيل ارتفعت معاشاتهم .

الأستاذ زكور : لا أريد التكلم في هذه القضية عن جديد وما لاقت من معارضات وانتقادات في الماضي وقد طلبنا لجنة لدرس السجون إدارة والاطلاع على حالة المسجونين وقد زرت مع اللجنة سجون بيروت وبعيدا وبيت الدين ورأيت الاصلاحات الكثيرة التي أدخلت عليها وقد كنت زرت السجون كسجين قبل الحرب فرأيت الفرق العظيم بين الأمس واليوم ومن شهرين إلى اليوم أيضاً . والادارة أخذت بعين الاعتبار أكثر ملاحظات اللجنة . . . في السجون معامل عديدة

وعلى الأخص مدرسة الأحداث وقد قامت الادارة بفحصهم أمامنا نعم انها لم تفصلهم حتى الآن في مكان خاص كما طلب الأستاذ نصار ولكن التقدم محسوس ومشكور في تدريبهم وتهذيبهم .

الأستاذ سامي كنعان : ذكر زميلي الأستاذ زكور ان المجلس انتخب لجنة للسجون وعهد إليها بتفتيشها . انا من جملة أعضاء هذه اللجنة وأصرح ان اللجنة لم تجتمع ولم تنتخب رئيساً ولم يعهد إلى أحد منها بالتفتيش وإذا كان للأستاذ ما يقوله فليده .

الأستاذ زكور : انتخب المجلس لجنة لزيارة السجون وقد أبلغنا الكيفية إلى الحكومة وقد كان الزميل غائباً عندما اجتمعت وقررت الذهاب إلى بيت الدين والسجون البعيدة وكان من الواجب عليه شكرها بدلاً من انتقادها لأنها تحشمت المصاعب والبرد في سبيل القيام بمهمتها .

الأستاذ كنعان : وجهت سؤالي لا لأنتقد قيامها بالواجب بل لانتقاد الأساس انها لم تجتمع قانوناً تنتخب رئيساً ولا هيئة تفتيش أما واللجنة لم تبلغ أعضاءها موعد اجتماعها فكل ما عملته لا يعد قانونياً .
الرئيس : لم تقدم اللجنة تقريراً .

الأستاذ زكور : الذين زاروا السجون ٤ من ٦ وهم أكثرية .

هنري بك فرعون : اجتمعت اللجنة ودعونا كل الأعضاء فلم يحضر الأستاذ كنعان وقد انتخبت اللجنة رشيد بك جنبلاط رئيساً وأنا مقررراً .

الأمير خالد شهاب : القضية هامة ليس لعلاقتها باللجنة ولكن قد تشكل لجان أخرى تمثل فيها الأحزاب فأرى انه هنالك - لا أقول تقصيراً - ولكن من الضروري ان تدعو جميع الأعضاء وعندما يتخلف العضو بعد الدعوة تسير اللجنة في عملها يمكن ان ينشأ حزب من خمسة أشخاص يتخذ منه واحد في لجنة فلا يمكن ان يهمل أمر هذا العضو فيجب ان تسير على قاعدة اطلاق الكل على كل أمر أرى انه كان من الواجب تنسيه لتسقط حجته .

الرئيس : الفصل الثالث - مصلحة السجون .

البند الأول - إعاشة السجناء ٣٨٩٦٠ .

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس . أ . الخ . .

٤ - المناقشة في ميزانية وزارة الصحة .

الرئيس : انتهينا من درس ميزانية وزارة الداخلية والآن نشرع في درس موازنة الصحة والاسعاف العام الواردة في مشروع الموازنة تحت عنوان :

الفصل السادس - الادارة المركزية للصحة والاسعاف العام

الدكتور نقولا فياض : أنا حديث العهد بهذا المجلس ولكني أحب ان أقول كلمة كطبيب لكوني في شوق إلى الاشتراك بالخدمة مع زملائي الكرام ولو بالكلام.

في جلسة سابقة تمنى زميلي الكريم الأستاذ السودا ان يرصد في الموازنة مليون ليرة للمعارف وذلك بالنظر إلى تأثير العلم في المجتمع الإنساني واليوم أراني كطبيب أتمنى ان تزداد اعتمادات الصحة إلى المليون وربما كنت أكثر طمعاً من زميلي لأن الصحة هي أساس الفرد والمجموع وكل إهمال من هذه الجهة يؤدي إلى عواقب وخيمة. لقد قيل: الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى. ربما كان من يتمتع بالصحة الحسنة وبأسباب الوقاية المتوفرة لا يحسب حساباً لمن هم في خارج المحيط الذين يعيش فيه. ماذا تهمنا الأوساخ إذا كانت بعيدة عنا؟ على ان الناس متضامنون والفرد في حاجة إلى غيره وهذه الصلة الكائنة بين أفراد الأمة تمهد العدوى من السقيم إلى الصحيح فإذا كنا نكتفي بالحيلة لأنفسنا جاء يوم يسقط فيه التاج عن رؤوسنا فنندم ساعة لا ينفع الندم.

كنت أمر في شوارع بيروت ليلاً فأرى صفائح الأقدار ممتدة في شوارعها والقطط تعيث فيها والكلاب تعود إلى البيوت حاملة جراثيم الأوبئة منها ومن تأثير ذلك ما رأيناه من تفشي الحميات كالتيفوئيد والأمراض الصدرية كالسل فضلاً عن دودة الكبد التي تحملها الكلاب والتي يصاب بها خصوصاً أصحاب البيوت الذين يقنون الكلاب لولعهم بها وإغراقهم بمداعبتها فيصفقون طرباً كلما وسخ كلب في البيت أو يحلونهم محل الصغار في توفير أسباب الراحة له وهو يحمل في إرادته الداء لأصحابه. من أجل ذلك وضعت الضريبة الفادحة على الكلاب في فرنسا فلا يستطيع تأديتها إلا الأغنياء وليس الكلاب وحدها تنقل الجراثيم من الأقدار بل البعوض والذباب والذي يلوح لي ان عدد الذين ينقلون الزبالة قليل بالنسبة لاتساع نطاق المدينة حتى نرى الناس لكي لا ينزعجوا بالقيام باكراً يضعون صفائح الأقدار أمام بيوتهم بانتظار الزبالين فتبقى هنالك للظهور أحياناً. أجل انه يوجد أنظمة وقوانين صحية ولكنها تظل حبراً على ورق ان لم تنفذ. ومن دواعي الأسف ان تكون بيروت متمتعة بالقسط الأوفر من الماء والهواء والسماء ولا يتمكن فاطنها من النوم بلا ناموسية. ان الإنسان من طبعه غير لطيف فهو يبصق في أي مكان ولو كتبوا في دور السينما وعربات القطر «البصاق ممنوع» وهو يلعب بأطراف رجله وأنفه وعندما يرى كل شيء حوله غير نظيف يضعف فيه عامل الكراهة للأوساخ.

نحن اليوم في عصر البناء وهو على ازدياد وما يبعث الأسف في النفوس ان لا تكون الأبنية كلها مستوفية الشروط الصحية كإطلاق الهواء وإيجاد بيت ماء وحمام صحيين لذلك وجب ان يوضع

قانون لتلافي هذه الأخطاء الضارة وان يوكل درس هذه القضية إلى لجنة صحية كما حصل في فلسطين ومصر والسودان.

لقد كانت الحكومة فيما مضى ألغت المستشفيات بالرغم من كون المرضى كثيرين عندنا ولا يكفي ان يكون لنا ٩٠ سريراً في مستشفى أوتيل ديو ولا يكلف المريض هناك أكثر من ٦٠ قرشاً كل يوم على ان ذلك لا يقوم بحاجة البلد فأصحاب الأمراض المزمنة لا تقبلهم المستشفيات الأخرى لأن التلامذة لا يستفيدون من أمراضهم فأقترح ان تزداد هذه المخصصات إلى حدها الأقصى... لقد بدأنا بعمل كورنيش جميل وهو من مميزات العمران ولكن الاسكندرية لم تعمل الكورنيش إلا بعد استيفاء المشاريع الصحية. فيجب والحالة هذه ان يزداد عدد الموظفين المتوجين بحفظ الصحة العامة وان يوضع للزباله صناديق حديدية ذات أغطية تمنع الذباب والبعوض من التسرب إليها وتحول دون عبث الكلاب بمحتوياتها القذرة.

قل ان ارستيد نزل يوماً في مدينة مجهولة الاسم لديه فرأى على الرمل فيها أشكالا هندسية جميلة فحمد الله انه نزل في مدينة أهلها متمدون فنحن نريد ان الغريب عندما ينزل في بيروت ويرى نظافة شوارعها وحسن مناخها يشهد ان هناك رجالاً يحرصون على حرمة النظافة.

الأمير خالد شهاب : النظافة ضرورية وإيجاد الصناديق التي أشار إليها الزميل من الأمور السهلة التي لا يمكن تأجيلها ولا يصعب على البلدية ان تحمل أصحاب البيوت نفقات الصناديق.

وزير الداخلية : نشكر حضرة الزميلين فياض وشهاب لتنبيههم الحكومة إلى ما يرياه من الاصلاح وأطمئنها والمجلس ان الأوامر أعطيت إلى كل قرى الاصطياف للاهتمام بالنظافة والأمر الصحي وغداً نعطي بلدية بيروت التنبيهات اللازمة في هذا الشأن.

ثم لا يمكن إلا ان أشاطر حضرة الدكتور فياض رأيه من جهة كون التخصيصات الصحية غير كافية وخصوصاً بما يختص بالوقاية لأن المبلغ المعد للوقاية لا يتجاوز ٢٣ ألف ليرة بينما نراه في ميزانيات العالم ٣/٤ ميزانية الصحة ولكن لسوء الحظ كنا أمام اعتمادات قليلة موجودة في الميزانية فلم نتمكن ان نتخطاها وأظن ان الحكومات المقبلة ستنتظر بهذا الأمر.

الأستاذ نصار : يؤسفني ان أقول كلمة قاسية ولكنها صادرة عن نية سليمة الصحة في الجمهورية اللبنانية بحالة تعسة وخصوصاً في مواطن الاصطياف قلت في قرى الاصطياف لأنها الموضع الحساس في الجمهورية يحكم عليه الغريب لأنه يرتاده أكثر من كل الأمكنة الأخرى كل هذه القرى كانت ملأى بالميكروبات وقد ضج المصطافون وأرسلوا الشكاوي المؤلة وكثيراً ما راجعت الحكومة بنفسها في هذا الصدد وقد أخذت وعوداً باتخاذ الاحتياطات لمنع انتشار البرغش فما هي استعدادات الحكومة من هذه الجهة؟

وزير الداخلية : لا أشك ان الزميل يغار على المصايف لأنها الأماكن التي يرتادها الغريب عادة ويجب ان يكون أميناً على صحته فيها وأوافق على قوله انه راجع الوزارة مراراً للنظر في إزالة البرغش ولكن ذلك بالرغم من كل الاحتياطات لم يكن بالإمكان الوصول إليه لأنه لا يكفي ان نقول للبرغشة لا تكوني فلا تكون بل يجب ان نصرف نفقات باهظة لتلا في الضرر . يقال لماذا لا تعملون مجاري في كل بلد ولكن ذلك يكلف في كل منها ١٥ و ٢٠ ألف ليرة . في السنة الماضية كانت المياه قليلة جداً والمحلات التي لم تر البرغش في زمانها امتلأت منه في هذا الصيف مثل زحلة وبحمدون وصوفر . أما الاحتياطات الصحية فستتخذ وسنأخذ من المفوضية العليا ٢٠٠ ألف ليرة نقرضها للبلديات الاضطياف فيصيب عاليه ٤٠ ألفاً وصوفر ٢٠ وحمنا ٧ أو ٨ وبحمدون ٥ بفوائد قليلة جداً . . . ٣ بالمئة .

الرئيس : وبكفيا .

وزير الداخلية والصحة : خمسة آلاف .

وقد اهتمت الوزارة بتعيين عدد من المهندسين في كل منطقة يهتمون بكل بناية جديدة وانطباقها على الشروط الصحية والوزارة تعد مشروعاً صحياً للبلديات تعين فيه كل بلدية أو عدد منها موظفاً يتناول مرتبه من البلديات ويسهر على تطبيق القواعد الصحية تحت مسؤوليته ويعطى معه مراقبين صحيين مربوطين بالوزارة ويحول حتى التعریم بموجب القانون وكل من يريد ان يبني بيتاً يجب ان يقدم خارطة مصدقة من طبيب المنطقة باستيفائه الشروط الصحية .

الأستاذ نصار : أشكر حضرة الوزير على تصريحه . . . لقد تكلفت الجمهورية مبالغ طائلة لمشتري أدوات للمستشفيات فماذا جرى بها .

الرئيس : يظهر انهم ينوون إحداث مستشفى جديد .

وزير الداخلية والصحة : بالفعل عندنا أدوات ممتازة وهي موجودة حالياً في مستشفى الرمل ومع ذلك حيث يوجد مرضى كثيرون غير قابلي الشفاء ولا يقبلون في المستشفيات الخاصة بالحكومة عرضاً عن ان تتركهم تجمعهم وتنفق عليهم فبدلاً من الانفاق على ٩٠ مريض في المستشفيات الخاصة تنفق على ٦٠ وما بقي تنفقه على هؤلاء المساكين وتفكر الحكومة ان تشتري مستشفى بدلاً من المستشفى الكائن في بناية مدرسة الصنائع .

الأستاذ ديموس : شيء يفرح القلب شو بدنا نصير بالمستقبل ؟ (ضحك) القضية قضية أرقام أرى ان موازنة هذا العام تتكلم بذاتها ويرى جلياً التوفير الصادر عن حكمة في كل بند من بنود مجموعها ربما يقال يمكن ان نوفر إذا ألغيت الصحة ولكن الحكومة بموجب التقويم الذي عملته تقول انه سنة ١٩٢٩ كانت أيام المرضى في المستشفيات الأجنبية كالعصفورية وبحنس الخ ٧١٣٠٨ يوماً وسنة

١٩٣٠، ٧١٦٣٧ فالاسعاف بلغ أكثر من حده بالرغم من التوفير ومع هذا لم يزل في الصندوق ٥٩ ألف ليرة فأين كانت تذهب الأموال ان الذي قضى بهذا التوفير قد أتى عملاً حرياً بالاعجاب لقد وفر من معاشات مأموري الصحة ١٢ ألف ليرة والمنفعة باقية على حالها فضلاً عن الوفر في موظفي المستشفيات واللوازم والأدوية وهلم جرا فبهذه المناسبة أقول انه وان كان لا يجب ان نقف في سبيل التصديق على الموازنة يجب تذكير الحكومة ان تتخذ أنموذجاً من هذا التخفيض دون خسران المنفعة.

يوسف بك الزين : المرض الأكثر انتشاراً هو مرض السل والصحة لم تضع إلا ٦٥ سريراً للمصابين بهذا الداء بالرغم من قوة عدواه فهل بالامكان زيادة عدد الأسرة.

نجيب بك عسيران : أثني على كلام الزميل . راجعنا الصحة عن امرأة مسلوقة قالوا ما في لها سرير . وزير الداخلية والصحة : مصحات السل قليلة جداً.

الرئيس : مصح بحنس مستعد ان يقبل أي عدد شتم من المرضى . وزير الداخلية والصحة : المسلولون هم فئة مخصوصة يصعب وجود محلات لهم دائماً لأن المسلول لا يدخل ليتطب يومين أو ثلاثة بل مدة طويلة لذلك يتعذر في غالب الأحيان ان يوجد محل فارغ والوزارة تحمل بلديات المناطق مبالغ وافرة في هذا السبيل فبلدية بيروت تدفع مبلغاً وافراً على المسلولين والمجانين يقدر بـ ١٣ ألف ليرة ومع ذلك فان ميزانية هذه السنة ضيقة جداً اما إذا رأينا التحصيلات حسنة فسنتأنيكم بطلب في هذا الشأن .

الرئيس : في أوتيل ديو تنفقون على ٨٥ سريراً اعملوها ٧٥ . وزير الداخلية والصحة : السرير في مستشفيات السل يكلف أكثر بكثير . الأستاذ زكور : لا أعتقد . هناك درجات في ظهر الباشق الدرجة الثالثة يؤخذ عن السرير فيها ١٥ ليرة سورية بالشهر .

وزير الداخلية والصحة : طيب . الرئيس : ننقص من أسرة أوتيل ديو ونزيد عشرة أسرة للسل .

محمد بك الفاخوري : نحرم الأمراض الأخرى ونداوي المسلولين؟ كل الأمراض هامة ويجب مداواتها . رئيس الوزارة : الحكومة تهتم بهذه الملاحظات وفي السنة القادمة تعمل بها .

وزير الداخلية والصحة : لا نترك مريضاً على الطريق بل نضعه في المستشفى وإذا احتجنا اعتمادات من المجلس . الرئيس : البند الأول موظفو الادارة الجمركية ٨٥٤١ .

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس . ألخ . .

مأوى المتسولين ٤٠٠٠ .

وزير الداخلية والصحة : هذا المأوى أرجع بالأول كان يكلف ١١ ألف ليرة أخذنا له الآن موضعاً جنب الجبلين
نجمع المتسولين من البلد ومحلات الاصطياف والذي هو قادر ان يشتغل نشغله والغريب نرسله
إلى بلاده والعاجزون نأخذهم إلى المأوى ونطعمهم من أكل المسجونين .

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس .

والآن انتهينا من موازنة وزارة الصحة لذلك نرفع الجلسة على ان نستأنف درس الموازنة في
الجلسة الآتية التي تعقد غداً الساعة ٣ بعد الظهر .

ورفعت الجلسة .

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة السابعة والعشرين

المنعقدة يوم الخميس الواقع في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة ٣ زوالية

فهرست

١ - افتتاح الجلسة.

٢ - التناقش في ميزانية وزارة العدلية.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة والعشرين من العقد الثاني الساعة الثالثة زوالية من يوم الخميس في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الأستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة وموسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون:

إبراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، أنيس بك الخوري، بشاره بك الخوري، الأستاذ جبرائيل نصار، جورج بك تابت، جورج أفندي يعقوب، الدكتور حليم قدوره، حبيب باشا السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ روكوس أبو ناضر، رشاد بك أديب، الأستاذ سامي كنعان، الأستاذ شبل دموس، صبري بك حماده، عبد الله بك بيهم، الأستاذ عبد الله إسحق، عبد اللطيف بك الأسعد، فضل بك الفضل، الدكتور مسعود يونس، الأستاذ ميشال زكور، نجيب بك عسيان، الدكتور نقولا فياض، هنري بك فرعون، الأستاذ يوسف السودا، يوسف بك الزين.

١ - افتتاح الجلسة.

الرئيس: فتحت الجلسة.

٢ - التناقش في ميزانية وزارة العدلية

الرئيس: نشرع الآن في التناقش في موازنة وزارة العدلية وقد وضعت اللجنة تقريرها عليها. فليتلى التقرير فتلا الأستاذ جبرائيل نصار التقرير الآتي:

تقرير لجنة الموازنة على ميزانية وزارة العدلية

لقد دقت اللجنة ميزانية العدلية من جميع جهاتها ولم تغفل أثناء درسها تمحيص بعض النواحي من التشكيل القضائي وما أوجده من الصعوبات في حسن سير الأعمال مما يدعو إلى الشكوى من عرقلة المصالح وما أحدثه المرسوم الاشتراعي من تغيير في الصلاحيات في مختلف درجات المحاكم وأخصه عدم وجود اجتهاد واحد للقضاء تسير عليه المحاكم كافة عند اختلاف الاجتهاد. وقد استرعى نظرها بصورة خاصة الحاجة الماسة لوجود محكمة التمييز لمختلف القضايا ضماناً لإحسان مجرى القانون وتوحيداً للاجتهاد وتفسير القوانين ولا سيما والتشكيل القضائي الذي قرره المرسوم الاشتراعي رقم ٦ الصادر بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩٣٠ أوجد ستة محاكم استثنائية خمس منها مرجع لحكام الصلح وواحدة مرجع للمحاكم البدائية ومن المفروض المحتم استحالة اتفاق هذه المحاكم على رأي واحد في الأمور القابلة التأويل والتي يختلف فيها الرأي والنظر أضف إلى ذلك ان حكام الصلح يحكمون في بعض الدعاوي أحكاماً مبرمة لها صفة القضية المحكمة وما عدد هذه الدعاوي بقليل وان اختلفت في مواضيعها ولا يعقل ان يسترشد قضاء صلح على كفاءتهم برأي واحد ولا يوجد هيئة تكون مرجعاً للجميع يعملون غيرها واجتهادها ليكون مستمراً وحاسماً ويصبح القضاء موحداً في سيره ويكون المتقاضون على بينة أمرهم فما تأكدوه حقاً طلبوه وما كان خاسراً تجنبوه ووفروا على نفوسهم المتاعب والنفقات. واللجنة لم ترَ وفراً يذكر في الميزانية من هذا التشكيل ان قصد به الاقتصاد والتوفير. في حين ان الاقتصاد إذا وجب لا يجوز ان يتناول القضاء في أهم أركانه وبين يديه أرواح الناس وأموالهم وشرفهم هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اللجنة ترى ان لا مساس بالميزانية من إعادة محكمة التمييز وان عدد القضاة ورجال النيابة العامة المؤلفة منهم محكمة الاستئناف والتمييز هم بعددهم كافون لتشكيل غرف الاستئناف ومحكمة التمييز دون زيادة في الميزانية ولا تحميل خزينة الجمهورية شيئاً من النفقات وإذا لزم ان تحمل شيئاً فيسير بل يكون دون اليسير واللجنة ترغب إلى الحكومة وترجو من مجلسكم الموقر ان يقر رغبتها وان يستدرك مع الحكومة هذا الأمر الجلل بأسرع ما يمكن من الوقت لخطورته وتداركاً للأضرار التي تتابع من جراء استمراره وبذات الوقت وبما ان الأمن العام قد استقر في البلاد وأصبحت السكينة سائدة فاللجنة لا ترى من لزوم لوجود محاكم استثنائية في جانب المحاكم العادية وترغب من الحكومة الاستغناء عنها وبذلك نقيم البرهان للعالم كافة على ما وصلت إليه من الراحة والطمأنينة وان الواجب ان تعود المحاكم العادية إلى حالتها.

ومما لاحظته اللجنة وتسترعي انتباهكم إليه القوانين والقرارات المتفرقة المتشعبة وعدم جمع النافذ منها بمجموعة عامة تكون مداراً للقضاء وسنداً للأحكام لأن القوانين والقرارات القضائية وقد صدرت بمواضيع عديدة وأزمان مختلفة وبعضاً ينقض الآخر ويغير من أحكامه مما يجعل رجال القانون في كثير من الأحيان في حرج وارتباك ولا سيما ان هناك الكثير من القوانين العثمانية التي لم تزل أحكامها نافذة غير مترجمة إلى اللغة العربية ليتمكن القضاة ورجال القانون من الرجوع إليها وتفهم قواعدها ونواهيها واللجنة بهذه المناسبة تلفت نظر المجلس

إلى ما يقع من الأخطاء في ترجمة القوانين ووضعها في التعبير القانوني الصحيح مما يدعو أحياناً إلى التنازلات والاختلاف في مضمونها والحكمة من وضعها لذلك فاللجنة ترى وترجوكم ان تقرروا رأيها بوجوب اهتمام الحكومة بهذا الأمر اهتماماً جدياً أسوة بالدول الراقية التي تقتبس عنها.

لذلك فاللجنة مع إقرارها الاعتبارات رأت تسييراً للأعمال وتسهيلاً للحكومة ان تصدق ميزانية العدلية كما وردت مع إضافة مبلغ ٢١٤٥ ليرة لبنانية لبند موظفي المحاكم الصلحية كما ورد في المرسوم ٧٥٢٣ ما خلا حسم مبلغ ٣٨٦ ليرة من البند الثالث الفصل الأول الباب الرابع ومبلغ ١٦٥٠ ليرة من البند الرابع من الفصل الثالث ومبلغ ٢٦٢ من البند الثاني الفصل الرابع ومبلغ ٢٢٥ ليرة من البند الثاني الفصل الخامس فيكون مجموع الوفرة في موازنة العدلية ٢٣٢٠ ليرة لبنانية اتباعاً للقرار الذي اتخذته على الموازنة بصورة عامة وهو حسم ١٥ بالمئة من اللوازم والنفقات الادارية فيكون مجموع الباب الرابع ٥٤٢٢٠١ ليرة لبنانية.

مقرر اللجنة الخاص

جبرائيل نصار

الأستاذ نصار: هذا هو تقرر اللجنة ولكن لدي ملاحظات خاصة أستوضح الحكومة عنها: ورد في الفصل الثالث «المحاكم النظامية» أمرٌ استرعى نظر اللجنة قيل رئيس براتب ٢٦٤٠ وآخر براتب ٢٣٤٠ و٣ براتب ٢٠٤٠ ونائب رئيس براتب ١٧٤٠.

ثم قاضي براتب ٢٣٤٠ بمعنى ان نائب الرئيس جعل براتب أقل من راتب العضو وفي ذلك ما فيه من الغضاضة على الرئيس المضطر إلى الجلوس مع عضو يفوقه راتباً. وقد بلغني ان وزارة العدلية وضعت مشروعاً لتصنيف الكتبة وقد جعلت بهذا التصنيف رئيس الكتاب معاون كاتب في حين ان تنظيم المساعدين القضائيين قد صدر بمرسوم اشتراعي في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٠ فهل تعتبره الحكومة قانوناً ولا ينقض إلا بقانون؟ وبهذه المناسبة أرى ان الضرورة تعدو إلى ما أشار إليه سماحة الرئيس في جلسة ماضية وهو إيجاد ملاك عام للمأمورين فلا تبقى الحكومة مطلعة بالتعيين وخلف هذه الوظيفة وحذف تلك على هواها. فاستوضح الحكومة هل حقيقة وضعت هذا التنظيم.

وزير العدلية: هذا نظام.

الرئيس: هذا تعديل لقرار تشريعي أصدرته حكومة لبنان.

الأستاذ نصار: أظن انه وضع عندما كان للمديرين صفة تشريعية وعلى كل فما هي الضرورة التي دعت إلى إنقاص الرواتب.

الرئيس: لم يصدر للآن مرسوم تطبيق المعاشات وأظن ان المساعدين القضائيين ستزيد رواتبهم جداً وربما عمدت الحكومة إلى التقريب بين الدرجات.

وزير العدلية: ذكر حضرة الزميل الأستاذ نصار إلى ان هنالك قاضياً يتناول أكثر من راتب نائب الرئيس فهل هنالك مانع قانوني يمنع ان يتناول القاضي أكثر من نائب الرئيس .

الأستاذ إسحق: يوجد مانع عقلي منطقي .

وزير العدلية: لا مانع قانوني. هذا القاضي يتناول راتباً يقل عن راتب رئيس المحكمة التي هو فيها مستشار ويوجد قاضي في المحاكم الشرعية كان في محكمة التمييز النظامية وأعيد إلى المحكمة الشرعية وبقي راتبه على ما كان عليه .

الرئيس: ربما كان حقه مكتسباً ولكن هل يوجد قاضي عين مباشرة براتب أعلى من راتب نائب الرئيس .

وزير العدلية: تشكلت محكمة بداية بيروت من غرفتين حقوقية وجزائية فالحقوقية يتناول رئيسها ٢٦٤٠ ليرة ومن جملة أعضائها العضو الذي يتناول ٢٣٤٠ ليرة أما الجزائية فيرأسها نائب رئيس بمرتب ١٧٤٠ ليرة ومعه ومستشارون يتناولون دون هذا الراتب .

الأستاذ إسحق: هذا القاضي تعين رأساً بهذا المعاش وليس له حق مكتسب .
الأستاذ نصار: القول انه يتناول أقل من رئيسه غير وارد لأن الأعضاء يتناوبون في الأساس .

الرئيس: هل من مانع قانوني؟ حلوا هذه النقطة .

الأستاذ بشاره بك الخوري: العلة أتت من التنسيق الدرجة الأولى المستشار راتبها أكثر من راتب آخر درجة للرئيس هنا يجب الاصلاح فيجب ان يقال مهما بلغت درجة العضو يجب ان يقل معاشه عن معاش الرئيس مهما تدنت درجته .

الرئيس: بما ان التشريفات في العدلية ينظر فيها إلى الراتب فالأمر الذي أشار إليه الأستاذ نصار هو مشكل قانوني .

الأستاذ نصار: هل الحكومة مستعدة لملافاة هذا الحيف .

الأستاذ إسحق: على كل حال هذا الحادث واقع والخطأ من المرسوم الاشتراعي اما هذا العضو فقد استلم وظيفته فوراً دون حق مكتسب وأعطي معاشاً يفوق راتب نائب الرئيس .

الأستاذ بشاره الخوري: يهنا أولاً مسألة تصحيح الدرجات .

وزير الداخلية والصحة: الحكومة مستعدة .

رئيس الوزارة: في دورة مارس القادمة .

الأستاذ نصار: ما هي نية الحكومة من جهة المساعدين القضائيين .

وزير العدلية: سألت في الجلسة الماضية عن التنظيم الأخير . لقد عدلت الحكومة التنظيم الماضي بان انتقلت من

ترتيب المعاشات على حساب الليرة أوبير إلى حساب العملة السورية الدارجة بحيث لا يكون في المعاشات كسور وقصدت ان تجعل بالوقت نفسه تنسيقاً جديداً يحفظ حق كل موظف بالاستفادة من الترقية التي يعطيها القانون وهذا التنظيم مفيد للكتبة.

وزير الداخلية والصحة: أطمئن حضرة الزميل ان المرسوم لا يتناول رتبة الموظف ولا راتبه. الأستاذ نصار: وهل يمنعه ان يترقى.

وزير الداخلية والصحة: التنظيم العام يعطي الحق لكل موظف ان يترقى إذا كان صاحب استحقاق من درجة اما من رتبة إلى رتبة فلا بد ان يحدث فراغ يمكن من الانتقال.

الأستاذ نصار: يعني رئيس القلم ما بيرجع كاتب.

وزير الداخلية والصحة: لا. لا.

الأمير خالد شهاب: تؤخذ الحكومة بتقديمها ميزانية على أساس العملة أوبير ثم تشفعها بلائحة تغير فيها وتقبلها رأساً على عقب.

رئيس الوزارة: لما قدمنا الميزانية ما كنا انتهينا من عمل اللائحة ولم يكن اذ ذاك بالامكان تطبيق الميزانية على المرسوم لعدم وجوده.

الأمير خالد شهاب: يعني الثلاثين ألف ليرة بيكفوا.

رئيس الوزارة: منخليهم يكفوا.

الأستاذ إسحق: ما هو عدد رؤساء المحاكم الاستثنائية؟ أتكلم عن الوطنيين.

وزير العدلية: في الفرق ٦ أربعة رؤساء غرف وقاضي إحالة بمثابة رئيس ومحقق عدلي بمثابة رئيس. بالرئيس الأول يصبحون ٧ لهم درجة رئيس غرفة.

الأستاذ إسحق: هؤلاء أوجدوا بمقتضى المرسوم الاشتراعي رقم ٦، في الميزانية كم واحد؟ رئيس أول ورئيسان ورئيسان الجملة خمسة فمن أعطى الرتبة للاثنين الباقيين؟ لم أجد ان قاضي الاحالة هو بمعاش رئيس ورتبة رئيس.

الأستاذ بشار الخوري: يقول المرسوم: ويسمى قاضي الاحالة ويمكن ترقيته إلى رتبة رئيس غرفة.

الأستاذ زكور: بين يدنا تقرير حضرة مقرر الموازنة الخاص وقد وجدنا فيه رأيين رأيه ورأي اللجنة وهما يعبران عن رأي أكثرية المجلس المطلقة بإيجاد محكمة تمييز. ان التشكيل القضائي الأخير الوارد بالمرسوم الاشتراعي قد أوجد نقصاً في كيان العدلية وأصبح المتقاضون غير أميين على مصالحهم وحقوقهم وإذا كانت الحكومة تحتج أو تعتذر عن إيجاد محكمة التمييز لعدم وجود المال الكافي

فنحن نقول لها ان محكمة التمييز لا تكلف الخزينة بارة واحدة لأن القضاة الذين لا عمل لهم الآن يجدون ما يعملون في هذه المحكمة والمدة التي مررنا بها من يوم إلغاء محكمة التمييز إلى اليوم أثبتت للمتقاضين والقضاة ان وجود التمييز واجب لذلك رأت لجنة العدلية في درس الموازنة ان تعاد المحكمة خصوصاً لكون جميع الذين لهم علاقة بها يطلبونها وإذا كانت الحكومة تعتقد انها بإلغاء محكمة التمييز تخدم الناس فقد برهن هؤلاء انهم لا يستطيعون الاستغناء عنها ومن هنا أتطرق إلى سؤال الحكومة: ما رأيها بإعادة محكمة التمييز؟

الأستاذ بشاره الخوري: انا من الذين كانوا خالفوا مبدأ المراسيم الاشتراعية القائل بإلغاء محكمة التمييز وهذا من أهم الأسباب التي دعتني إلى معارضة البرنامج. فتعدد القوانين وعدم ترجمة بعضها والصعوبة للوصول إليها كافية لإيجاد محكمة تمييز اما الآن وقد قضى الأمر فلا يمكن إعادة محكمة التمييز بين ليلة وضحاها ويوجد دعاوي حكم بها بصورة مبرمة في حالة عدم وجود التمييز فلهذا السبب ولأسباب أخرى نمائمه لا يمكن ان يكون في قضيتة إعادة محكمة التمييز ارتجال نحن نطلب من الحكومة ان تعبر هذا الطلب إذناً صاغية وان تدرس الأمر بكل روية لتعاد محكمة التمييز دون ان يززع ذلك أسس القضاء الحالية.

الرئيس: الأحكام المبرمة انتهى أمرها والتي تستفيد من التمييز هي التي لا تكون أبرمت بعد نشر القانون القاضي بإعادة محكمة التمييز.

وزير الداخلية والصحة: الحكومة تشاطر حضرة الزميل بشاره بك رأيه.

الأستاذ زكور: هل تنوي الحكومة إعادة محكمة التمييز؟ سألتها رأيها من هذه الجهة وأنتظر الجواب.

وزير العدلية: الحكومة منذ تقدمت لها الطلبات بإعادة محكمة التمييز أخذتها بعين الاعتبار وهي تواصل دروسها ولا شك انها تشترك بالرأي مع المجلس عند اقتناعها واقتناع المجلس بوجوب إعادتها ولكن درس قانون ألغى بعض مواد من أصول المحاكمات الحقوقية والجزائية وأصول المحاكمات امام محكمة ألغيت يتطلب وقتاً طويلاً لاعادة المواد التي أبطلت.

الأستاذ نصار: المجلس يخالف الحكومة بهذا الرأي. قالت الحكومة ان النظر في هذا التعديل يقتضي وقتاً طويلاً وانا أقول انه يتم بنصف ساعة على الأكثر وذلك لا يحتاج إلى درس لأنه يكفي ان يقال ان المواد الفلانية التي ألغاه المرسوم الفلاني أعيدت إلى أصلها قد تقول الحكومة انها تحتاج إلى وقت لاعادة تشكيل الهيئة العدلية ولكن ذلك لا يمنع تقرير المبدأ وإذا كانت الحكومة للآن لم تقتنع بوجوب إعادة محكمة التمييز وأرجو ان تكون اقتنعت فلتنظر إلى المناقشات في الأحكام الصادرة من حكام الصلح وليس على رأسهم محكمة تمييز توحد نظرياتهم ولتنظر إلى الخمس المحاكم الاستئنافية كل واحدة منها ترى رأياً خاصاً فتأتي محكمة سادسة ولا ترى هذا الرأي انا لا أشك

في عدالة القضاء ولكن اختلاف النظر موجود ويجب توقعه في كل حين لذلك أصبح من اللازم إيجاد قوة جامعة بين مختلف الآراء فإذا كانت الحكومة لا تصادق على إيجاد محكمة التمييز فنحن منذ الساعة نصدر قراراً بإعادتها.

الأستاذ شبل دموس: أريد ان اوضح بعض الأشياء. موازنة العدلية تقل هذه السنة عن السنة السابقة ٣٨ ألف و ٩٥٩ ليرة يعني ان الحكومة اقتصدت بهذا المبلغ من بنود الموازنة على تعددها. كان عدد رجال العدلية في العام السابق ٥٠٦ أشخاص ورواتبهم ٧٧١، ٤٤٥ ليرة وفي هذا العام ٣٧٦ يتقاضون ٤١٨١٥٦ ليرة فالنسبة أقل جداً من النسبة الماضية يعني ان رواتب رجال العدلية ارتفعت ارتفاعاً عظيماً فالتوفر كله من المال يبلغ نحو ٢٨ ألف ليرة اما المتوفر من الرجال فهو ١٣٠ شخصاً يعني بذلك ان العدلية تسير بـ ٣٧٦ شخصاً بدلاً من ٥٠٦ أشخاص والحال ماشي فإذا أرجعت محكمة التمييز لا تحتاج الحكومة إلى موظفين جدد لأنه يوجد لديها في العدلية رجال لا يشتغلون شيئاً يمكن استخدامهم فيها وبهذه المناسبة أتمنى ان تقتدي ببقية الوزارات بالاقتضاء فتخفض عدد موظفيها مع حفظ سير الادارة.

حبيب باشا السعد: قدمت اقتراحاً بإعادة محكمة التمييز منذ ٤٠ يوماً فماذا فعلت الحكومة به. الأستاذ زكور: كان جواب الحكومة مطاطاً وانكليزياً سألتها هل تنوي إعادة محكمة التمييز وهل تسلم بالمبدأ ام لا.

رئيس الوزارة: الحكومة تطلب مهلة للجواب لأنها تريد وقتاً للدرس المسألة وهي خطيرة جداً لا يمكن ان تأخذ قراراً نهائياً بشأنها ارتجالاً والحكومة تعد المجلس انها تقدم مشروعاً بهذا الشأن في أوائل دورة آذار القادمة.

الأستاذ زكور: عندما ألغيت محكمة التمييز ألم يكن الأمر خطيراً.

رئيس الوزارة: هذه الحكومة ليست مسؤولة عن الالغاء.

الأستاذ زكور: كل حكومة متضامنة مع الحكومة التي سبقتها.

رئيس الوزارة: برافو عليك

(ضحك)

الأستاذ زكور: طلبت رأي الحكومة فقط.

الرئيس: قال معالي رئيس الوزارة انه لا يمكن ان تعطي الحكومة جوابها النهائي وهي واقفة على رجل واحدة بل طلبت وقتاً للدرس لتقدم مشروعاً.

وزير الداخلية: تطلبون من الحكومة ان تعطي رأيها وهي واقفة على فرد رجل الحكومة تنظر إلى مصالح المتداعين كما تنظرون انتم اتركوها تدرس كما درستهم.

الأستاذ زكور: في مصر أعادوها.

وزير الداخلية: وضعوا مشروعها منذ ثلاث سنوات وحتى الآن لم يتم التصديق عليه.

الأستاذ زكور: وضع المشروع برهان ان وجودها ضروري.

الأستاذ نصار: الحكومة عندنا بإلغاء محكمة التمييز اقتدت بمصر وقد ألغت هذه المحكمة عندما كانوا يعيدونها هناك. هناك يوجد محكمة النقض والابرام وهذه عندما يحصل خلاف في الرأي تجتمع بها العامة والعمومية وتقرر....

وزير الداخلية: وهنا أيضاً....

الأستاذ نصار: لا....

الأستاذ زكور: كل ما نطلب ان تجيئنا الحكومة عن رأيها.

الرئيس: رضيت الحكومة ان تتقدم بالمشروع في أوائل آذار.

الأستاذ أبو ناضر: أنا من رأي الحكومة بما يتعلق بمحكمة التمييز. أكثرية الوزارة الحاضرة كانت تشكل الوزارة السابقة التي ألغت محكمة التمييز وعندما تقدمت هذه الوزارة ببرامجها قالت انها تتبع برنامج الوزارة السابقة فلتحافظ على كلامها.

وزير الداخلية: الحكومة قالت في برنامجها انها تتبع برنامج الوزارة السابقة مع إدخال التعديلات التي تراها ضرورية.

الرئيس: المجلس أظهر رغبته بلسان أكثرية الخطباء وفي ذلك كناية عن رأي الأكثرية في البلاد وقد أخذت الحكومة علماً بهذه الرغبة وليس فقط انها أخذت علماً بل ان رئيس الوزارة وعد بتقديم المشروع في دورة آذار ولا نعلم ما يكون هذا المشروع هل يحمل محكمة نقض وإبرام ام محكمة تمييز ذلك ما نراه عند درسه. ثم ان محكمة التمييز ليست من الخطوط الأساسية في سياسة الوزارة بل هي تدبير إداري موقت تتبع الحكومة فيه رأي المجلس الذي يمثل الرأي العام.

الأستاذ أبو ناضر: ومسألة توحيد القوانين؟

الأستاذ نصار: هذا القسم الثالث من البروغرام. ثم في القسم معقول ان المحاكم الاستثنائية وضعت للحالة الاستثنائية وفي مذهبي انه يجب إلغاء هذه المحاكم الاستثنائية بزوال الحال الاستثنائية.

وزير العدلية: لما وضعت الحكومة السابقة المرسوم الاشتراعي وجاءت بتعديل على صلاحية المجلس العدلي لم تستطع الا تيان بهذا إلا بعد موافقة المفوض السامي فيجب ان تترك الحكومة تفكر في هذه القضية.

الرئيس: قرارات المفوض السامي يتلقاها الشعب بالقبول والرضى لأنها تمثل رغبة السلطة العليا القائمة على صيانة الأمن العام وقد تنازل المفوض السامي بقبوله المرسوم الاشتراعي عن قراره الأول فأصبح المرسوم الاشتراعي لاغياً للمجلس العدلي.

الأستاذ شبل دموس: المجلس العدلي أمامه دعاوي أم لا؟

الرئيس: الدعاوي مسألتها بسيطة تحال إلى المحاكم العادية المختصة بالنظر فيها وفقاً لما ورد في أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وزير الداخلية: كنا نريد من المجلس عندما درس هذه الأمور في اللجنة ان تستدعي وزير العدلية لتطلعه على آرائها وهو يخبر بها مجلس الوزراء ليدرسها بدوره اما ان يؤخذ رأي الحكومة مفاجأة فيها فلا يمكن ذلك.

الرئيس: المجلس المختلط ليس له دخل بالميزانية فهل تعد الحكومة انها تدرس رغبة المجلس؟...

وزير الداخلية: نعم تدرسها.

الأستاذ السودا: قبل انتهاء الدورة؟

الأستاذ كنعان: القوانين وضعت منذ سنين عديدة ولم تعد تفي بحاجات العصر الحاضر فالمجلة التي كانت مفخرة المشترعين الشرقيين أصبحت لا تفي بحاجة البلاد والصلاحيات المعطاة فيما بعد لبعض المحاكم كالمحاكم الصلحية هي بدعة في التشريع. بدنا لجنة تدرس هالصلاحيات.

الرئيس: الحكومة وعدت ان تتقدم بمشروع للحكمة التمييز وللمجلس العدلي في آذار وجمع القوانين...

وزير الداخلية: مهتمين فيه أكثر منهم.

إبراهيم بك حيدر: ما في شي وعد لتشرين؟ (ضحك)

الرئيس: باذار بتوعد لتشرين (ضحك)

والآن نضع بنود الموازنة تحت التصويت.

الباب الرابع - وزارة العدلية

الفصل الأول - الوزير.

٤٢٢١

البند الوحيد الوزير

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

إبراهيم بك حيدر: بعد معاش الوزير أنا ممتنع . حرام صرف المال! .

الرئيس: الفصل الثاني - إدارة العدلية المركزية .

١٠٥٣٣

البند الأول موظفو الادارة المركزية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

البند الثاني - موظفو قلم القضايا

الأستاذ إسحق: ما معنى هذا .

وزير العدلية: محامو الحكومة الذين يدافعون عن مصالح الحكومة .

الأستاذ إسحق: ولكن يفهم من العنوان ان هناك قلماً وموظفين .

وزير الداخلية: عندما كان انطون بك شحير محامياً للحكومة كان يعتبر موظفاً ومنذ ذاك الحين بقيت الكلمة على حالها في الميزانية .

الأستاذ إسحق: يجب ان يفهم ان للحكومة محامين تسلمهم دعاويها وليس قلم قضايا تستشيرهم .

وزير الداخلية: وتستشيرهما .

وزير الداخلية: استشارة ودفاع .

الأستاذ إسحق: كم هي القضايا التي للحكومة .

وزير الداخلية: لها قضايا عدلية تبلغ الـ ٢٠٠ اما الإدارية فتزيد قليلاً عن المئة .

الرئيس: يقال بدلاً من موظفي قلم القضايا «تعويض محامي الحكومة» .

الأستاذ شبل دموس: لما يكون محامي الحكومة محامي غيرها أيضاً يجوز ان لا يعطى قضاياها كل فكره يعني لا يجوز للحكومة ان تقف موقف المبتل فإذا كان لها محام خاص لا عمل له على الاطلاق إلا الدعاوي المختصة بالحكومة .

الأستاذ إسحق: هل للحكومة ان تقول لي إذا كانت بعض القضايا التي لها تتعارض مع قضايا بلدية بيروت؟ لدي دعوى أقيمت على الحكومة واضطرت البلدية للدخول فيها بصفة شخص ثالث وكان محامي الحكومة هو نفسه محامي البلدية .

الرئيس: يمكن يا حضرة الزميل ان تقدم مشروعاً بالاصلاح لئلا يلغى البند فوراً فتعطل دعاوي الحكومة.

الأستاذ زكور: يعني ان هذا المحامي ليس موظفاً إذ لا يجوز ان يكون موظفاً ويتعاطى مهنة حرة. ثم ألا يرى حضر الوزير انه يوجد في الدولة موظف كبير يشتغل كمفتش عام في إحدى دوائر الحكومة وفي البلد كطبيب.

وزير الداخلية: كل أطباء الحكومة لهم حق الاشتغال لحسابهم.

الرئيس: يصبح عنوان البند الثاني هكذا قلم القضايا ٢٤٨٠ أي مع إبقاء الرقم على حاله من قبله فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٢٥٧٠.

البند الثالث - لوازم ونفقات إدارية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الرئيس: الفصل الثالث - المحاكم النظامية.

١٣٦٣٩٥.

البند الأول - موظفو محكمة الاستئناف والتميز

الأستاذ إسحق: كنت سألت عن عدد الرؤساء فقل لي انهم سبعة حال كون المرسوم الاشتراعي أوجد ٦ ، ٤ رؤساء غرف وقاضي إحالة ومستنطق محقق ولم أجد ذكراً للسابع.

وزير العدلية: بحسب المرسوم الاشتراعي يوجد ٤ غرف بأربعة رؤساء ورئيس أول له حق ان يترأس جميع هذه الغرف على انفراد وان يكون مبدئياً رئيس الغرفة المدنية وهناك مرسوم صدر بتاريخ ٣ شباط يحدد رؤساء الغرف.

الأستاذ إسحق: المادة صريحة ٤ غرف بأربعة رؤساء ورئيس استثنائي أذكر الحكومة ان هذا المرسوم الاشتراعي وضع موضع التنفيذ في شباط ولم يوجد إلا ٦ رؤساء في ذاك الحين فمن أين أتى السابع.

الرئيس: في المادة ٧٠ يقول «يتوقف إنفاذها على تصديق الرئيس الأول عليها».

والآن من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

وامتنع الأستاذ السودا .

الرئيس : قبل المجلس .

الأستاذ السودا : أمتنع من التصويت في الفصل الثالث لأنه ليس لي ما أزيد على اقتراحي المقدم سابقاً ولكي لا تعتبر معارضي مقصودة لشل المحاكم لا يمكن ان أخالف .

الرئيس : البند الثاني - موظفو المحاكم البدائية . ١٥٤٩٤٤ .

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس : قبل المجلس . ألخ . . .

البند العاشر - تعويضات اللجنة الاستشارية للاشتراع . ٤٤٧٠ .

الأستاذ إسحق : الحكومة السابقة قالت انه لكي يكون إعداد المشاريع متمماً الشروط المطلوبة يجب ان تحتاط الحكومة لها بعرضها على فئة من رجال العلم وكنا محبذين اقتراحها ولكنها جعلت اللجنة الاشتراعية مؤلفة من القضاة الذين يشتغلون كموظفين فلا لزوم إذاً لاعطائهم هذا التعويض لأنهم يأخذون مرتبات كافية بصفتهن موظفين عاديين فلا حاجة لاعتبارهم أيضاً كموظفين استثنائيين .

الأستاذ بشاره الخوري : اللجنة الاستشارية لازمة لأن الحكومة التي تهتم بالأمر السياسية والادارية لا يبقى لها وقت لوضع القوانين بالصورة اللاتقة بقي أمر التعويض وأرى انه متى طلب من قاض ان يهتم بوضع المشاريع مع بقاء أشغاله القضائية على حالها فيسهر الليالي لاعدادها ولا تنسوا قانون الموجبات الذي عرض على اللجنة وقانون التجارة وقانون أصول المحاكمات الحقوقية فمن العدل يعطى القضاة تعويضاً عن اشتغالهم بها بصورة استثنائية .

الأستاذ إسحق : أنا لا أنتقد اللجنة ومشاريعها ولكن على سبيل التذكير أقول انني أرى ان وجود هذه الهيئة الاستشارية فيه مساس بهيئة المجلس المشترعة أما القول ان الحكومة مشغولة بالأمر السياسية والادارية وليس لديها وقت للاهتمام بالمشاريع فغير وارد لأن اللجنة استشارية فقط تهتم بصيغة المشروع لا بفحواه وإلا كانت المجلس التشريعي الأول في البلاد لذلك أرى لزوماً لابطال هذا التعويض .

وزير الداخلية : الاقتراح يبقى للحكومة وللمجلس .

وزير العدلية: ولكن اللجنة تدرس صيغة القوانين وتسهر على عدم معارضة النصوص وعند وجود معارضة تخبر الحكومة فأعمالها ليست سهلة كما يرى حضرة النائب.

الرئيس: إذن يقال تعويضات لجنة إعداد المشاريع ٤٤٧٠.

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الفصل الرابع - المحاكم الدينية.

البند الأول - موظفو المحاكم الشرعية

٥٠٩١١.

وزير العدلية: سقط ١١٩ ليرة سهواً من هذا البند يصبح ٥١٠٣٠.

الرئيس: أين تنظيم المحاكم الشرعية التي ودعت به الحكومة منذ ٣ سنين.

يوسف بك الزين: زادت الحكومة مرتبات القضاة وأجرت التبدل والتعديل ولم يصب المحاكم الشرعية شيء.

الرئيس: أظن انهم سيصلحونها.

وزير العدلية: المحاكم الشرعية قبل التنظيم الأخير كانت تسمع كل الدعاوي على اختلاف الطوائف أما الآن

فكل محكمة شرعية تنظر في دعاوي أبنائها فخفف عنها هكذا نصف الأشغال وكانت الحكومة

فكرت ان تجعل لها تصنيفاً مماثلاً لتصنيف العدلية ولكنها رأت ان الميزانية لا تساعدنا وان

الأشغال خفت جداً عن هذه المحاكم لذلك عدلت عن التنسيق ولكنها نسقت قضاة محاكم

الأفضية فجعلتهم بدرجة واحدة.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

١٥٠.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

والآن فرغنا من موازنة وزارة العدلية وسنستأنف البحث في فصول الموازنة الأخرى يوم الاثنين صباحاً.

ورفعت الجلسة

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محاضر الجلسات السابقة.

٢ - استئناف البحث في مشروع قانون التقاعد.

٣ - سؤال لرشاد بك أديب في شأن بعض المأمورين وتقاعدهم.

٤ - التناقش في موازنة وزارة المالية.

عقد مجلس النواب جلسته في التاسعة والعشرين من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة زوالية من يوم الاثنين في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الأستاذ الشيخ محمد أفندي الجسر.

في مقعد الحكومة حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة وموسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.

النواب الحاضرون:

إبراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، أنيس بك الخوري، بشاره بك الخوري، الأستاذ جبرائيل نصار، جورج بك تابت، جورج أفندي يعقوب، الدكتور حليم قدوره، حبيب باشا السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ روكوز أبو ناضر، رشاد بك أديب، الأستاذ سامي كنعان، الأستاذ شبل دموس، صبري بك حمادة، عبد الله بك بيهم، الأستاذ عبد الله إسحق، عبد اللطيف بك الأسعد، فضل بك الفضل، الدكتور مسعود يونس، الأستاذ ميشال زكور، نجيب بك عسيران، الدكتور نقولا فياض، هنري بك فرعون، الأستاذ يوسف السودا، يوسف بك الزين، محمد بك الفاخوري.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محاضر الجلسات السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. فلتتل محاضر الجلسات السابقة.

فتلا السكرتير الموظف ملخص محاضر جلسات ١٥ و ١٨ كانون الأول وجلسة ٢٢ كانون الأول المنعقدة قبل الظهر.

فوافق المجلس عليها.

٤ - التناقش في موازنة وزارة المالية.

الرئيس: نشرع في درس موازنة وزارة المالية.

الأستاذ زكور: علمت ان الشركة الجزائرية تقدمت إلى الحكومة بمشروع اتفاق كمشروع الاتفاق الذي صدقه المجلس للبنك الزراعي اما الفائدة التي تطلبها هذه الشركة ٦٣/٤ ٪ بالمئة أي أقل نصف غرش بالمئة مما طلبه البنك الزراعي وقالت في كتابها انها مستعدة للمفاوضة على هذا الأساس وانه يمكنها ان تتساهل أيضاً فهل هذا صحيح.

رئيس الوزارة: ورد الكتاب البارحة ما صار لنا وقت لندرسه.

الأستاذ زكور: بين ٦٣/٤ و ٧١/٤ فرق على الفلاح والخزينة.

رئيس الوزارة: ليس من فرق على الخزينة.

الأستاذ زكور: كنا طلبنا التريث بالأمر وهذا الطلب الحاصل الآن يؤيد نظريتنا بوجوب الدرس وقد صرحت الحكومة انها مستعدة لدرس كل طلب اتفاق آخر بشروط أقل فهل هي مستعدة ان تعرض على المجلس بأسرع ما يمكن اتفاقاً جدياً مع الشركة الزراعية الجزائرية.

رئيس الوزارة: الحكومة تتعهد بدرس المشروع وعندما تكمل دروسها تتقدم بالنتيجة.

الأستاذ زكور: أسأل الحكومة إذا كانت مستعدة ان تعجل بالدرس.

رئيس الوزارة: مسألة يقتضى لها وقت.

الأستاذ زكور: ١٥ يوماً كافية.

رئيس الوزارة: ما يمكنش ولا ٦ سنين.

الأستاذ زكور: نحن ندافع عن المزارع اللبناني لماذا ولا ٦ سنين.

الأستاذ شبل دموس: محروق قلبه عالمزارع وأنا معه! (ضحك)

الأستاذ زكور: أنت عالوزارة (ضحك).

الأستاذ إسحق: إلحاح الزميل زكور في محله لأن المجلس لم يمنح امتيازاً ما بهذه القضية.

رئيس الوزارة: الشركة الزراعية تطلب الفائدة كل ٣ أشهر.

الأستاذ إسحق: يمكن تغيير هذا في المناقشة.

وزير الداخلية: الطلب الذي يطلبه الأستاذ زكور ان تتعهد الحكومة بتقديم مشروع.

الأستاذ إسحق: يقبل ان تأتي بنتيجة درسها.

الأستاذ زكور: لم أطلب المشروع حتماً ولكن طلبت ان تأتي الحكومة بنتيجة المفاوضات وتسأل المجلس رأيه فيجب ان ندافع عن هذا الفلاح بالفائدة التي يؤديها على الأقل.

رئيس الوزارة: نحن مثل حضرتك ندافع عنه ولكن دفع الفائدة كل ثلاثة أشهر معناه ٧٢ في المئة.

الأستاذ زكور: كانوا طلبوا بالأول ٦ أشهر وقلنا لهم سنة وقبلوا.

رئيس الوزارة: اتركوا لنا الوقت لنخبرهم.

الرئيس: يطلبون من الحكومة على الأقل ان تقول وردت علي إفادة من الشركة الزراعية وهذه مطالعتي بشأنها.

رئيس الوزارة: استلمت الكتاب السبت الساعة ١٠ الصبح.

يوسف بك الزين: إذا وجدت الشروط موافقة يمكن ترجع عن البند.

الرئيس: لا يمكنها ذلك وإنما يمكن ان تتقدم بمشروع آخر في شأن الشركة التي قدمت الطلب.

والآن نبحت في موازنة وزارة المالية.

الباب السادس - وزارة المالية والزراعة.

الفصل الأول - الوزير

٤٢٢١ ليرة

البند الوحيد - الوزير

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. أ. الخ . . .

. ٥٠٠٠

البند التاسع - إعادة المهاجرين إلى الوطن

الرئيس: يوجد مهاجر من الجنوب يود العودة إلى لبنان وقد بعث إلى الوزارة يطلب في شأن إرجاعه فرد الطلب

وزير الداخلية: إذا أرادت الوزارة ان ترجع كل المهاجرين للزمها ان تضع ٥٠ أو ٦٠ ألف ليرة لهذا الغرض لذلك اتخذنا قراراً يقضي ان لا يلبي طلب بالعودة إلا إذا تعلق بالقاصرين أو بالعاجزين.

الرئيس: منفعة البلاد تقضي بعكس ذلك. ماذا تعملون والعجزة وأي نفع يرجى منهم للبلاد لترجعهم على حسابها.

وزير الداخلية: ونرجع أيضاً الذين لم ينجحوا هناك.

الرئيس: أتأسف جداً أن يطلب إرجاع مهاجر ولا يلبي طلب من هذا النوع.

وزير الداخلية: المبلغ الباقي أرصد لإعانة منكوبي سان دومينيكو بالزلزال.

سامي بك كنعان: أقترح حذف هذا المبلغ بسبب أن هذا المهاجر الذي يقضي معظم حياته في المهجر ولا يتمكن أن يقتني مالا لا يمكن أن ينجح هنا.

الأستاذ إسحق: اعلم أن الحكومة الفرنسية تدفع مبالغ كبيرة في سبل إعادة المهاجرين الذين هم أصحاب عيال أو ذوي عاهة تمنعهم من كسب رزقهم فكم هو عدد الذين أعادتهم الحكومة اللبنانية سنة ١٩٣٠.

الرئيس: هذه الاعانات صرفت لأشخاص مخصوصين.

وزير الداخلية: نحو ٣٠ شخص بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠.

الأستاذ إسحق: يعني ١٥ بالسنة.

وزير الداخلية: على الأقل.

الأستاذ نصار: كم يكلف المهاجر.

وزير الداخلية: ورد علينا طلب بإرجاع مهاجر وعائلته البالغة ١٤ شخصاً هؤلاء وحدكم يكلفون ٩٠٠٠ ليرة.

الأستاذ نصار: المهاجر الواحد كم يكلف.

وزير الداخلية: نحو مئتي ليرة.

الأستاذ نصار: ما هي الوسائل التي اتخذتها الحكومة في شأن المهاجرين الذين يصلون إلى أحد المرافئ ثم يسامون الخسوف والذل ويعادون من حيث أتوا.

وزير الداخلية: ماذا يريد المجلس أن تفعل الحكومة.

الأستاذ نصار: هل بلغ الحكومة أنهم أرسلوا باعتبار كونهم أصحاب ثم أعيدوا بسبب كونهم مرضى.

وزير الداخلية: من أرسلهم.

الأستاذ نصار: هم هاجروا.

وزير الداخلية: شو بتقدر تعمل الحكومة.

الرئيس: احتجت لدى الحكومة المنتدبة.

وزير الداخلية: هذا موضوع مضى عليه زمن والصحافة تكتب فيه والمجلس والحكومة الحاضرة والحكومات الكثيرة التي تعاقبت في لبنان كلها سعت لدى شركات التسفير ان تكفل إعادة من لا تقبله الحكومات الأجنبية في بلادها ولكن هذا الطلب لم يقبل من أحد وقد سبق للدكتور أيوب ثابت يوم كان وزيراً للداخلية ان اجتمع مع رئيس دوائر المساجري والفابريين وبقيّة رؤساء الدوائر وتدخلت المفوضية العليا بالأمر وقد قال أصحاب شركات التسفير ان كل من يقطع ورقة نفقه ولكن ان تكفل إرجاعه فلا نسلم به على الاطلاق وقد طلبت الشركات ان يعاد من لا يقبل على نفقة الحكومة ولكن صندوق الحكومة ليس فيه اعتماد كاف.

الأستاذ إسحق: من يعاين هؤلاء المعاينة الصحية.

وزير الداخلية: كل قنصل عنده طبيب خاص لا يقبل إلا بشهادته.

الأستاذ إسحق: إلى أي حق يستندون.

الأستاذ زكور: إذا ما أشرلي ما بقدر فوت.

الأستاذ سامي كنعان: اجعلوا طبيب الكونسلاتو مسؤولاً.

وزير المعارف: يمكن ان يصاب المهاجر بالتراخوما وهو في البحر.

الدكتور سليم تلحوق: عندما كان الدكتور أيوب ثابت وزير صحة قصد إيجاد لجنة تدرأ هذه الأخطار على ان يكون قوامها مستشار الصحة وانا وغيرنا لفحص هؤلاء المهاجرين لكي لا يقعوا في المحاذير التي توجب إعادتهم وقد طلب من الشركات ان توفد كل منها طبيبها ليشترك معنا فكان جوابها الرفض.

الرئيس: الخمسة آلاف ليلة لم تستخدم في محلها.

وزير الداخلية: يوجد بعض عيال منكوبة أعينت بمبلغ معروف.

الأستاذ زكور: كان يجب ان تأتونا بمشروع خاص لاعانة المنكوبين.

وزير الداخلية: يوجد بعض مهاجرين في فرنسا وإحدى المستعمرات...

الرئيس: المجلس حاضر! عند الحاجة يعطي المال اللازم لاعادة المهاجرين المستحقين النظر في أمرهم.

الأستاذ زكور: يمكن الاهتمام أولاً بقضية العاقورة لأن نكبتها أقرب عهداً..

الأستاذ سامي كنعان: أصر على طلب حذف هذا البند.

الرئيس: على كل حال المجلس مستعد لاعادة أبناء لبنان المهاجرين إليه في أي ساعة وإذا حذف الاعتماد

المرصّد فلا يعني بذلك انه صرف النظر عن مساعدتهم ولكنه يرى من جهة ان هذه الاعتمادات لا تنفق غالباً في السبيل الذي وضعت له وعلى المستحقين الاعانة. ويرى أيضاً انها كثيراً ما تقل عن الحاجة المطلوبة في بعض أحوال استثنائية لذلك يجب ان يظل الباب مفتوحاً حتى إذا رأت الحكومة وجوباً لإنفاق أي مبلغ كان في سبيل إعانة المهاجرين من أبنائنا سواء في دار الغرب أو في سبيل إعادتهم فالمجلس مستعد للاجتماع في أي وقت كان للتداول في الأمر وإجراء ما يجب إجراؤه، وهو لا ييخل مطلقاً على أبنائه مهما بلغ الاعتماد المطلوب لراحتهم وانتشالهم من وهدة الشقاء.

الأستاذ زكور: نحن نطلب إلغاء هذا المبلغ لأننا نراه قليلاً وعند الحاجة لا نبخل بأضعافه.

الرئيس: من يقبل حذف هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: حذف البند التاسع واعتماده البالغ ٥٠٠٠ ليرة.

البند العاشر - شراء الملح ونقله واستلامه ١٠٠٠٠.

الأستاذ زكور: يستدعي هذا العمل مصاريف ربما أدت إلى سوء الاستعمال أو إلى سوء الظن على الأقل ولما كنا بلاداً بحرية ممتدة على شواطئ البحر وقد تقدم شركات وطنية لصنع الملح بطلبات تدرسها الآن الحكومة فالمجلس يعتقد ان كل مسألة من هذا النوع تنشط الاقتصاديات الوطنية تكون الحكومة أول من يسعى لإنفاذها فإذا كانت الحكومة تتمكن من الاتفاق مع الشركات بأقرب وقت تمكنا من الاستغناء عن هذا المبلغ الباهظ.

مدير المالية: تقدم فيما مضى ٤ طلبات لصنع الملح وقامت الحكومة بدرسها وعقدت الاجتماعات المتوالية لإنجاز أمرها وقد كلفت مقدميها ان يبدوا مطالبهم ودفاتر شروطهم وحددت لهم وقتاً وبعد مضي الوقت المحدد مدد شهراً ثم شهراً آخر ثم شهراً ثالثاً وبعد ذلك تقدم طلب واحد يقول فيه مقدمه انه سيضع امام الحكومة درسه المسند الاقتصادي المتعلق بأكلاف الملح وقد بلغت هذا الصباح ان الطلب يقدم غداً.

الرئيس: على كل حال لا يمكن الشروع في هذا العمل وإنجازه واستخراج الملح في مدة قصيرة لذلك كان لا بد من إقرار المبلغ المطلوب لتمكين البلاد من استيراد حاجتها من الملح لهذه السنة.

والآن من يقبل البند العاشر فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الحادي عشر - إصدار الجريدة الرسمية .١٢٥٠٠

الأستاذ نصار: لماذا لا يكون للحكومة جريدة رسمية تطبع في مطبعة حكومية خاصة.

مدير المالية: جربت الأمر فما نجح وكل الحكومات التي لها مطابع رأّت في آخر الأمر انها بإنشائها المطبعة تفتح مجالاً للسرقات.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثاني عشر - نفقات تحقق الضرائب الجديدة .٣٠٠٠٠

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثالث عشر - تعويض مسؤولية الصندوق .٢٣٠٤

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الفصل الثالث - مدرسة الصنائع والفنون.

البند الأول - موظفو مدرسة الصنائع والفنون .٢٥٥٢٠

الرئيس: كانت الحكومة وعدت بإعادتها إلى وزارة المعارف.

مدير المالية: الدرس مستعدون ان نقدمه ولكنني أرى ان نجاحها كان على وجه المالية والذي يجعلني ان أتعشم خيراً ان سماحة الرئيس عندما كان مديراً للمعارف أرسلها إلى المالية.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية .٣٠٠٠

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الثالث - إعاشة مدرسة الصنائع والفنون
من يقبل هذا البند فليرفع يده
١١٠٠٠.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الرابع - أدوات العمل
من يقبل هذا البند فليرفع يده
٨٠٠٠.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الخامس - شراء الآلات والأدوات وتجهيزها
من يقبل هذا البند فليرفع يده
١٢٠٠٠.

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الفصل الرابع - الملحق التجاري في باريس.
البند الأول - رواتب الملحق وتعويضاته
٥٥٠٠.

الأستاذ إسحق: لا نقبل ان يكون الملحق التجاري في باريس مربوطاً بوزارة المالية لأننا نؤمل توسيع صلاحيته كملحق سياسي.

مدير المالية: لا يفرق الانسان ما أزوجه الله!

الرئيس: هل هو ملحق سياسي؟

رئيس الوزارة: ملحق تجاري.

الأستاذ إسحق: ربما يصير سياسي...

وزير المعارف: عندما يصير عندنا وزير خارجية.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

الفصل الخامس - الديون الواجبة الأداء .

البند الوحيد - معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة ٣٦٠٠٠٠ .

الأمير خالد شهاب: يظهر بدهم يكفوا عالباقين .

مدير المالية: التسريح لا يعني العزل أو إلغاء الوظيفة يجوز ان يسرح موظف مريض .

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس .

الفصل السادس - الدوائر العقارية .

البند الأول - موظفو الدوائر العقارية ٣٨٨١٦ .

الأستاذ سامي كنعان: صدر مرسوم لانتخاب أمناء السجلات من الفائزين بالامتحان وقد أجري الامتحان وأعطيت النتيجة وقالت الحكومة انه لا يمكنها تعيين الفائز أميناً للسجل دفعة واحدة بل معاون أمين سجل .

وزير الداخلية: كل محافظة فيها رئيس قلم والباقون معاونون يشغلون رئاسة القلم .

الأمير خالد شهاب: يطلبون للدوائر العقارية زيادة اعتماد قدره ٧٠ ألف ليرة ومن الأسباب المبررة انهم يريدون ان يعملوا في الجنوب فأين يريدون ان يشتغلوا .

الرئيس: مدير الأمور العقارية غائب .

يوسف بك الزين: كانوا وعدوا بإنشاء لجان عقارية في الجنوب لذلك أطلب تأجيل البحث في الدوائر العقارية إلى حضور مديرها .

الرئيس: لا بأس تؤجل إلى الجلسة المقبلة .

والآن نبحث في الدوائر الاقتصادية .

الفصل السابع - الدوائر الاقتصادية

٩٦٤٦.

البند الأول - موظفو الدوائر الاقتصادية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

٢٠٠٠

البند الثاني - لوازيم ونفقات إدارية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

١٥٠٠٠.

البند الثالث - تشجيع السياحة والاصطياف

الرئيس: أظن ان الأوفق بقاؤها في الاحتياط لأنها غير مفصلة في الميزانية ولا ضابط لانفاقها فإذا صرفت

بموجب مشاريع بطلب اعتمادات إضافية كان المجلس على بينة من وجهة إنفاقها.

الأستاذ إسحق: الأفضل بقاؤها في الاحتياط إنني أقترح ذلك.

الرئيس: من يقبل حذفها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: نقلت إلى الاحتياط.

الأستاذ زكور: كنت أود تأييد هذا المبلغ لولا أنني أعلم كيف صرف في الماضي.

الرئيس: الفصل الثامن - البرق والبريد.

٣٥٠٧١.

البند الأول - موظفو المديرية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. الخ...

الأستاذ زكور: للحكومة عناية خاصة بالزراعة ولكن في محلات مخصوصة فهي قد زرعت الأشجار في طريق

عاليه واعتنت بها أما أحراشها فلم تزل مهملة. يمكنها الاعتناء أيضاً بأحراشها.

رئيس الوزارة: ستقدم الحكومة بمشروع لصيانة الأحراش والاعتناء بها.

جورج أفندي يعقوب: طلبت قبلاً استثمار الأحراش الأميرية.

وزير الداخلية: حتى يجي المستشار.

الرئيس: نرفع الجلسة إلى الغد الساعة العاشرة صباحاً.

ورفعت الجلسة.

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الثلاثون

يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة العاشرة قبل الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - تصحيح في الباب الخامس الفصل السابع البند السادس من موازنة سنة ١٩٣١

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء.

وقد حضر الجلسة من النواب السادة: حيدر، سكاف، بشاره الخوري، ارسلان، نصار، يعقوب، قزوعون، قدوره، السعد، شهاب، أبو ناضر، أديب، جنبلاط، تلحوق، كنعان، دموس، حماده، نوفل الفضل، فرنجيه، يونس، زكور، غصن، عسيان، فياض، أسطفان الخازن.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلاه السكرتير الموظف

الرئيس: هل لأحد ان يقول شيء!

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

٢ - تصحيح في الباب الخامس الفصل السابع البند السادس - في موازنة سنة ١٩٣١

وزير الداخلية والصحة والاسعاف العام - قبل ان يبدأ المجلس في جدول أعماله أرجو إضافة ألف ليرة سورية على البند السادس، الفصل السابع من موازنة وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام. فقد كانت الحكومة في سنة ١٩٣٠ الحالية طلبت ٤٠٠٠ ليرة لوازم صحية زيادة عن المبلغ المعين في السنوات الماضية وذلك

لإنشاء محل مجهزة لتصدير الراديوغرافي في طرابلس. ولكن بالنظر للانقلابات التي حصلت في الادارة هذه السنة لم يصرف هذا المبلغ ففكرنا بإنشاء المحل وكتبنا لوزارة المالية لإنشاء دائرة في طرابلس التي هي بحاجة كبرى لمثل هذا المحل فرأينا ان هذا العمل سيكون نفقة باهظة ولما كان قد أنشئ في طرابلس محل مجهزة بآلات تصوير الراديوغرافي تجهيزاً كاملاً فقد فكرنا ان تستفيد منه ورأينا ان نكتفي بفتح اعتماد قدره ألف ليرة يدفع لصاحب المؤسسة وهذا العمل ضروري لأن المرضى الذين يجب تصويرهم في طرابلس يتكفون نفقات باهظة بمجيئهم إلى بيروت هذا فضلاً عن الأخطار التي تنشأ من تنقل المرضى وهذا العمل يفيد منطقة مؤلفة من ١٣٠ ألف نسمة. ونحن بدلاً من ان نطلب ٤ آلاف ليرة نطلب ألف ليرة تزداد على البند السادس الفصل السابع من الباس السادس. الأمير خالد شهاب: هل أنفقت الأربعة آلاف ليرة.

وزير الداخلية: كلا.

الأمير خالد شهاب: لماذا لا يؤخذ المبلغ منها.

وزير الداخلية: لأنه تلاشى مع الموازنة.

الرئيس: هل يدفع المبلغ سلفاً.

وزير الداخلية: اما ان يعطى مقطوعاً أو كما يعطى الدكتور لمارش.

الأستاذ نصار ورشاد بك أديب: التصديق.

الرئيس: يزداد البند ألف ليرة فيصبح بدلاً من ١٢ ألف ليرة ١٣ ألف ليرة. الذين يوافقون يرفعون أيديهم.

إجماع.

الرئيس: قبل.

فضل بك الفضل: طرحت على الحكومة سؤالاً بخصوص الدخان أطلب الجواب عليه.

مدير المالية: حضرة النائب طلب رفع الرسم الجمركي عن الدخان الأجنبي فكتبنا للمفوضية ولما يأت الجواب

الرئيس: البارحة جرت مناقشة في أمر الذين خدموا ضباطاً في جيوش الحلفاء فهل ترى الحكومة ان

يضاف على المادة ٤٨: «وتسري أحكام هذه المادة على الضباط الذين خدموا في جيوش

الحلفاء».

الأستاذ إسحق: كان لي اقتراح هذا نصه:

اقتراح قانون

أطلب من المجلس الكريم ان يصدق حالاً بدون إحالته إلى لجنة خاصة القانون التالي:

مادة أولى - ان الخدمة التي أداها المأمورون الملكيون والعسكريون اللبنانيون كضباط في الجيش

العثماني أو الجيش الافرنسي أو جيوش الدول المحالفة لفرنسا في أثناء الحرب العالمية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ وتحسب لهم هذه المدة مضاعفة .

مادة ثانية - عن الأشخاص الآتية أسماءهم يستفيد من أحكام المادة الأولى هم الأشخاص الآتية أسماءهم :

١ - الدكتور توفيق أبي اللمع .

٢ - الدكتور مسعود يونس .

٣ - الدكتور نعمة الله يونس .

٤ - الدكتور ميشال أبو ناضر .

٥ - الدكتور بشاره البويري .

مادة أخيرة - يعمل في هذا القانون من تاريخ نشره .

٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٠

عبد الله إسحق

نائب بيروت

الرئيس : تعدل الفقرة الرابعة من المادة ٤٨ فيصبح نص المادة هذا .

(المادة كما أقرها المجلس وأصبحت في متن القانون منشورة في متن جلسة ٢٢ كانون سنة ١٩٣٠ قبل الظهر) .

الرئيس : الذين يوافقون يرفعون أيديهم .

(أكثرية)

رئيس الوزارة : أرجو تبليغنا الأسئلة .

الرئيس : نبلغ بقي سؤال للزميل الأستاذ زكور .

الأستاذ ميشال زكور : كانت الحكومة فيما مضى كما سبقتها الحكومة الماضية ووعدت مراراً بوضع قانون للمطبوعات ، قد وعدت مثل هذا الوعد . ان الحكومة السابقة قد ذهبت عن كراسي الحكم ولم تف بوعدها واننا نأمل من الحكومة الحاضرة ان تنجز وعدها فتضع قانوناً للمطبوعات والصحافة لأنها أمينة على الحريات العامة ضمن نطاق الدستور كما ان المجلس هو المحامي عن هذه الحريات . وقد رأينا مراراً ان صحفاً عديدة تعطل تعطيلاً إدارياً وهذا خارج على القانون . ان هذا المجلس يطلب وضع قانون للصحافة ضمن نطاق الدستور لأن جميع الدساتير ألغت التعطيل

الاداري ليحل محله القانون لذلك نطلب هذا القانون وإذا كانت الحكومة عاجزة عن وضعه . . .
وزير الداخلية: أحتج على هذا الكلام. ان الحكومة لا تعجز عن وضع أي قانون كان وهي تضع كل القوانين
والمجلس لم يضع إلا قوانين تافهة . . .
الرئيس: عطلت الجلسة .

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

نصري ملاط

الجلسة الواحدة والثلاثين

المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الساعة الثالثة بعد الظهر

فهرست

- ١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - سؤال حسين بك قزعون في شأن إسقاط بقايا الضرائب عن الفلاح.
 - ٣ - استئناف البحث في موازنة وزارة المالية الدوائر العقارية.
 - ٤ - بيان مدير الدوائر الاقتصادية عن اعتماد البند الثالث من الفصل السابع الذي أقر المجلس حذفه في جلسة سابقة.
 - ٥ - التناقش في المشروع الوارد بالمرسوم القاضي بزيادة اعتماد على الميزانية.
 - ٦ - البحث في الأبواب التاسع والعاشر والحادي عشر من الموازنة.
 - ٧ - التناقش في المشروع الوارد بالمرسوم ٦٦٥٩ القاضي بإعطاء السادة عبد النور وفائق وفيليب وأديب مخير امتياز تنوير قرى بيت مري والقرى المجاورة.
 - ٨ - التناقش في المشروع الوارد بالمرسوم عدد ٦٦٥٨ القاضي بمنح امتياز كهرباء برمانا للسيد شاهين الأشقر.
 - ٩ - التناقش في المشروع الوارد بالمرسوم المتضمن فتح اعتماد قدره ١٢٠ ألف ليرة لأجل معاشات التقاعد.
 - ١٠ - اقتراح مقدم من عشرة نواب بإلغاء الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون ٣ ك ١ سنة ١٩٣٠.
- عقد مجلس النواب جلسته الواحدة والثلاثين من العقد العادي الثاني سنة ١٩٣٠ في الساعة الثالثة زوالية من يوم الثلاثاء في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر.
- في مقعد الحكومة حضرة أصحاب المعالي أوغست باشا أديب رئيس الوزارة ووزير المالية والزراعة وموسى بك نمور وزير الداخلية والصحة والسيد أحمد أفندي الحسيني وزير العدلية والأستاذ جبران أفندي تويني وزير المعارف العامة والفنون الجميلة.
- النواب الحاضرون:

إبراهيم بك حيدر، الياس بك سكاف، اسكندر بك البستاني، الأستاذ أنيس الخوري، الأستاذ جبرائيل نصار، جورج بك تابت، جورج أفندي يعقوب، جورج بك قزعون، الدكتور حليم قدوره، حبيب باشا

السعد، الأمير خالد شهاب، الأستاذ روكوز أبو ناضر، رشاد بك أديب، رشيد بك جنبلاط، الدكتور سليم تلحوق، الأستاذ شبل دموس، صبري بك حماده، عبد الله بك نوفل، فضل بك الفضل، قبالان بك فرنجيه، الدكتور مسعود يونس، الأستاذ ميشال زكور، نقولا بك غصن، نجيب بك عسيران، الدكتور نقولا فياض، الأستاذ يوسف السودا، يوسف بك الزين، الشيخ يوسف اسطفان، الشيخ يوسف الخازن.

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة فليتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص محضر الجلسة السابقة وصودق عليه.

يوسف بك الزين: وعدت الحكومة انها تدرس قضية التأخير بدفع الضرائب وتفيدنا عن النتيجة ونحن الآن على أهبة الفراغ من درس الميزانية لذلك نطلب من الحكومة ان تسقط على جزاء الـ ١٠ بالمئة.

وزير الداخلية: كثيراً ما سمعت الحكومة ان الحكومات المجاورة خفضت ضريبة الأعشار ٣٠ أو ٥٠ بالمئة بالفعل خفضت الحكومة السورية ٣٠ بالمئة ولكن المعدل الأساسي بني على سنة ١٩٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ لتربيع الضريبة وهذا غير المعدل الذي استندت إليه حكومة لبنان لأن الحكومة السورية عندما وضعت ضريبة الأعشار قالت انه من كان يدفع سنة ١٩٢١ مئة ليرة سورية وكانت قيمتها ٤٠ قرشاً مصرياً يحسب بالذهب كذا ثم حولت هذا المعدل فيما بعد إلى القرش السوري بعد تدني النقد فتكون الأعشار بلغت في سوريا أكثر من ١٨٠ بالمئة.

يوسف بك الزين: سواء كان على أساس الذهب أو الورق التركي نحن لا نطلب إعفاء بل إلغاء الجزاء المفروض وهو ١٠ بالمئة.

مدير المالية: سنة ١٩٢٧ عندما حول المجلس الأساس التريبيعي اعتماد المعدل ٥ أي مائة غرش لكل عشرين قرش ذهب اما الحكومة السورية والحكومات المجاورة فلم تعتمد المعدل نفسه فكانت المئة في لبنان تقابلها ١٨٠ في العلويين وسوريا فأنزلت سوريا ٣٠ بالمئة من ١٨٠ بقي ١٣٠ وهذا يزيد ٣٠ بالمئة عن المعدل التريبيعي في لبنان.

الرئيس: سلمنا.

مدير المالية: النقطة هي الـ ١٠ بالمئة هذه أقرها قانون والمقصود من ذلك أولاً تنزيل عشرة بالمئة للمكلف الذي يؤدي الضريبة سلفاً وثابتاً فرض غرامة على المتأخرين بالدفع فلو بقي الحسم وزالت العقوبة لما تمكنا من تسيير أعمال الجباية أما الآن فالحكومة يمكن تؤجل فرض الجزاء رحمة بالمكلف وهي تدرس المسائل الافرادية بكل عناية.

يوسف بك الزين: ما حسموا شيئاً من الأعشار.

مدير المالية: في مكلفين بالمجلس أستشهدهم.

الياس بك سكاف: حضرة الأمير يقول دائماً سوريا والعلوين في سوريا الضيعة التي ضمانها ألف ليرة ذهب تخمن بمئة وعندنا المئة خمسمائة.

الرئيس: الحكومة وعدت بتأجيل الجزء أي الـ ١٠ بالمئة اما إذا كانت حسمت من الأعشار للذين دفعوا سلفاً فالذي دفع سلفاً هو الرابع والآن نبحت في موازنة الدوائر العقارية.

٣ - استئناف البحث في موازنة وزارة المالية، الدوائر العقارية

يوسف بك الزين: السنة الماضية وعد مدير الدوائر العقارية انهم يبعثون إلى صيدا لجنة لأجل المباشرة بأعمال المسح فلماذا لم يرسلوها.

رئيس الوزارة: سيخصص سنة ١٩٣١، ٣٠٠ ألف ليرة للمنطقة الجنوبية.

الأمير خالد شهاب: تقدمت الحكومة قبلاً بطلب اعتماد إضافي قدره ٧٠ ألف ليرة من احتياط سنة ١٩٣٠ وصدقه المجلس وفي فذلكة المشروع ان الحادي بالحكومة لطلب هذا الاعتماد هو الأعمال التي أرفعت القيام بها في الجنوب وفي الشمال وقد أعطيت الاعتماد على ان تنفقه في هذين المحليين. أما الجنوب فلم يصبه شيء منه فإذا كان أنفق هذا المال فيكون أنفق في غير ما خصص له.

مدير الدوائر العقارية: ابتدأنا فعلاً الأعمال في الشمال وأوفدنا إلى الجنوب مهندسين مبتدئين بصيدا وباشروا الشغل فيها لأجل درس المنطقة درساً وافياً قبل القيام بأعمال المسح وقد تأخرت الأعمال في طرابلس لأجل تحديد المناطق في نفس البلدة أما المهندس الذي أوفدناه إلى صيدا فهو موجود فيها واسمه جوزف تيان.

الرئيس: يوجد ثلاثون ألف ليرة للجنوب أم ثلاثماية ألف.

مدير الدوائر العقارية: ثلاثون ألف.

الرئيس: السنة القادمة سيعين في الجنوب محكمة للدوائر العقارية وأعمال المساحة.

مدير الدوائر العقارية: نعم.

الرئيس: يسجل عليكم الوعد.

مدير الدوائر العقارية: - نعم.

الشيخ يوسف الخازن: وساحل جبل لبنان.

مدير الدوائر العقارية: انتهينا للجديدة. باقي نهر الكلب وجونيه.

جورج أفندي يعقوب: لدى مراجعة بنود موازنة الدوائر العقارية لم أر اعتماداً لضم الأراضي.

رئيس الوزارة: في ٢٠ ألف ليرة رقم إجمالي للضم.

جورج أفندي يعقوب: ما هي أسباب عدم الضم حتى الآن.

مدير الدوائر العقارية: لا يمكن إجراء الضم قبل الفاصل في المنازعات على الملكية ولا قبل للحكومة بإجبار المحاكم على الاسراع بإنجاز الأعمال ولا يخفى انه يوجد دعاوى عديدة قيد النظر فمنها في الاستئناف الأهلية. والمختلطة ومنها في البداية وأظن انه يمكننا ان ننجز قسماً كبيراً من أعمال الضم في الربيع المقبل.

جورج أفندي يعقوب: التخمين جرى منذ أربع سنوات. أطلب من الحكومة ان تعمل تشريعاً جديداً يقضي بالاسراع.

مدير الدوائر العقارية: الدعاوي قسمان. قسم أمام اللجان العقارية وقد أنجز منها ٢٥ ألف دعوى في البقاع إنما وجد أشخاص منهم استأنفوا أحكام اللجان وقسم في المحاكم الأجنبية وقد طلبنا من وزارة العدلية ان تطلب السرعة في إنجازها.

الرئيس: الفصل السادس - الدوائر العقارية.

٣٨٨١٦.

البند الأول - موظفو الدوائر العقارية

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. أ. الخ . . .

٦ - أجرة سيارات لنقل اللجنة المولجة بالكشف على الفنادق لأجل الترخيص بفتحها اعتباراً من شهر شباط ونقل الموظفين المكلفين بالمراقبة على مراكز الاصطيف مع بدل الانتقال العائد لهم ٢٥٠٠

يكون المجموع ١٥٠٠٠

الرئيس: أمس حينما نظر المجلس في هذه النقطة وأقر حذف البند الثالث أراد ان يظهر سيطرته على الموازنة لا ان يحذف الاعتماد لمجرد الحذف وإنما ليكون على بينة من جهة الاتفاق فلا يصرف قرش إلا بمعرفته وعندما وضع الرقم إجمالياً تحت عنوان واحد لم يقبل به لأنه أراد ان يكون اليد الفعالة والدماغ المفكر أما الآن فقد فصلت الحكومة هذا البند فوضعت المبلغ الفلاني للغرض الفلاني وهذا معناه المراقبة الفعالة من قبل المجلس على جهات الاتفاق والآن فصل البند الثالث كما يأتي:

٤٠٠٠	ليرة لنشر الدعاية
٢٥٠٠	لوضع دليل الاصطياف
٢٥٠٠	لوضع شريط للصور المتحركة
١٠٠٠	إعانة لجنة الاصطياف العليا
٢٥٠٠	إعانة لمكتب الاصطياف
٢٥٠٠	أجرة سيارات ونقل اللجنة
الأستاذ سامي كنعان: كانت دائرة الاقتصاد طلبت ٢٥٠٠ ليرة سورية لأنها اشترت سيارة تخص في مدة الصيف بالدوائر الاقتصادية.	
مدير الدوائر الاقتصادية: هذه السيارة اشترتها دائرة البوليس فماذا نعمل إذا لم تتمكن هذه الدائرة من وضعها تحت تصرفنا.	
الأستاذ سامي كنعان: قمنا القيامة على هذه السيارة حتى قيل لنا انها تخص في الصيف بدائرة الاقتصاد فوافقنا.	
الرئيس: المبلغ الذي طلب سابقاً ١٢٠٠ ليرة لا ٢٥٠٠.	
وزير الداخلية: كان مبلغ ١٢٠٠ ليرة مخصصاً لشراء موتورسيكل فرأت الحكومة ان السيارة التي تسع أربعة ركاب أوفى بالحاجة وقد اشتريناها لمصلحة البوليس بالدرجة الأولى.	
الرئيس: هذه وردت على المجلس عند البحث في مشروع اعتماد إضافي على موازنة الداخلية.	
الدكتور تلحوق: دليل السياحة عندما يوضع هل تدرسه مديرية الاقتصاد.	
مدير الدوائر الاقتصادية: السنة بمراقبة مديرية الاقتصاد سيكون من قبل الحكومة.	
الرئيس: بعد هذا البيان وقد أظهر المجلس رغبته بتأمين جهة إنفاق هذه المبالغ أ طرح البند للتصويت من يقبل هذا البند يرفع يده.	
فليرفع يده	
الرئيس: قبل المجلس.	
والآن نبحث في مديرية الزراعة	
جورج أفندي يعقوب: لقد استجلبت الحكومة أبقاراً هولندية لتحسين النسل ولما كانت هذه الأبقار آتية من بلاد باردة فأرجو من الحكومة ان تبعث هذه الأبقار في الصيف إلى الجبال الباردة.	
مدير المالية: ستدقق الحكومة بما يتعلق بمصيف هذه الأبقار.	

الأستاذ نصار: بمناسبة درس موازنة المالية أريد ان أستوضح أمراً من الحكومة لقد اتصل بي انه نسب إلى أحد مأموري البرق والبريد دعوى وأحيل على مجلس التأديب وإلى العدلية فحكمت المحاكم العدلية ببراءته وأصبح حكمها مبرماً فتقدم المأمور من الوزارة وقدم الوثائق اللازمة التي تثبت براءته فأجيب ان حكم مجلس التأديب القاضي بتوقيفه قد عدل بالطرد فطلب اما ان يعاد إلى وظيفته أو يعطى تعويض الصرف من الخدمة فلم يجب إلى طلبه. انا لا أقصد حادثة معينة ولكن هنا محكمة أصدرت حكمها فإذا تعارض حكم المحكمة مع حكم مجلس التأديب ماذا تعمل الحكومة ثم إذا قضى مجلس التأديب التوقيف الموقت هل يجوز للوزير ان يزيد عليه العقوبة فإذا كان ذلك فما معنى مجلس التأديب وما هي ضمانات الموظف طالما الرأي للوزير وأية قيمة تبقى لأحكام المحاكم العادية.

رئيس الوزارة: التأديب منفرد عن المحاكم. المحاكم تبرئ ساحة المتهم لعدم كفاية الأدلة أما مجلس التأديب فيحكم حسب اقتناعه وضميره فيمكن ان يحكم على المأمور بالرغم من كون المحاكم العدلية برأت ساحته.

الرئيس: المحاكم الجزائية لها وحدها حق تقدير الأدلة. يتقدم إلى محكمة الجنايات من يتهم بالقتل وتشهد عليه الشهود والمحكمة الجنايات ان تقول بعد ذلك انني لم أقتنع اما مجلس التأديب فليس لها صفة «الجوري» لأن عليها ان تحكم بما يثبت لديها من الأدلة دون النظر إلى تقديرها الخاص خارجاً عن الأدلة وهذا عكس ما تفضلت به معاليك.

رئيس الوزارة: كنا في مصر نحكم على حسب ضميرنا هذا مأمور أرى انه أذنب وأنه من الواجب الحكم عليه فبالرغم من تبرئته امام المحكمة العادية أحكم عليه.

الرئيس: هل يوجد في الحكومة اللبنانية نص قانوني يقول ان قرار مجلس التأديب مرجح على حكم المحكمة العادية. مبدأ الحكم يجب ان يكون واحداً ولا يجوز ان يقال ان المحكمة الفلانية تحكم بالوجدان والمجلس الفلاني يحكم بمقتضى النص. ان المحكمة الادارية لا تقدر ان تحكم بالحبس ولكن يترتب على حكمها نتائج وخيمة بحق المأمور. يجب ان نعقد جلسة خصوصية للمذاكرة بهذه الشؤون.

الأستاذ نصار: مجلس التأديب حكم على مأمور بالتوقيف عن العمل ١٥ يوماً فجاء الوزير وشطب الاسم نهائياً.

رئيس الوزارة: بموجب المرسوم ٧٣٠٥ يحكم مجلس التأديب فتحال الأوراق على الوزارة فإذا وافق الوزير على الحكم فيه وإلا يحيله على مجلس الوزراء الذي له الرأي النهائي.

الرئيس: إذا حكم المجلس التأديبي حكماً معيناً فلماذا يجعله الوزير أكثر صرامة.

رئيس الوزارة: مجلس الوزراء يشدد.

الأستاذ نصار: في مجلس التأديب دافع المأمور عن نفسه وحكم ١٥ يوماً فكيف يحكم بالعزل حال غيابه في مجلس الوزراء.

الرئيس: هذه أمور يجب ان تحل بقانون وسننظر فيها فيما بعد. والآن نرجع إلى الموازنة.

الفصل التاسع - إدارة الزراعة المركزية.

١٢٢٤٧

البند الأول - موظفو الادارة المركزية

يضاف إليها ٤٠٠٠ المطلوبة من الحكومة بموجب المرسوم المضاف إلى الميزانية

١٦٢٤٧.

فيصبح مجموع البند

من يقبل هذا البند مع الاضافة فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. . . الخ.

٥ - التناقش في المشروع الوارد بالمرسوم ٧٥٢٣ القاضي بزيادة اعتماد على الميزانية.

الأمير خالد شهاب: لدينا مشروع بطلب اعتماد إضافي على مشروع الموازنة قدره ١٢٧٠٠ ليرة وهو هذا:

مرسوم ٧٥٢٣

المادة الأولى - ان التعديلات الموضحة في البيان الملحق بهذا المرسوم أدخلت على مشروع موازنة

سنة ١٩٣١ الذي عرض على مجلس النواب للمناقشة بموجب المرسوم عدد ٧٣٠٦ تاريخ أول

تشرين الأول سنة ١٩٣٠.

المادة الثانية - ان رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ هذا المرسوم.

بيروت في ٥ كانون الأول سنة ١٩٣٠

الإمضاء: شارل دباس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: أوغست باشا أديب

فذلكة

لما كانت صناعة التبغ تدر على خزينة الدولة واردات لا يستهان بها وكانت زراعة هذا الصنف بحالة من التأخير لا تمكن الزراع بصورة عامة على إنتاج مفيد جداً يستغني عن استيراد التبغ الأجنبي .

ولما كان التحسين في هذا المضمار لا يتم إلا بانتقاء البذور الصالحة من الأنواع الملائمة لأحوال السوق والتربة والاقليم وبتدريب المزارعين وإرشادهم لأساليب الزراعة الحديثة وكيفية قطف أوراق التبغ وتحضيرها وتوضيئها فقد رأت الحكومة وجوب فسخ الاعتمادات اللازمة لمساعدة هذه الزراعة المقيدة باستقدام الفنيين من أصحاب الخبرة واستحضار البذور الصالحة وقد رأت الحكومة أيضاً ليس بوسع دوائر الزراعة ان تقوم بالاعتماد المتوجبة عليها دون معاونة مستشار فني يخصص لها بصورة نهائية وقد أرصد له اعتماد قدره ٤٠٠٠ أربعة آلاف ليرة لبنانية .

يوسف بك الزين : من اين المهندس والمناظرون .

مدير المالية : بقدر الامكان من جهات (فولة) .

يوسف بك الزين : ما يفيدوننا جبت السنة الماضية مهندس ما استفدت منه .

الشيخ يوسف الخازن : مثل كل مستشار فني (ضحك) .

يوسف بك الزين : يمكن نجيب من اليونان ٢٠ - ٣٠ واحد يوزعوا على مناطق زراعية يزرعون البذور بيدهم يمكن هكذا ان نستفيد منهم منشان البذر ضروري اما مهندس ومناظر لا يفيد قطعياً .

جورج أفندي يعقوب : أقترح استبدال المناظرين بعملة أفيد .

الأستاذ سامي كنعان : استهلت الحكومة بقولها تدر على خزينة الدولة واردات لا يستهان بها نعم ولكن بموجب قانون البندول أصبحت زراعة التبغ لا تفيد البلاد أصلاً لأن الفلاح لم يعد بإمكانه ان يبيع دخانه والسبب عدم فرض الرسم الجمركي الكافي على الدخان الأجنبي وقد قال حضرة الزميل فضل بك الفضل ان هذا الرسم يحبي الدخان الوطني وهذا صحيح .

جورج أفندي يعقوب : عوامل الانتاج ناقصة من حيث توضيب الحصول على الأصول الفنية أضف إلى ذلك ان الرسم الجمركي المفروض وقدره ٢٥ قرش على الكيلو لا يفي بالحاجة لأننا لا نتج الأصناف العالية من الدخان يمكن تحسين الزراعة والصناعة وبعد ذلك يصير الرسم المذكور كافياً .

رئيس الوزارة : النتيجة؟

جورج أفندي يعقوب : ارفعه .

يوسف بك الزين: الجمرك ما لنا عليه سلطة أرفع الدخولية.

رئيس الوزارة: ما بفيد شيء.

الرئيس: يعني تريدون تأجيل المصرف المطلوب بهذا المشروع وتقررون الـ ٧٥٠ ليرة المطلوبة لمشتري البذور.

أصوات - نعم.

الرئيس: من يقبل الموافقة على الاعتماد المطلوب لمشتري البذور وقدره ٧٥٠ ليرة يوضع تحت عنوان.

٧٥٠.

البند الحادي عشر - مشتري بذور للتبغ

من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

البند الحادي عشر - الذي أصبح البند الثاني عشر إعانات للزراع ١٠٠٠٠.

رئيس الوزارة: هذا مجموع الـ ٣ بالمئة التي تدفع للقروض الزراعية.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الشيخ يوسف الخازن: نطلب من الحكومة ان تطلعنا على المفاوضات التي دارت بينها وبين المفوضية كتابه في شأن رسوم الجمرك على الدخان الأجنبي.

وزير الداخلية: السبب الوحيد لعدم ارتفاع هذا الرسم هو ان حكومة سوريا لا تريد رفعه.

الأستاذ نصار: قررت لجنة الموازنة مبدأ حذف ١٥ بالمئة من اعتمادات اللوازم والنفقات الادارية في كل فروع الدولة ولم يوافق المجلس على قرارها إلا في ما يختص بوزارة المعارف فهل يمكن ان يخفض من هذه الوزارة فقط دون الوزارات الأخرى.

الأستاذ سامي كنعان: أبدى المجلس شكره لبعض الوزراء وأرى من واجبي كممثل الأمة ان أرفع شكر هذه الأمة إلى مدير المالية لمجهوداته العظيمة في المحافظة على أموال الخزينة وقد كانت الحكومة فيما مضى تخصص تعويضاً لمدير المالية قدره ١٦ ليرة عثمانية ونحن نرى ان تعويضات اللجنة الاشتراعية تبلغ ٤٥٠٠ ليرة فمدير المالية الذي يشتغل في اليوم ١٦ ساعة يحق له على ما أعتقد ان يتقاضى تعويضاً عن هذا الشغل فأتمنى على الحكومة ان تلفت إلى هذه النقطة.

مدير المالية: لا تفتح هالباب لأنني مش معود عليه.

الرئيس: الأمير لا تنكر غيرته والشكر الذي ناله بالطبع يشترك معه فيه معالي الوزير.
الأمير خالد شهاب: أصبح مديراً من الدرجة الأولى وأقفل كل أمل بالترقي في وجهه.
الرئيس: هذه مسألة إدارية. رضى الباشا عليه كافٍ . . .

٦ - البحث في الأبواب التاسع والعاشر والحادي عشر من الموازنة

الرئيس: الباب التاسع نفقات سرية.
الفصل الوحيد نفقات سرية.
البند الوحيد - نفقات سرية
من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.
الباب العاشر - مصروفات السنين السابقة.
هذا لا يمكن معرفة اعتماداته قبل قطع الحساب.
الباب الحادي عشر - احتياطي لنفقات غير ملحوظة.
الفصل الوحيد - احتياطي لتنسيق الموظفين وترقيتهم
من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. أما البند الثاني فنقرره بعد البحث في موازنة الواردات.
الأستاذ زكور: أقترح إرجاع الـ ٢٥٠ ليرة التي حذفت من موازنة المعارف إلى بند اللوازم والنفقات الادارية في موازنة هذه الوزارة.

الرئيس: من يقبل اقتراح الأستاذ زكور يرفع يده.
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس.

الجلسة الثانية والثلاثين يوم الأربعاء في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣٠ الساعة ٤ بعد الظهر

فهرست

١ - افتتاح الجلسة وتلاوة محضر الجلسة السابقة.

عقد مجلس النواب جلسته برئاسة سماحة الشيخ محمد أفندي الجسر وحضور حضرات أصحاب المعالي رئيس الوزارة والوزراء.

وحضر من النواب السادة: حيدر، اسكاف، البستاني، بشاره الخوري، نصار، يعقوب، قزغون، قدوره، السعد، شهاب، أبو ناضر، أديب، جنبلاط، تلحوق، كنعان، دموس، حماده، إسحق، نوفل، الفضل، زكور، غصن، عسيران، فياض، فرعون، الزين، اسطفان، الخازن.

- افتتاح الجلسة وتصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: فتحت الجلسة. وليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا السكرتير الموظف

الرئيس: هل لأحد اعتراض على المحضر.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

سامي بك كنعان: كان حضرة الزميل عبد الله إسحق قد طرح على الحكومة سؤالاً بما يتعلق بالهفوات التي ارتكبتها غرفة الحقوق وما كان من رأي الرئيس الأول في مسألة إحالة الدعوى إلى غرفة أخرى. فهل للحكومة ان تعطينا تصريحاً ما بهذا الشأن.

وزير العدلية: كانت الوزارة أجابت انه ليس هناك من هفوات ولا تقرير مبني عليها بل هناك دعاوي كانت موجلة فيها المحكمة المدنية بموجب المادة ٥١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦ وطالما ان الغرفة المدنية أجلت ما عندها فقد أصبح باستطاعتها ان تعاد إليها الدعوي ففعلت وكان هذا بناء على

طلب رئيس الغرفة المدنية والرئيس الأول فإذا شاء المجلس ان يكتفي بهذا كان به وإلا فإني أتلو التقارير الواردة.

الرئيس: الخلاصة ان الغرفة المدنية قامت بوظيفتها وعندما انتهت من عملها عادت الأمور إلى مجاريها. ننظر الآن إلى موازنة الواردات.

الأمير خالد شهاب: درست اللجنة هذه الموازنة فتبين لها ان موازنة سنة ١٩٣٠ قد طرأ عليها أمور يجب علينا الاهتمام بها كبعض التشكيلات التي قامت بها الوزارات في طريقة التحصيل المالي فقد أثرت كثيراً في الضرائب وهناك أمور طرأت على موازنة الضرائب بتخفيض رسوم الجمارك ولو لم يكن في خزينة الدولة بقايا تركز عليها الموازنة لكان النقص كبيراً جداً. نرى في باب الفضلات مدخول لا يستهان به فقد بلغ المليون ونصف في سنة ١٩٢٧ ولذلك لا حشية من ان يصيينا عجز بتسديد المصارفات لكن ألفت نظر الحكومة إلى ان التقدير مدمج مع التحصيل في قطع الحساب فالرقم واحد فقد قدرت الحكومة المدخول لضريبة المسقفات بمبلغ ٣٩٠ ألفاً وأتت في باق التحصيلات فدمجت الإيرادات مع النتيجة الحاصلة لذلك بتبادر للذهن ان التحصيلات أكثر من التقدير. لذلك نريد ان نعرف التحصيل بالضبط.

مدير المالية: في المستقبل.

الأمير خالد شهاب: ثم إذا نظرنا إلى الاعتمادات الإضافية نرى ان الحكومة أخذت ٥٤٠ ألف ليرة زيادة عن الموازنة وأخذت من المفوضية العليا أكثر من مليون ليرة لذلك تضخمت هذه الموازنة.

مدير المالية: سبب طلب الاعتمادات الإضافية ينشأ عن حالتين: عدم كفاية الاعتمادات المخصصة لأمر من الأمور ثم طرأت أحوال استثنائية اثناء تنفيذ الموازنة. أقول وأظن انه لن يعارضني أحد ان ليس من موازنة في الدين لا يطرأ عليها اعتمادات إضافية.

الأمير خالد شهاب: أنا أقول انكم أخذتم هذه السنة أكثر من كل سنة.

مدير المالية: قال حضرة الأمير ان الموازنة دخل عليها نصف مليون ليرة اعتمادات إضافية. الآن لا يمكنني ان أثبت من صحة الأرقام وان كانت تلوح لي صادقة لكنني ألفت نظر المجلس إلى أنه طرأ على الموازنة هذه السنة من التغيرات الادارية ما جعل السير فيها من أصعب الصعوبات ويمكنني التأكيد ان أصعب موازنة رأيتها لتدويرها هي موازنة سنة ١٩٣١.

حبيب باشا السعد: لا شيء يصعب عليك.

مدير المالية: بنظرك. وألفت نظر المجلس إلى ان كل الاعتمادات الإضافية التي طرأت على الموازنة كانت بطريقة النقل لا الفتح.

الشيخ يوسف الخازن: كلها بموافقة المجلس .

مدير المالية: أما من جهة الواردات فهي مقدرة بالنسبة للتحصيلات الواقعة ومع مراعاة هذه التحصيلات . الفرق بين المقدّر والمحصل ضئيل ٣٠ بالمئة تقريباً .

الأستاذ عبد الله: أريد ان أسأل عن المبالغ المتأخرة والكمية التي تحصلت والكمية الممكن تحصيلها وذلك لغاية سنة ١٩٣٠ .

مدير المالية: المتأخر من الأموال الأميرية وارد في قطع حساب سنة ١٩٢٩ الذي تقدم للمجلس ويظهر منه ان كل البقايا المتأخرة تنحصر في الباب الأول والقسم الأكبر عائد إلى ضريبة الطرق .
الرئيس: ومبلغها ١١٠ آلاف ليرة .

مدير المالية: البقايا من هذه الضريبة ٤٠٠ ألف ليرة لكل المدة الماضية لأن الوزارة عملاً بالقانون تستعمل حقها في منع مرور الزمن .

الأستاذ إسحق: كم هو الوقت الممكن لتحصيلها كلها .

مدير المالية: هذه الضريبة هي نوعاً ما سهلة التحصيل اما ضريبة الاملاك غير المبنية فهي أصعب شيئاً ما لأن التحرير جرى سنة ١٨٨٨ ولم يجدد بعد ذلك ومن جهة ثانية فان الأملاك انتقلت من مالكيها الأولين إلى ورثائهم وغير الورثاء وذلك في ظرف خمسين سنة وبقيت دفاتر الويركو على حالتها الأساسية ولا نعرف على من ترتب هذه الضريبة إلا بدفاتر تنظم في كل قرية . بدلات الطرق تحصيلها يكاد يكون مستحيلاً لأنها مرتبة على المكلف الفرد .

الرئيس: المأمورون وحدهم يدفعونها .

مدير المالية: المأمورون يدفعونها حسماً من معاشاتهم وكل من له علاقة بالحكومة تجبره على دفعها على ان هذه الضريبة تحصيلها أسهل نوعاً في القرى منه في المدن لأنه في القرى المختار يعرف الناس وهم يعرفون بعضهم البعض اما في المدينة فالمحصل يركض وراء المكلف عشرين يوماً فلا يعرفه .

الأستاذ إسحق: ٤٨٠ ألف ليرة لم يحصل شيء منها .

مدير المالية: بلى . أجمعت آراء مديرو المالية في دول الانتداب على إنكار هذه الضريبة . ولكن حسبما ورد في فذلكة الموازنة هناك ما أخرنا عن إنجاز هذا الوعد في هذه السنة وعسى ان ننجزه في سنة ١٩٣٢ على اننا لا يمكن ان نستغني عن وارداتها التي تبلغ المئة ألف ليرة .

رشيد بك جنبلاط: كل سنة نسمع النغمة ذاتها .

الرئيس: طالما هذه الضريبة لا تحصل الآن إلا من المأمورين الذين لا يدفعون تمتعاً احسبوها تمتعاً .

رشيد بك جنبلاط: لكن الحكومة وعدت بإلغائها وسبق لها هذا الوعد.

مدير المالية: كلا لم يسبق لها هذا الوعد. الطريقة المالية تحت الدرس وقد وافقت اللجنة المالية على انه من المستحب جداً إلغاؤها وسنعمل جهداً للوصول إلى الإلغاء في سنة ١٩٣٢.

الأمير خالد شهاب: استهلاك الضرائب إذا مرت عليها خمس سنوات يكلف الحكومة مئة ألف ليرة. ان من يعجز عن تأدية الضريبة أو لا يمكن التحصيل منه وجدت الحكومة منفذاً لاسقاط الضريبة عنه على أقله مع الأسف نرى أحياناً هذا الاسقاط ينال من ليس عاجزاً عن الدفع لذلك أرى ان تشدد المالية للحيلولة دون إسقاط الضرائب وتلاشيها.

مدير المالية: ألف غرض مثل هذا الغرض.

الأستاذ شبل دموس: بلغت أرقام مشروع الموازنة لهذا العام في حقلي الاعتمادات والايادات ٥٣١٥٠٠٠ وكانت في العام الماضي ٥٣٩٦٠٠٠ عدا ما ضم إليه من الاعتمادات الإضافية البالغة ١٦٨٦٦٥٢ يستثنى من ذلك ما نقل من بند إلى بند وقيمته ١٢٠٠٠٠ فيكون ما بلغت الموازنة في العام الماضي ٧٠٨٢٦٥٢ وهي تزيد عن هذا العام ما يقرب من المليونين وإذا فتشنا عن النقص الحاصل أنراه أولاً بما كنا نأخذ من المصالح المشتركة كفاً تناولنا في العام الماضي ١٩٠٠٠٠٠ وأما في هذا العام فثمان مائة ألف ليرة فقط ثم هناك الزيادة المحصلة من بقايا السنين السابقة و١١٤٥٥٠٠ المأخوذة من الأموال الجاهزة ويعني بها الأموال الموجودة تحت الطلب ان في صندوق الخزنة أو في صندوق المفوضية.

وقد بقي ان الايرادات المقدرة لهذا العام هي مثلها في العام الماضي ما عدا حصتنا من أموال المصالح المشتركة فهذا كما أثبت لكم نقص ٨٠٠٠٠ ليرة فنسدد منها مبلغ أربعماية ألف ليرة جاءت في واردات وبنودول وبقي ٤٢٥ ألف ليرة تقرر قبلانها الحكومة في حقل الايرادات تحت عنوان من مأخوذات مصرح بها وهي بالحقيقة اسم لغير مسمى بل هي عجز صريح كان أولى بالحكومة ان تعترف به أو تنقص قيمته من نفقات الادارات المختلفة. ان المأخوذات المصرح بها هي بقايا الاعتمادات في موازنة السنة السابقة يعني سنة ٢٠ التي تمشي فيها نسبة الـ ٣٠ لم تنقص بعد ولا يمكن للحكومة ان تعرف مقدارها ولا ان تقدر قيمتها ولا سيما بعد فإن مصروفات هذه السنة بنحو من مليونين أخذت اعتمادات إضافية استنزفت كل نفس في الخزنة وربما انها تخطتها إلى الوقائع التي لا يجوز مسها وعليه أقرر قولي بانه من الواجب على الحكومة ان تعترف بالعجز الواقع في الموازنة وتسعى إلى تلافيه بالطرق القانونية الممكنة.

مدير المالية: يقول حضرة الأستاذ ان فضلات السنين السابقة تأتي من زيادة التحصيل، ولكن لها مورد آخر وهو الوفرة في المصرف كل اعتماد يمكن ان يحصل فيه توفير يحصل منه وفر كالزيادة في

التحصيل عند تنظيم موازنة سنة ١٩٣١ وجدنا أنفسنا امام حالة استثنائية. وجدنا هبوطاً في واردات الجمارك من ١٦٠٠ ألف ليرة إلى ٨٠٠ ألف ليرة وتجاه هذه الحالة الطارئة. ونحن نعتبرها طارئة لأنه لا يمكن ان تظل الأزمة على حدها وان من يؤمل بالفرج زيادة واردات الجمر في الشهرين الأخيرين، تجاه هذا عمدنا إلى هذا التدبير الاستثنائي وقد سبق للمجلس في موازنة سنة ١٩٢٦ عندما وقعت أزمة النقد واضطرت الحكومة ان تسدد موازنتها من فضلات السنين السابقة ان تلجأ لهذا التدبير والأستاذ شبل كان من المحبذين.

الأستاذ شبل دموس: يعني ان الحكومة ترى ان ٤٤٠ ألف ليرة تأتي من مورد آخر.

الرئيس: هي عازمة على التوفير هذه السنة حتى يخرج هذا المبلغ.

مدير المالية: يوفر من سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠.

الرئيس: المسألة بسيطة. البارحة أعطينا ٨٠ ألف للمتحف وهذا المبلغ لن يصرف كله.

الآن نأتي إلى بنود موازنة الواردات:

الباب الأول - الضرائب المقررة والرسوم المماثلة لها.

المادة ١ - ضريبة الأملاك المبنية ٣٩٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت. ألخ. . .

المادة ٦ - الأعشار ٢٥٠٠٠٠ ليرة.

فضل بك الفضل: سأقول كلمتي عن الأعشار وان كنت أعتقد انها صرخة في واد. لا بد لي من القول عن هذه الضريبة التي كانت تستوفيها الحكومة عن المحصولات فإذا لم تنتج الأرض شيئاً لا تستوفيها الحكومة نحن لا نطلب ان تنزل قيمة هذه الضريبة إنما نطلب ان تؤجل إلى المستقبل بصفة دين.

الأستاذ شبل دموس: صرنا حاكين فيها كثير. أنا أعتقد ان هذه المسألة حيوية جداً للبلاد لأنه إذا ضنك الفلاح ضنكت البلاد نحن لا نطلب رحمة بل نطلب تمشية الحال. طلع للفلاح موسم هذه السنة لكن لا قيمة له فهو لا يستطيع بيع القمح. من واجبات الحكومة ان ترحم الفلاح فترحمنا برحمتهم هذه الظلمة تلحق بالجميع لا بهذه الفئة وحدها. البارحة طلب الزملاء التأجيل وقد بح صوتنا.

مدير المالية: سلامة صوتك.

سامي بك كنعان: أنا أقول ان القاعدة التي بنيت عليها الضريبة لم تكن صحيحة. ربما كانت كذلك عندما

وضعت قاعدة الترييع اما اليوم فتطبيقها غير ممكن. في سنة ١٩٢٦ أخذت الحكومة معدلاً لضريبة الأعشار دخل أربع سنوات سابقة وكانت أسعار الحبوب جيدة هذه الأسعار تدنت اليوم كثيراً.

يوسف بك الزين: طلبنا التأجيل فلم تجب الحكومة. طلبنا رفع الجزاء فلم تجب كذلك.
الرئيس: أجابت.

يوسف بك الزين: الحكومة تأخذ من الفلاح يماً اليوم يأخذون أبقار الفلاح وعفشه. لماذا لا تأخذون الحاصلات وتبيعونها.

الرئيس: بأي سعر.

يوسف بك الزين: الذين يريدون.

الرئيس: كل من لا يدفع الضريبة يحجز أولاً على أملاكه المنقولة.

يوسف بك الزين: لكنهم يحجزون الأبقار.

الرئيس: لا يجوز قانوناً حجزها أولاً.

يوسف بك الزين: أنا أقول ان هذا يحصل كل يوم.

الياس بك سكاف: الحكومة حجزت في البقاع حيث يباع المد بـ ٣٠ كل الأغلال لا تسدد العشر.

جورج أفندي يعقوب: ضريبة الأعشار تنتهي مع المساحة لذلك يجب الاسراع بالمساحة.

الرئيس: إذا انتهت أعمال المساحة أصبح القانون أشد مما هو الآن ضريبة الأملاك غير المبنية يضمنها إلى الأعشار.

مدير المالية: الملاحظة التي أبدتها الأستاذ يعقوب هي ما نريد قوله. سنأتي في آذار بمشروع بالضريبة العقارية الجديدة للأراضي المسووحة وتعديل ضريبة الأعشار وضمها إلى ضريبة الأملاك المبنية.

الرئيس: الترخية الأعشار لا يريدون إلغائها.

فضل بك الفضل: نطلب التأجيل فقط.

مدير المالية: نؤكد الجواب الذي أعطي على سؤال يوسف بك الزين. اما مسألة بيع المحصولات فندرسها.

الرئيس: من يقبل البند السادس ٢٥٠٠٠٠ ألف ليرة فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل.

٧ - رسوم العجلات ١٠٠٠ ليرة.

الأستاذ زكور: في العام الماضي ألغينا هذه الرسوم لأن أصحاب العجلات أصبحوا بحالة يرثى لها أقترح حذفها.

مدير المالية: هذا يعني كل ما يسير على غير البنزين من عربات وطنابر.

الأستاذ إسحق: أثني على الالغاء.

الرئيس: من يقبل حذف هذه الضريبة فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: حذفت.

٨ - الرسوم المقطوعة على المناجم ١٠٠٠ ليرة.

يوسف بك الزين: يجب إلغاء هذه الضريبة لأن الفلاح إذا قطع أحجاراً من أرضه يحططوه ضريبة.

الرئيس: الرسوم للرخصة ليرتان ونصف. قانون المناجم موجود إذا أساء مأمور التصرف عزلوه. المقلع غير المنجم.

مدير المالية: إذا كان هناك سوء تصرف أرجو ان تعطوني أسماء المأمورين الذين ارتكبوا هذا.

يوسف بك الزين: هذا يحصل في كل الجنوب. أطلب إلغاء الرسم.

مدير المالية: بدك مشروع قانون.

الرئيس: إلغاء الاعتماد يقتضي إلغاء القانون.

الأمير خالد شهاب: أطلب إلى الحكومة ان تنظر بعين العطف إلى مسألة حذف الرسم على المقالع.

الأستاذ زكور: لا أعترض على الضريبة. لكن على مسألة المقالع.

الرئيس: هذا الرسم على المناجم فقط. كمنجم للفحم الحجري.

الأستاذ زكور: ألغى النظر إلى الدخولية التي تؤخذ على مواد البناء فهذه المواد التي تأتي من الخارج لا تدفع شيئاً

أما التي تأتي من أراضيها إلى بيروت فتدفع.

مدير المالية: كلا الاثنين يدفع.

الأستاذ زكور: على كل يجب إلغاء كل الرسوم على مواد بلادنا.

الدكتور تلحوق: هل يشمل هذا الرسم منجم الحمر في حاصبيا.

مدير المالية: هذا المنجم هو المقصود.

الرئيس: من يقبل هذا البند فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبل المجلس. ألخ... .

١٨٠٠٠٠ ليرة.

المادة ١٢ - رسوم التسجيل

الياس بك اسكاف: قدمت اقتراحاً عنها.

الرئيس: أجل وهذا هو:

اقتراح قانون

فذلكة

لدى إجراء أعمال المساحة في القرى عامة عمد مأمور الإحصاء إلى فيد الأملاك والأراضي على اختلاف أنواعها باسم الوريث الأول وذلك هرباً من المشقة والمصاعب التي ربما عاقبتهم عن إتمام العمل بالسرعة التي يرغبون فيها فكان من جراء ذلك ان الورثة الذين تعاقبوا على قطعة الأرض لم يؤت على ذكر أسمائهم فأصبحوا لدى تصرفهم بالأرض في أي ظرف كان مجبرين ان يخضعوا لمعاملات الانتقال ولدفع الرسوم الفاحشة التي ربما تجاوزت بالتسلسل أثمان الأرض فضلاً عن ثمن شهادات القيد.

ولما كان هذا الامر يضر بالفلاح الفقير ضرراً بليغاً تقدمت باقتراح القانون الآتي:

اقتراح قانون

المادة الأولى: تعفى من رسوم الانتقال كل الأراضي والأملاك لمدة سنتين من تاريخ نشر هذا القانون.

نائب البقاع: الياس اسكاف

مدير المالية: المسألة تحت الدرس. والحكومة أعتقد انها ستأخذ بعين الاعتبار اقتراح الياس؟

رئيس الوزارة: الحكومة لا يمكنها ان تتنازل عن إيراد في خمس دقائق.

الرئيس: للزميل جورج أفندي يعقوب اقتراح بالمعنى نفسه وهذا هو:

لما كانت رسوم تسجيل الأملاك المبنية قد خفضت إلى ١٥ بالآلف ولما كانت الحالة الزراعية في

ضنك شديد بسبب الأزمة الحاضرة مما يكره المزارع لرهن أو بيع أراضيهم فرحة بهذه الفئة الكبيرة من الشعب اللبناني أقترح على مجلسكم الموقر تخفيض ضريبة رسوم تسجيل الأراضي إلى ١٥ بالألف أسوة بالأملاك المبنية التي لم يتناولها تدني الأسعار مثلما أصيبت به الأراضي الزراعية.

٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣٠

نائب الجنوب

جورج يعقوب

رئيس الوزارة: ندرس المسألة

الرئيس: القانون الداخلي يمنع ان نأخذ في الوزارة قانوناً بالتنزيل كل ما تفعله هو ان نطلب مشروعاً.

يوسف بك الزين: اليوم هناك مناطق تدفع تسجيل وغيرها لا تدفع.

الرئيس: الحكومة تدرس هذه الأمور كلها معاً. من يقبل رسوم التسجيل فليرفع يده (أكثرية)

الرئيس: قبلت. ألخ. . .

يوسف بك الزين: هل تعدل إلى الحكومة ما دخل من بيع البندول إلى الآن.

مدير المالية: ٦٠ ألف ليرة تقريباً.

الرئيس: من يقبلها مع التعديل فليرفع يده (أكثرية)

الرئيس: قبلت.

١٧ - مدفوعات المفوضية العليا للخرينة اللبنانية من أصل المتوفر من حساب إيرادات المصالح المشتركة ١٦٠.٠٠٠ ليرة.

الأمير خالد شهاب: يظهر ان حضرة المدير يتابع مسألة دخل الجمرك لأنه قال انها تحسنت في الشهرين الأخيرين. هل يحق لنا ان نطلب رفع هذه الحصة عن سنة ١٩٣١.

مدير المالية: لو جارينا الدخل كانت حصتنا ٥٥٠ ألف ليرة. إذن المبلغ الحاضر هو أكثر.

الأستاذ إسحق: يعلم المجلس لقد وقع خلاف بين الحكومة والجمرك على ملكية بعض العنابر وجرى التحكيم وانتهى بملكية الحكومة لهذه العنابر وهي تساوي مبلغاً كبيراً والمتأخر من أجرة هذه العنابر

للحكومة يبلغ مقداراً معيناً. أرجو إعطائي بياناً عن ذلك.

مدير المالية: الخلاف وقع. اتفقنا على التحكيم فكان معنا على طول بمعنى ان الحكومة اللبنانية اعتبرت مالكة مستقلة لهذه الأملاك وحكم لنا بأجارها من ١٢ سنة إلى اليوم والحكومة تخابر الجمارك لتحديد مبلغ الايجار واستيفاء البقايا لها.

الرئيس: هل صدق التحكيم.

مدير المالية: نعم.

الأستاذ إسحق: نتيجة التحكيم جاءت قبل وضع الموازنة.

مدير المالية: جاءت من ٩ أيام والموازنة وضعت في آب.

الرئيس: الايراد يدخل في مادة أخرى.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

٢٠٠٠ ليرة.

المادة ١٨ - بيع أشياء متنوعة

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

٢٠٠٠٠ ليرة.

المادة ١٨ - مكرر بيع أملاك غير منقولة

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

جورج أفندي يعقوب: ما هي قيمة إيجار جفتلك رأس العين؟

مدير المالية: كان الجفتلك مضمناً لخمس عشرة سنة. أخل الملتزم بالشروط فلاحقناه بالمحاكم وعينا محافظاً للجفتلك.

جورج أفندي يعقوب: هنالك بند يخول الحكومة حق إلغاء العقد. هل استعملتموه؟

مدير المالية: لم نستعمل هذا البند كي لا نبرر الملتزم.

الرئيس: المادة ١٩ - إيرادات من غير الأحراج ٢٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت. ألخ... .

.١٤٠٠

المادة ٢٧ - رسوم الملاهي

الأستاذ إسحق: لماذا نقصت.

مدير المالية: القدر في السنة الماضية لم يدخل لعدم الاقبال على الملاهي

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

.٣٥٠٠٠ ليرة.

المادة ٢٨ - رسوم ورق اللعب

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت. ألخ... .

المادة ٣٣ - حصتنا من إيرادات تعطية الأوراق المصدرة

.٤٠٠٠٠ ليرة.

من بنك سوريا ولبنان الكبير

رشاد بك أديب: هل تأخذ الحكومة حصتها من المستهلك من الأوراق.

مدير المالية: القديم لا حصة لنا فيه إنما بموجب الاتفاق الجديد لنا حصة.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

.٥٧٠٠٠ ليرة.

المادة ٣٤ - إيرادات متنوعة

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

المادة ٣٥ - مدفوعات البلديات ٢٠٠٠ ليرة.

الرئيس: ما هي؟

مدير المالية: بعض مصارفات تدفعها البلديات لقاء خدمات تقوم بها الحكومة.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

المادة ٣٧ - مأخوذات مصرح بها ٤٢٤٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبلها فليرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت.

الرئيس: على ان أتلو عليكم جدول المصرف كما صدقتموه وهو:

المصرف

الباب الأول ٢٧٨٥٦ ل.ل.س.

الباب الثاني ١٣٠٠٠٠ ل.ل.س.

الباب الثالث ١٧٢٢٨ ل.ل.س.

الباب الرابع ٥٤٤٦٤٠ ل.ل.س.

الباب الخامس ١٤٢١٧٠١ ل.ل.س.

الباب السادس ١٥٣٣٦٠٤ ل.ل.س.

الباب السابع ١٠٠٤٣٦٣ ل.ل.س.

الباب الثامن ٢٧٦١٤٢ ل.ل.س.

الباب التاسع ٥٠٠٠ ل.ل.س.

الاحتياطي ١٥١٤٦٦ ل.ل.س.

وقد صدقتم الآن موازنة الإيرادات وهي:

الإيرادات ٥١١٤٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يوافق على ذلك فليرفع يده
(أكثرية)

الرئيس: وافق المجلس عليها.

الرئيس: هذا هو قانون الموازنة مع تعديل الأرقام بحسب التعديلات التي أدخلها المجلس معروض على التصويت والذين يوافقون يرفعون أيديهم.

فنودي على الأعضاء بالاسم فوافقوا على القانون وامتنع إبراهيم بك حيدر.

الرئيس: يتلى محضر هذه الجلسة.

فتلا السكرتير الموظف

الرئيس: هل لأحد اعتراض (سكوت).

صدق المحضر.

رئيس المجلس

محمد الجسر

أمين السر

مسعود يونس

كاتب المحضر

خليل تقي الدين